في مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 على جهة طنجة-تطوان-الحسيمة

غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة تطوان الحسيمة

نتائج استطلاع رأي المقاولات

وورقة الطريق

غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة تطوان الحسيمة

في مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 على جهة طنجة-تطوان-الحسيمة

نتائج استطلاع رأي المقاولات المنجز من طرف الغرفة وورقة الطريق

إعداد : د. عبدالرحمن الصديقي
خبير في التنمية الترابية واللوجستيك
منسق فريق البحث الجامعي في الحكامة الترابية والتنمية المستدامة – طنجة
saddiki@gmail.com

يونيو 2020

ملخص محتويات التقرير

تقديم

يعاني المغرب كباقي بلدان العالم من تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة وغير مسبوقة فرضها واقع حال جائحة كوفيد-19، الفيروس الشديد العدوى والانتشار، الذي بدأ من الصين ليغزو العالم بأسره في أسابيع قليلة.

في شهر مارس المنصرم، سجلت أولى الحالات ببلدنا، ولم تمضي سوى أيام معدودة حتى بدأ الوباء الخبيث ينتشر في معظم الجهات والمدن المغربية الأكثر انفتاحا على الخارج والأكثر دينامية اقتصادية.

الرد المغربي لمواجهة الجائحة جاء سريعا ومتناسقا بفعل تبصر وحكمة وشجاعة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والذي أصدر أوامره السامية لوضع مصلحة وحياة المواطن المغربي فوق أي اعتبار مهما كانت أهميته أو ثمنه. فأمر بإحداث صندوق خاص على وجه السرعة لتدبير التداعيات الاجتماعية للجائحة، كما أعطى أوامره للحكومة لخلق عدة لجان لمواكبة وتدبير الازمة على كل الواجهات الصحية، والأمنية، والاقتصادية، والمالية، واللوجستية والاجتماعية. قرارات دخلت تاريخ تدبير الازمات من بابها الواسع وحظيت بالاحترام والتنويه والاشادة في كل بقاع المعمور.

على المستوى الجهوي، وبشكل متوازي ومنسق ومتوافق مع القرارات الوطنية، تجندت كل المصالح الادارية والترابية والصحية والأمنية والاقتصادية لتدبير هذا الوضع الغريب على مجتمعنا والذي لم نعهده ببلدنا الآمن.

غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة-تطوان الحسيمة، وبصفتها كممثل للفعاليات الاقتصادية بالجهة، كانت سباقة للانخراط في كل التدابير الاستباقية أو لمواكبة تداعيات الازمة على الجانب الصحي والاقتصادي والاجتماعي. عبرت عن مواطنتها بمساهمة مالية في الصندوق الخاص لتدبير الجائحة، وأقلمت طريقة عملها صيانة لموظفيها ومرتفقيها، وشجعت الصناع على المساهمة الفعلية في صد الوباء بمنتوجات خاصة، ورافقت المقاولات في توجيههم وارشادهم والنيابة عنهم لدى الجهات المعنية.

وقامت الغرفة كذلك، ومن باب التدبير الاستباقي واستشراف الوضع، بالقيام بعدة مشاورات واستشارات وإنجاز دراسات لتوفير المعطيات العلمية الكفيلة باتخاذ القرار الصائب لاستباق الوضع والتحكم فيه بدل الخضوع له وتحمل عواقبه.

عمل كبير وشاق ينتظرنا بعد زوال الجائحة لإعادة بناء اقتصادنا على أسس صحيحة وتثبيت المكتسبات الحرفية والقطاعية وإعادة الاعتبار للمقاولة الوطنية وللطبقة المحورية التي نمثلها.

سنكون بعون الله وإرادته، تجارا وصناعا ومهنيين وخدماتيين، كما عهدنا بلدنا العزيز في موعد رفع التحدي لبلورة النموذج التنموي الذي حبذه صاحب الجلالة والذي سينخرط فيه كل المغاربة.

عمر مورو

رئيس غرفة التجارة والصناعة والخدمات - جهة طنجة-تطوان الحسيمة

الحالة الوبائية في أرقام

حالة 30 ماي 2020

الوفيات	الحالات المتعافية	عدد الإصابات	عدد التحاليل
28	928	1094	16610

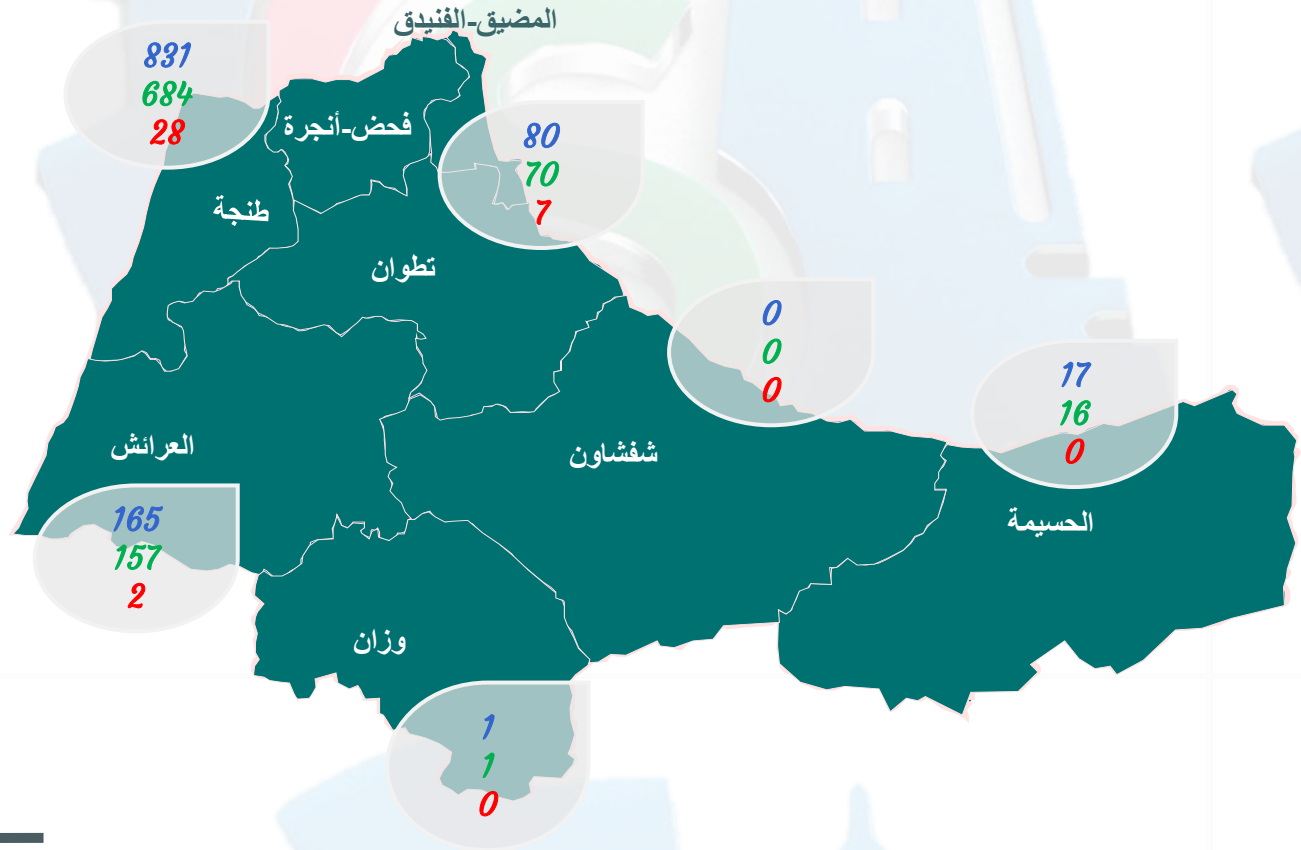

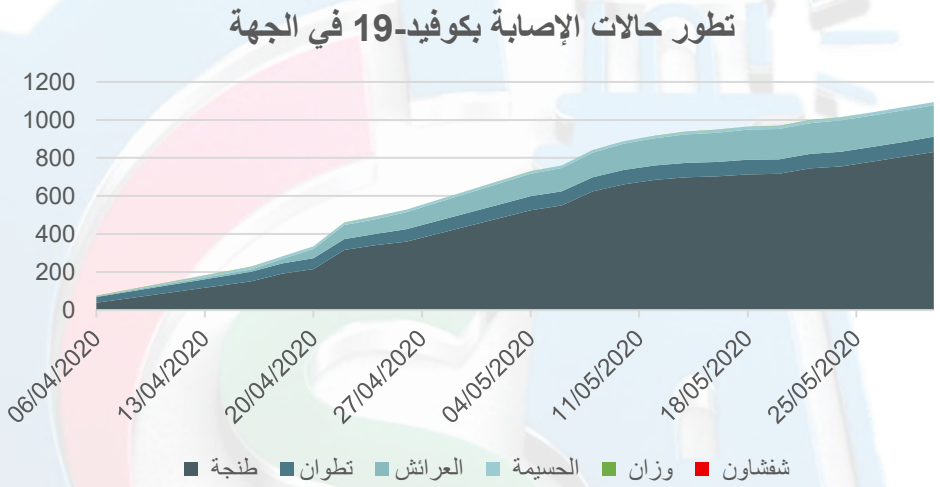

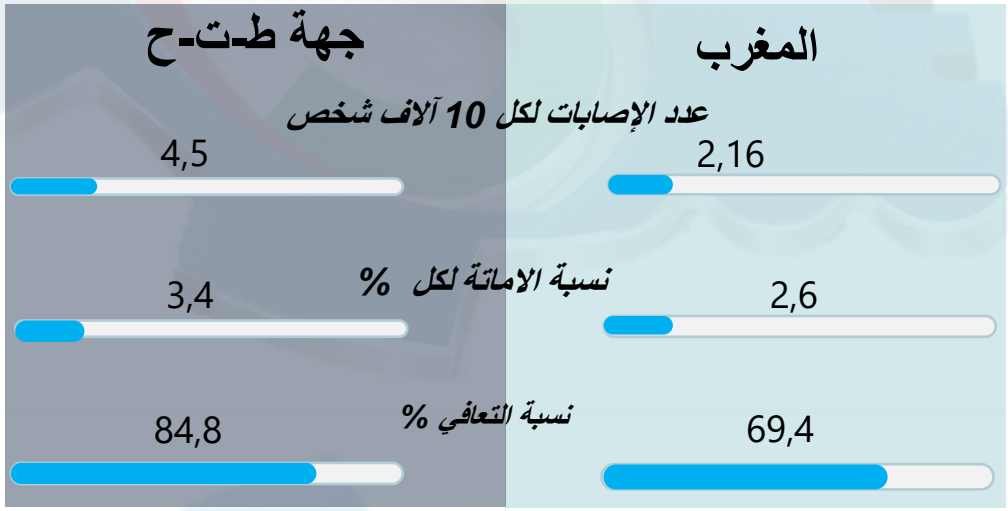

استشراف تطور الجائحة

01 مقارنة تطور الحالة بالمغرب وبعض الدول

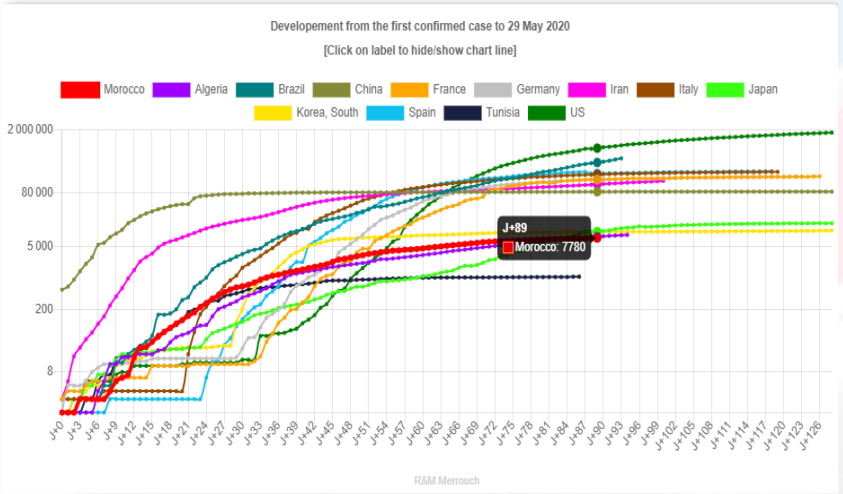

02 تطور مؤشر العدوى بالمغرب

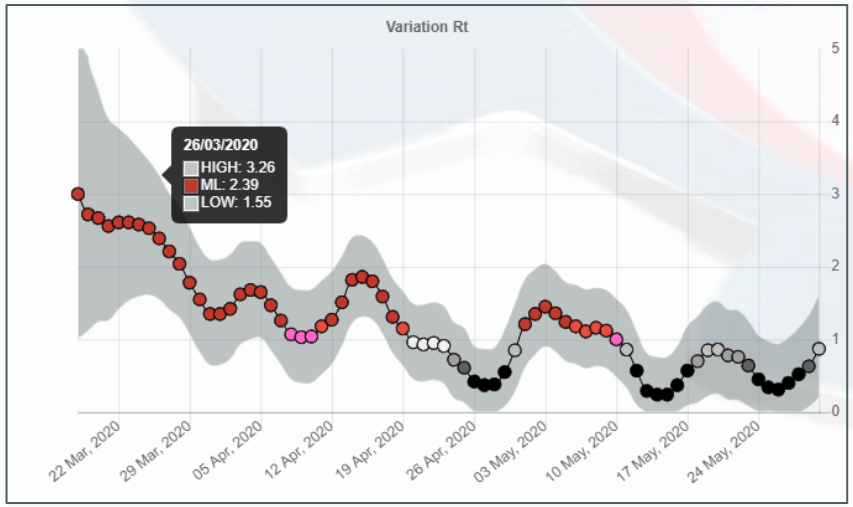

01 بفضل الإجراءات المتخذة على أكثر من صعيد ومستوى لم يسجل المغرب مستويات مرتفعة من الإصابات على غرار العديد من الدول

02 يعتبر المختصون الجائحة في طريق الزوال حين يهبط مشرع العدوى عن 0,5. أي أن كل شخص يعدي أقل من شخص آخر

03 لا زالت تعرف جهات المملكة تفاوتات في مؤشر العدوى. هناك جهات أصبح فيها سالبا بينما يقترب أو يتجاوز 1 في أخرى

04 أغلب السيناريوهات الاستشرافية للجائحة تتنبأ بقرب زوالها في منتصف شهر يونيو.

03 تطور مؤشر العدوى بالجهات

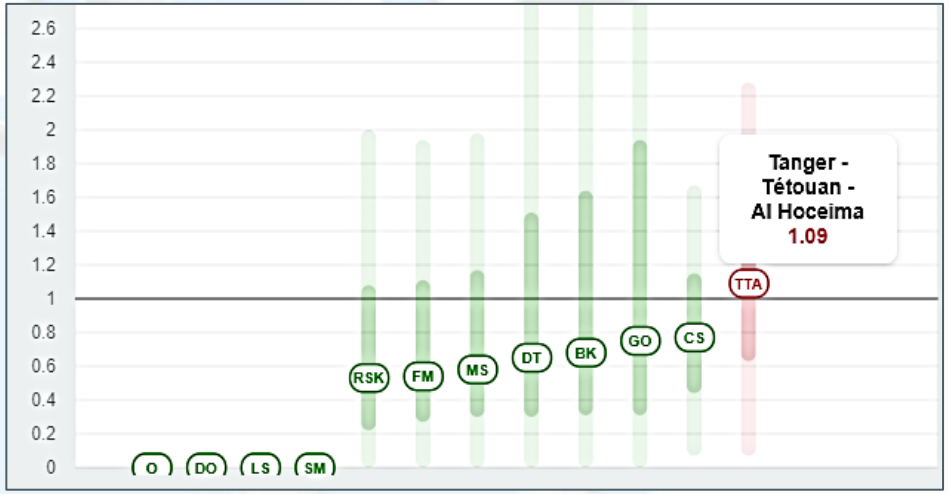

04 سيناريو تطور وزوال الجائحة

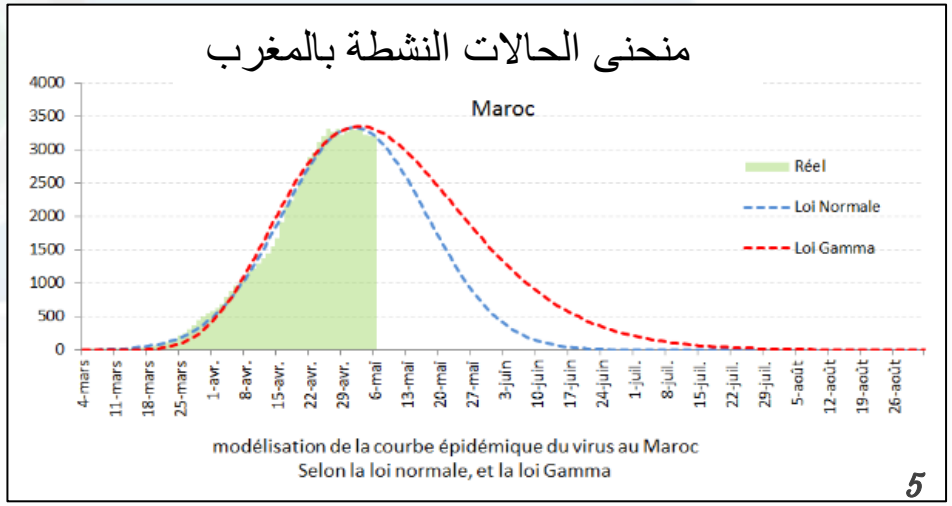

تدبير الجائحة على المستوى الوطني

- **بأمر من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، أنشئ صندوق خاص بتدبير التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للجائحة وقد فاق حجم المساهمات التي ضخت به 32 مليار درهم**
- **إعلان حالة التأهب القصوى في مجموع التراب الوطني**
- **إنشاء لجن مختلطة لرصد وتتبع التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة**

- **الإجراءات الاحترازية :** تعليق كل اشكال التجمع وكل التظاهرات، غلق الحدود البرية والجوية والبحرية، فرض حالة طوارئ صحية منذ 16 مارس، الاغلاق المؤقت للمساجد ودور العبادة، إغلاق المؤسسات التعليمية بكل أنواعها، تعليق النقل وحركية الاشخاص بين المدن، تعليق الترافع في المحاكم، وغير ذلك من الإجراءات

إجراءات ذات طابع صحي

- تفعيل وخلق لجن الرصد واليقظة بخصوص تتبع الجائحة على المستوى المركزي والجهوي والمحلي
- دعم القدرات الاستيعابية والاستشفائية للمنظومة الصحية الوطنية من خلال اقتناء المعدات التقنية واللوجستية، تهيئة فضاءات الاستقبال، تزويد المستشفيات ومراكز الاستشفاء بمخازن الدواء ومستلزمات الحماية للعنصر البشري المداوم، تجديد الطاقات البشرية الضرورية تحسبا للطارئ.

إجراءات مصاحبة لحالة الحجر الصحي

- العمل بالتكوين عن بعد في كل المؤسسات التعليمية والجامعية والتأهيلية والتكوين المهني.
- ضمان الخدمات الأساسية والضرورية للمرتفقين من خلال وضع آليات العمل عن بعد لصيانة صحة وحياة الموظفين وكذا إطلاق عدة منصات رقمية لتسهيل الحصول على الخدمات دون ضرورة التنقل.
- ضمان التزود العادي لكل الأسواق وكل جهات وأقاليم المملكة بالمواد الغذائية والمستلزمات الضرورية إضافة إلى تقنين عدة أسواق لتفادي الاحتكار أو التلاعب (الكمامات، المعقمات وغيرها)
- تقنين وأقلمة وسائل النقل العمومي الحضري.

إجراءات ذات طابع اجتماعي

- توزيع منح مالية على العمال الذين فقدوا عملهم وكذا للناشطين في القطاع الغير مهيكل لتخفيف تأثير الجائحة على مستوى معيشتهم.
- التكفل بالأشخاص في وضعية هشاشة كأطفال الشوارع، وبدون مأوى والمسنين وغيرهم.
- إلتفاتة خاصة لصالح الأشخاص داخل السجون من خلال العفو أو تحسين ظروف الاعتقال
- إنشاء خلايا للاستماع والدعم المعنوي والمصاحبة خلال فترة الحجر الصحي.

إجراءات ذات طابع اقتصادي ومالي وضرائبي

- دعم ومساعدة العديد من المقاولات في وضعية صعبة من خلال الصندوق الخاص بالجائحة.
- ترشيد النفقات العمومية على كل المستويات
- تبني العديد من الاجراءات ذات الطابع المالي : الاقتراض الخارجي، التزام المنظومة البنكية الوطنية، تخفيض معدلات الفائدة وغير ذلك
- سن مجموعة من التخفيضات الضريبية

على مستوى جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات

- عقد السيد رئيس جامعة الغرف العديد من الاجتماعات عن بعد مع رؤساء الغرف الجهوية والوطنية، كما عمل على إيصال صوتهم للجهات الوصية للتعبير عن الحالة التي يوجد عليها المرتفقون.
- للتخفيف عن عن المرتفقين الذين فوجئوا بحجم آثار الجائحة، قامت الجامعة بمراسلة العديد من دوائر القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمالي في اتجاه الوزارة والإدارة والابناك.
- عملت الجامعة كذلك على نشر مذكرة خاصة تعبر فيها عن قراءتها وتحليلها للوضعية الحالية وتداعياتها المتعددة وضمنتها مقترحات عملية للتخفيف عن المهنيين والصناع والخدماتيين.

- العمل على نشر العديد من الدوريات والقرارات والاخباريات والاعلانات بهدف تقوية التواصل الداخلي والخارجي للمهنيين والتجار والخدماتيين
- مواكبة أشغال لجنة اليقظة الاقتصادية التي أحدثت لتتبع التداعيات الاقتصادية للجائحة والتعبير عن آراء القطاع.
- المساهمة في الصندوق الخاص لتدبير تداعيات الجائحة بمبلغ 5 مليون درهم .

على مستوى غرفة التجارة والصناعة والخدمات

- المساهمة في الصندوق الخاص بتدبير تداعيات الجائحة في بلادنا بمبلغ 10 ملايين درهم
- إعداد وثائقي تحسيسي يشرح الطرق الآمنة للاشتغال في ظل الجائحة ونشر عدة وثائق تحسيسية لفائدة المرتفقين من أجل مصاحبتهم وتوجيههم والتعبير عن التضامن معهم في هذه الأوقات العصيبة.
- الالتزام امام الرأي العام الوطني والتاريخ بتحمل كل المسؤولية في هذه الأوقات الحرجة، من خلال تعبئة الإمكانات والكفاءات لصالح محاربة الوباء وانتشار الجائحة بالمساهمة في صناعة الكمامات والمعقمات وضمان السير العادي للأسواق.
- إنجاز دراسات واستطلاعات رأي وتجميع المعطيات لاتخاذ القرارات الصائبة في إطار التدبير اليومي للقطاع.

- التنسيق المستمر على قدم وساق مع السلطات والإدارة والجماعات الترابية من أجل تدبير الجائحة وتداعياتها على التجار والمهنيين والخدماتيين.
- تنظيم العمل داخل الغرفة بالمركز كما بالملحقات لضمان سلامة الموظفين دون توقف الخدمات.
- تبني مذكرة الغرفة بخصوص الجائحة، في إطار التدبير الحكماتي التشاوري بين المكونات الداخلية للغرفة من خلال جولات لقاءات ونقاشات باستعمال تقنيات التواصل عن بعد.
- نشر العديد من الدلائل ذات طبيعة إدارية وقانونية واقتصادية لإرشاد ومصاحبة المرتفقين

إستراتيجية عمل غرفة التجارة والصناعة والخدمات

بنيات القيادة

مباشرة بعد الإعلان عن الحجر الصحي بالبلد داوم الفريق القيادي للغرفة عملية اليقظة والترصد من خلال قنوات التواصل الداخلية والخارجية كما واظب على عقد الاجتماعات العادية والاستثنائية باستعمال تقنيات التواصل عن بعد. وعمل كذلك على التواصل المستمر مع الوزارة الوصية والسلطات والإدارات للبحث عن الطرق المثلى لتدبير الآثار المتعددة للجائحة.

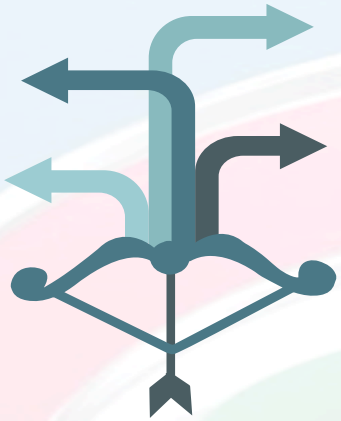

طرق الاشتغال

من جهته عمل الفريق الإداري للغرفة سواء على المستوى الجهوي أو على مستوى الفروع على أقلمة طرق عمله بالطريقة التي تحقق استمرار الخدمة العمومية والنجاعة مع الحفاظ على سلامة الموظفين. ولتحقيق ذلك تم تبني مخطط عمل مرحلي كما تم استغلال تقنيات التواصل عن بعد بين المدراء والمصالح والموظفين. كما تم استغلال المكتسبات التي حققتها الغرفة في مجال الرقمنة. .

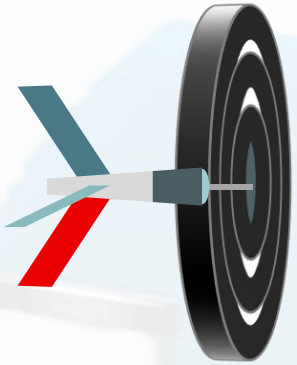

خدمة المهنيين

في احترام تام لتعليمات السلامة قامت الغرفة باستغلال المكتسبات التي حققتها في مجال الرقمنة لاستمرار أداء الخدمات للمهنيين والمرتفقين في إطار معايير الجودة ISO 9001. كما استمرت مصالح الغرفة وفرقها على تتبع الملفات عن بعد (مداومة 24/24 ساعة, تحسيس وإخبار).

3 مستويات لتدبير الجائحة

- على مستوى القيادة والتدبير الاستراتيجي
- على المستوى الإداري لترجمة القارات في إطار المنظومة القانونية والإدارية
- على المستوى التطبيقي في الميدان

تداعيات الجائحة على الاقتصاد الوطني

« إذا رفع الحجر الصحي المفروض بالبلاد في 20 ماي، لينطلق بعد ذلك الاقتصاد ومختلف القطاعات المشكلة له في الانتعاش التدريجي، فإن السيناريو المحتمل حدوثه هو خسارة اقتصادنا الوطني ل 8,9 نقط بالنسبة لمعدل النمو خلال الفصل الثاني من 2020 عوض 1,2 التي كانت مرتقبة لو لم تحدث هذه الطوارئ.

أما إذا استمر الحجر الى ما بعد هذا التاريخ وإذا استمرت كذلك حالات اغلاق الحدود والحجر الصحي لدى شركاء المغرب التجاريين فإن هذه النسبة مرشحة للارتفاع » .

المندوبية السامية للتخطيط – أبريل 2020

تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني

على الرغم من تأكيد معظم الدراسات، التي أنجزت بخصوص تطور الوضع الاقتصادي العالمي، على انكماش هذا الأخير من خلال انخفاض معظم مؤشرات الاقتصاد العالمي، فإن حجم هذا الانكماش يظل الى يومنا هذا غير محدد بشكل دقيق، لأن ذلك يضل مرتبط بالمدة التي ستستمر فيها الجائحة، وكذلك بدرجة انغلاق اقتصادات العالم على نفسها. صندوق النقد الدولي قدر حجم هذا التراجع في حدود 3 %، أي بتراجع يفوق ذاك الذي سجل خلال الازمة المالية التي عرفها العالم بين 2008 و 2010.

أما بخصوص تداعيات وانعكاسات الجائحة على اقتصادنا فهناك اجماع من طرف كل الدوائر الوطنية والدولية، التي تقوم باستشراف الحالة الاقتصادية وتطورها سواء تعلق الامر بصندوق النقد الدولي أو البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية BERD أو المندوبية السامية للتخطيط أو بنك المغرب أو الهياة المهنية والموازية، على أن الوضع الاقتصادي بالمغرب سيكون سيئا هذه السنة وأن حجم تراجع معدل التنمية سيكون بين 3 و 4 % في أحسن التوقعات تؤكد جميعها.

أسباب تداعيات أزمة كوفيد-19 مرتبطة كذلك بالأسواق العالمية ومنطقة الأورو على الخصوص، التي تشكل أكثر من 70 % من حجم المعاملات الخارجية للبلد.

صحيح أنه كان من المتوقع تراجع نسبة معدل الدخل القومي بالبلد هذه السنة، بفعل تأثير سنة فلاحية متوسطة ولكون القطاع الفلاحي لا زال يحدد أكثر من 7% من مجموع هذا الدخل، ولكن ما زاد الوضع تأزما هو تراجع الطلب الخارجي على المنتوجات الوطنية بأكثر من 22% وتراجع الطلب الداخلي في وقت ينتظر فيه تراجع عائدات السياحة وكذا تحويلات الجالية المغربية بالخارج. تراجع أثمان النفط في الاسواق الدولية سيكون لصالح ميزان الاداءات ولكن لن يستطيع امتصاص حجم الخسائر الاخرى المنتظرة.

نتيجة لكل ما سبق، من المنتظر استمرار انهيار الطلب الداخلي. هامش معدل النمو لن يستطيع لوحده امتصاص الوافدين الجدد على سوق الشغل واللذين سينضافون الى من فقدوا عملهم بفعل الجائحة. من المنتظران يرتفع معدل البطالة الى أكثر من 12,5%في احسن الأحوال، اما العجز التجاري فسيتجاوز 7 %ونفس الشيء يقال تقريبا بخصوص عجز الميزانية (6 %من معدل النمو).

توقعات صندوق النقد الدولي

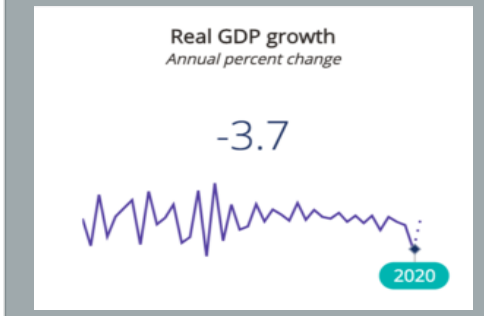

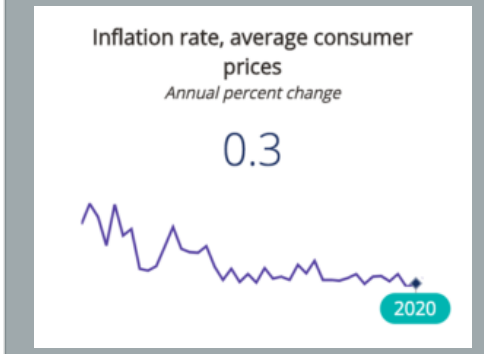

يمكن تلخيص الوضع الحالي في هذا الشكل

حتى يتمكن وطننا من حماية نفسه من انتشار الوباء القاتل وإنقاذ حياة مواطنيه، عمل على تبني خيار إغلاق الحدود وإعلان الحجر الصحي بالبلد كسبيل لتحقيق التباعد الاجتماعي. هذه الإجراءات أثرت سلبا على اقتصاده. النتيجة كانت إذن، توقف الاقتصاد الوطني بدرجة تشبه السكون. الثمن الاقتصادي لهذا السكون الذي دام 80 يوم (وهي سابقة لم يشهد المغرب مثيلا لها في تاريخه المعاصر) سيكون له حتما تداعيات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

من جهة العرض العام

- أدى الحجر الصحي الى توقف الأنشطة الاقتصادية بالنسبة لكثير من المقاولات أو أثر على قدراتها الإنتاجية بأشكال متفاوتة.
- الكثير من هذه المقاولات ستصبح في حالة "صعوبة" مع ما يعني ذلك من مشاكل مالية ونقدية للوفاء بالتزاماتها اتجاه الشغيلة والممونين والدائنين أو تصبح عرضة للإفلاس والاغلاق.

من جهة الطلب العام

- توقف العمل بالنسبة للمقاولة يعني خسارة المدخول الأساسي للعديد من العائلات في شكل أجر ولأرباب المقاولة في شكل ربح وللدائنين في شكل فائدة وللدولة الجماعات الترابية في شكل ضرائب.
- أجر العائلة وربح المقاولة وفائدة المصرفي وضرائب الدولة هي التي تشكل الطلب العام الذي ينتظر أن ينحصر بشكل كبير هذه السنة.

من جهة السوق الدولية

- الحالة الاقتصادية العالمية ليست على أحسن الاحوال.
- نعرف بأنه في وضعية الازمة يغلب الشعور الوطني وينحصر الطلب على الكماليات وتقل الرغبات كما تتقلص الاستثمارات المباشرة بالخارج.
- ينتظر إذن تراجع الطلب على بعض المنتوجات المغربية وتراجع عائدات السياحة التي ستنضاف الى تراجع عائدات الجالية مما سيؤدي الى تراجع قياسي في رصيد البلاد من العملة الصعبة.

ألازمة

- انخفاض حاد لمعدل النمو
- انخفاض معدلات الاستثمار
- ارتفاع قياسي لمعدلات البطالة
- انحصار قياسي لمداخيل الدولة
- تباطؤ عجلة الاقتصاد

انحصار شامل للمؤشرات الاقتصادية الوطنية -1-

القطاع الفلاحي

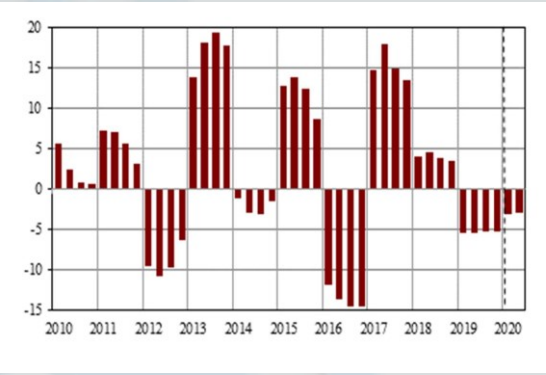

- من المنتظر أن تعرف القيمة المضافة في القطاع الفلاحي تراجعا كبيرا، هذه السنة بفعل تأثير الجفاف وتوقف الامطار خلال الفترة الشتوية لمدة فاقت 55 يوما. ومن المنتظر أن تعرف كل المحاصيل تراجعا متفاوتا سيصل الى 44% بالنسبة لمحصول الحبوب على سبيل المثال.

القطاع غير الفلاحي

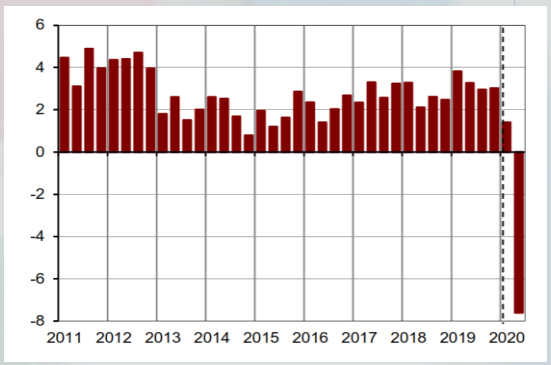

- خلال الفصل الأول من هذه السنة 2020 لم يتطور معل النمو في القطاع الصناعي سوى ب 0,5% فقط عوض 2,7% الذي كان منتظرا.
- قطاع الصناعات الغذائية شكل استثناء بفعل ارتفاع الطلب عليه، وكان نموه في حدود 1,6% خلال نفس الفترة عوض 0,4%.
- بينما قطاع الخدمات تراجع في نفس الفترة من 3,2% كمعدل نمو منتظر الى 2,6 % فقط.

قطاع البناء والاشغال العمومية

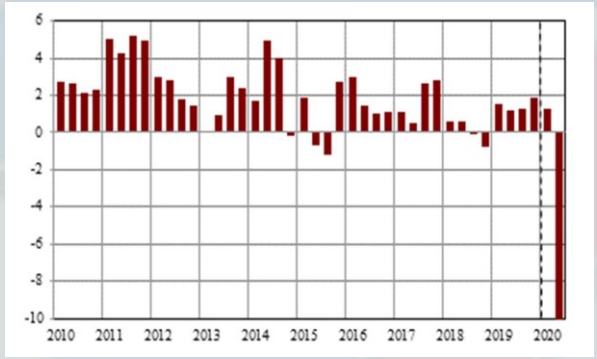

- قطاع البناء والاشغال العمومية الذي يعاني من بطئ النمو منذ 2015 لم يكن في أحسن حال بحيث تأثر سلبا من تراجع الطلب على العقار من جهة التسويق وكذلك بصعوبة التزود بمعدات البناء وإيجاد العنصر البشري خلال فترة الحجر الصحي مما أثر على مردود الإنتاج في الاوراش.

انحصار شامل للمؤشرات الاقتصادية الوطنية -2-

قطاع الفندقة والمقاهي والمطاعم

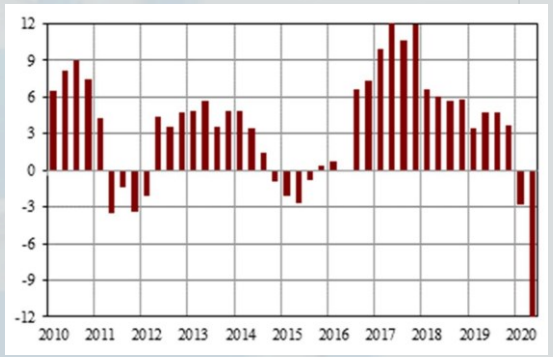

- كما هو الشأن على المستوى العالمي، يعتبر قطاع السياحة الاكثر تضررا من وقع الجائحة والحجر الصحي وإغلاق الحدود. كل التوقعات تتنبأ بسنة أو سنوات صعبة. معدل نمو القيمة المضافة هذه السنة سيتراجع داخل القطاع بنسب تتراوح بين 20 و 30% .

قطاع النقل

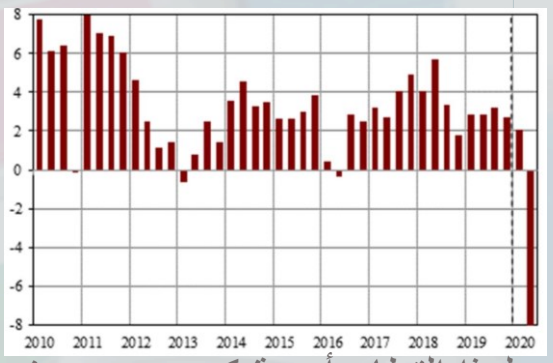

- لهذا القطاع أهمية كبيرة من حيث خلق مناصب العمل ببلدنا ويقدر عدد المشتغلين به ب 10% من مجموع النشيطين. عمليات إغلاق الحدود البرية والجوية والبحرية وكذا وقف تنقل الاشخاص بين المدن وتقنين عمليات التنقل داخل المدن ستعمل جميعها على التأثير سلبا على معدل نمو القيمة المضافة بالقطاع.

قطاع الاتصالات

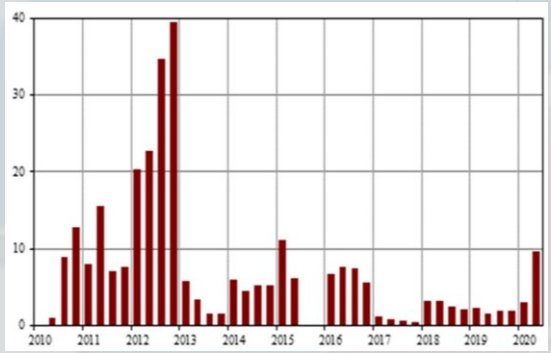

- شكل قطاع الاتصالات والهاتف والانترنيت استثناء خلال فترة الحجر الصحي وما تلاها من تباعد اجتماعي. وهكذا استطاع القطاع بفعل تزايد الطلب على خدمات الهاتف والانترنيت أن يحقق نموا مهما في حدود 3,1% خلال الفصل الأول من السنة عوض 1,9% التي كانت منتظرة.

انحصار شامل للمؤشرات الاقتصادية الوطنية -3-

استهلاك العائلات

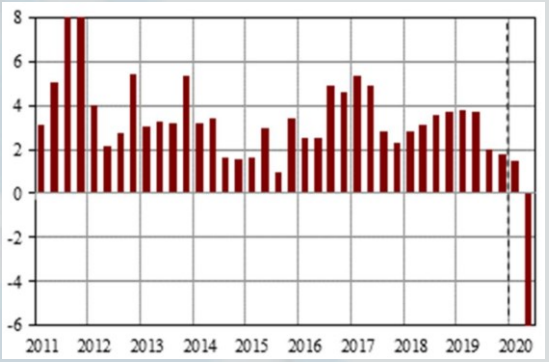

- إقبال العائلات المتزايد على اقتناء المواد الغذائية وعمليات تخزين المؤن التي صاحبت فترة الحجر الصحي عمل على انتعاش تجارة المواد الغذائية، التي عوضت تراجع استهلاك غيرها من المواد، فارتفع الاستهلاك العام ب 1,9% في المجموع.
- ارتفاع طلب المقاولات كان مدعوما كذلك بارتفاع الاستهلاك العمومي بخصوص نفقات التسيير.

استثمار المقاولات

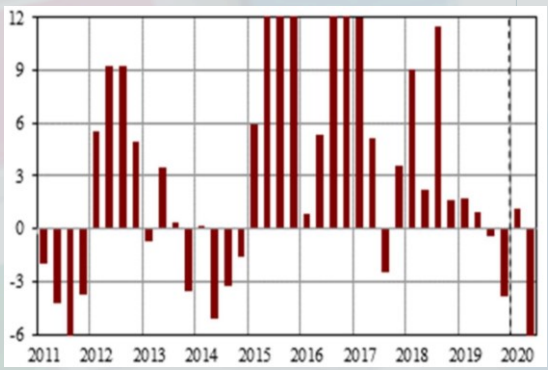

- تراجع معدلات الاستثمار كان قد بدأ خلال سنة 2019 وقد استمر خلال الفصل الأول من هذه السنة ويقدر معدل الانحصار في 2,4%.

الطلب الخارجي

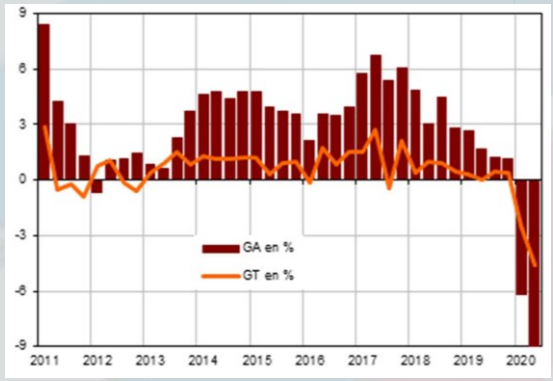

- تراجع الطلب بمنطقة الأورو على الخصوص، باعتبارها الشريك الرئيسي لاقتصاد البلاد سواء بالنسبة للمنتوجات الفلاحية أو الصناعية أو الخدمات أو السياحة، القى بظلاله على الاقتصاد المغربي من خلال تراجع قيمة الصادرات. فمنطقة الأورو لوحدها تمتص 97% من السيارات المصنعة بالبلد.
- تراجع قطاع الألبسة والنسيج أثر بدوره على صناعة الملابس وقطاع النسيج عامة.

المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا في قطاع الخدمات تعتبر الأكثر تأثرا بتداعيات الجائحة

بالنسبة لقطاع الخدمات والفندقة والمطاعم والمقاهي تأثرت المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة التي تشكل 7 مقاولات من أصل 10 بتداعيات الجائحة سواء من حيث النشاط أو رقم المعاملات.

الاستطلاع الذي قامت به الكونفدرالية الوطنية للمقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة بالمغرب خلال شهر أبريل على عينة مشكلة من 1080 من المقاولات المنتمية للقطاع أظهرت نتائجها بأن هذه الشريحة من المقاولات تأثرت بشكل كبير من تداعيات الجائحة بفعل هشاشتها وعدم استعدادها لمثل هذه الازمات.

توزيع المقاولات حسب الحجم والقطاع

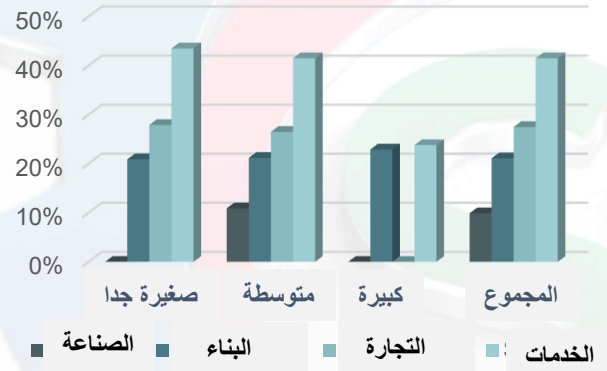

تأثير الجائحة حسب الفئة

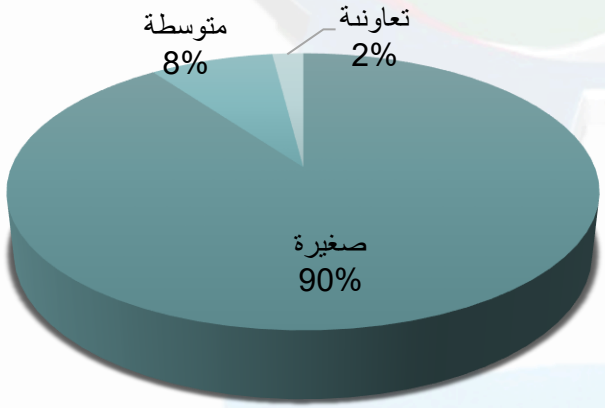

توزيع المقاولات حسب الفئة

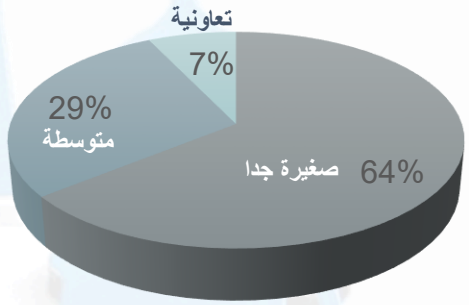

للمقاولة الصغيرة جدا مكانة متميزة في النسيج الاقتصادي المغربي، بحيث تشكل 93% من مجموع المقاولات النشطة وتعتبر بذلك المشغل الأول بالبلد. حسب نفس الاستطلاع الذي قامت به الكونفدرالية الوطنية لهذه المقاولات فأن تأثير الجائحة عليها جد كبير

توزيع المقاولات حسب القطاعات

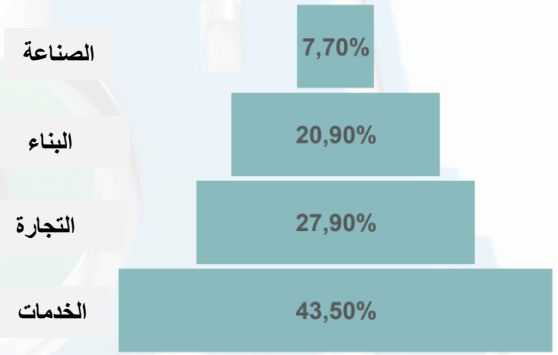

بما أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تحتضن أكثر من 40% من الفئة النشطة بالبلد أي ما يقارب 5 ملايين فرد فأن الثمن الاجتماعي لهذه الجائحة سيكون كبيرا

تمثل المقاولات الصغرى والمتوسطة 93% من مقاولات المغرب وتشغل 5 مليون فرد

تأثير الجائحة على المقاولات الصغرى والمتوسطة

بالرجوع إلى الاستطلاع الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، خلال شهر أبريل المنصرم والذي هم أكثر من 140.000 مقاولة نسجل ما يلي :

- 43 % فقط من المقاولات التي همتها عملية الاستقراء استمرت في الإنتاج من دون توقف خلال الفترة الأولى للحجر الصحي.
- 72 % من المقاولات المتوقفة نهائيا عن العمل تنتمي لفئة المقاولات الصغرى أو المتوسطة مقابل 28 % بالنسبة للمقاولات الكبرى.
- 90% من المقاولات السياحية التي شملتها عملية الاستطلاع توقفت عن العمل وبذلك يكون هذا القطاع الأكثر تضررا. الصناعات الميكانيكية تضررت كذلك بنسبة 70%. قطاع الصناعات الغذائية وبفعل الطلب على المواد المنتجة لم يتأثر الا في حدود 30%.
- الثمن الاجتماعي من حيث مناصب الشغل تأثر كذلك بحيث هم التوقف عن العمل 20% من الطبقة النشطة وهو ما يمثل أكثر من 800 ألف منصب شغل.
- منصب شغل واحد من أصل 3 مناصب ينتمي لقطاع الخدمات الأكثر تأثرا كما أسلفنا وهو ما يمثل أكثر من 245 ألف منصب عمل.
- 50 % من المقاولات عملت على تخفيض انتاجها بنسبة النصف. 80% خفضت انتاجها بنسب متفاوتة. 50% من هذه المقاولات المتأثرة تنتمي لفئة المقاولات الصغرى والمتوسطة.
- 67% من المقاولات التي تتعامل مع الخارج في إطار عمليات التصدير والاستيراد تأثرت من وقع الجائحة بمستويات متفاوتة حسب حساسية القطاع. التوقف الكامل هم 11% والتوقف المؤقت شمل 45% بينما 33% من المقاولات التي شملها الاستطلاع صرحت بأنها خفضت إنتاجها.
- 133 ألف منصب شغل ينتمي لقطاع الصناعة تأثر من وقع الجائحة. 62% منها ينتمي لقطاع النسيج والجلد.

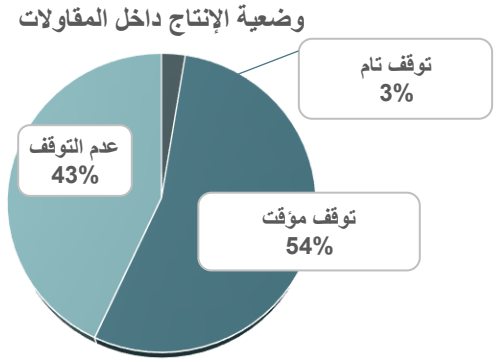

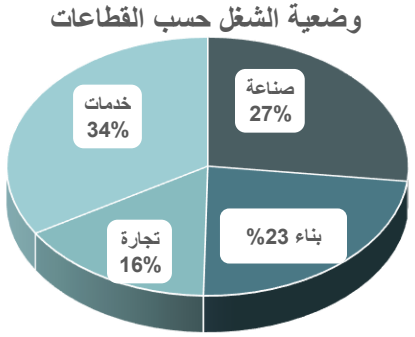

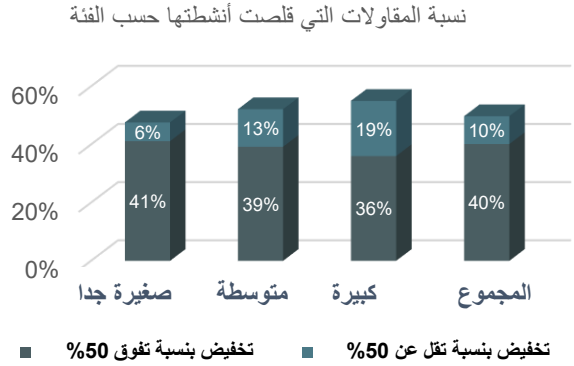

وقع الجائحة على اقتصاد جهة طنجة-تطوان-الحسيمة

الخريطة الإدارية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

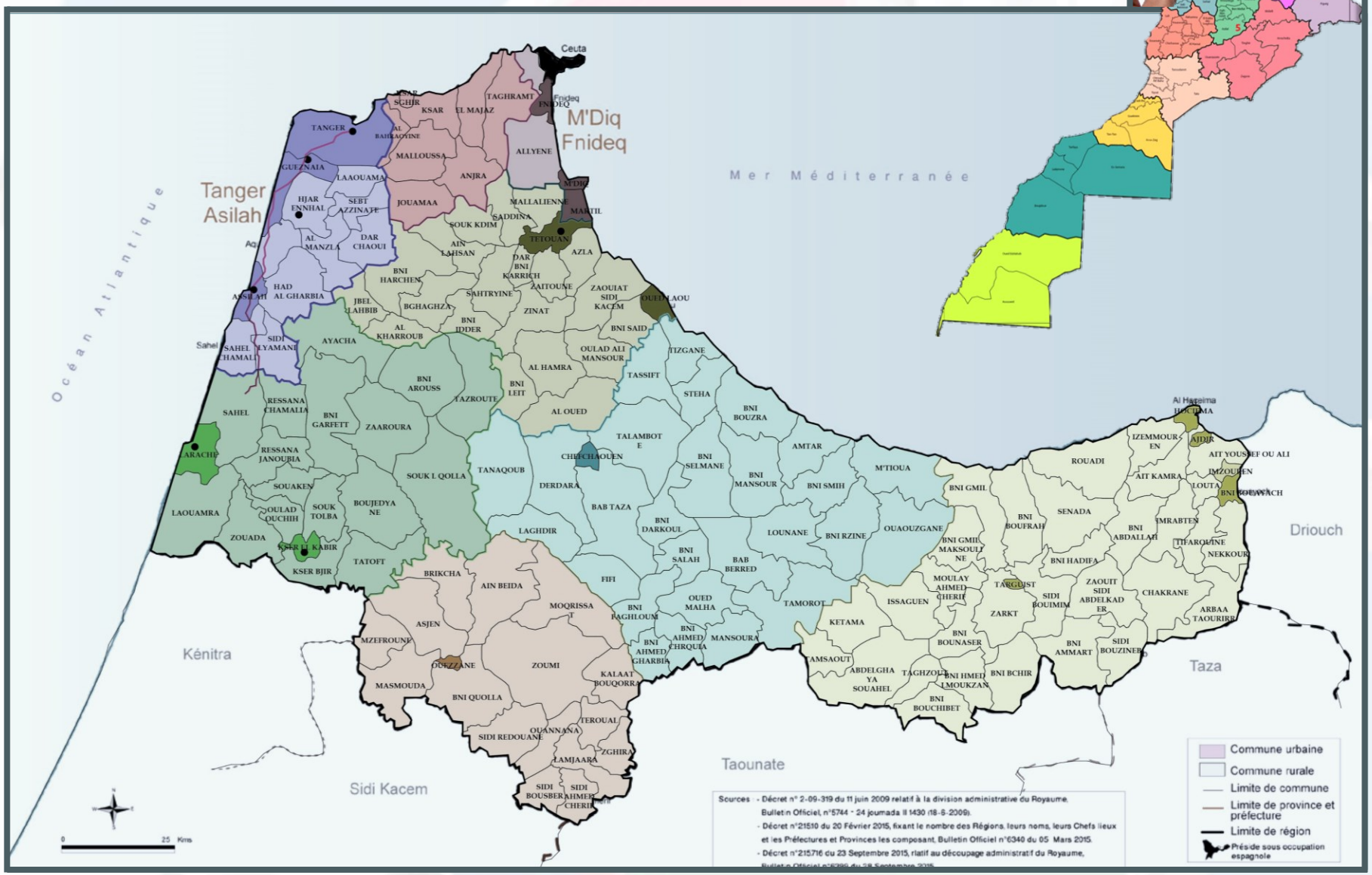

جهة طنجة – تطوان - الحسيمة في أرقام

01 التقسيم الإداري للجهة

		المساحة	الجماعات الترابية		
			ج. حضرية	ج. قروية	المجموع
عمالة	طنجة-أصيلة	886	3	9	9
	تطوان	2 574	3	2	2
إقليم	الحسيمة	3 550	-	7	7
	شفشاون	3 443	2	20	20
	الفحص-أنجرة	799	2	17	17
	العرائش	2 684	1	16	16
	وزان	1 861	1	27	27
	المضيق الفنيدق	179	5	31	31
	مجموع الجهة	15 973	17	129	129

02 عدد ساكنة الجهة في 2020 حسب التقديرات

الإقليم أو العمالة	العدد الإجمالي	النسبة من الجهة	النسبة من المغرب
الحسيمة	397147	10,4	1,1
شفشاون	479932	12,6	1,3
الفحص-أنجرة	82974	2,2	0,2
العرائش	509283	13,4	1,4
وزان	297715	7,8	0,8
طنجة-أصيلة	1214841	31,9	3,4
تطوان	578283	15,2	1,6
المضيق الفنيدق	253679	6,7	0,7
مجموع الجهة	**3 813 854**	**100**	10,6

- تمثل الجهة 10,6% من ساكنة المغرب
- مساحة الجهة لا تتعدى 2,2 %من مجموع مساحة البلد
- 60% من ساكنة الجهة تقطن بالحواضر
- الناشطون في سن العمل يمثلون 64% من المجموع
- 8 هو عدد الأقاليم والعمالات بالجهة
- 146 هو عدد الجماعات الترابية 88% قروية.
- الكثافة السكانية نسبيا مرتفعة وتتعدى 230 فرد/كم^2 واكثرمن 1300 بطنجة

03 توزيع الساكنة حسب الفئة العمرية

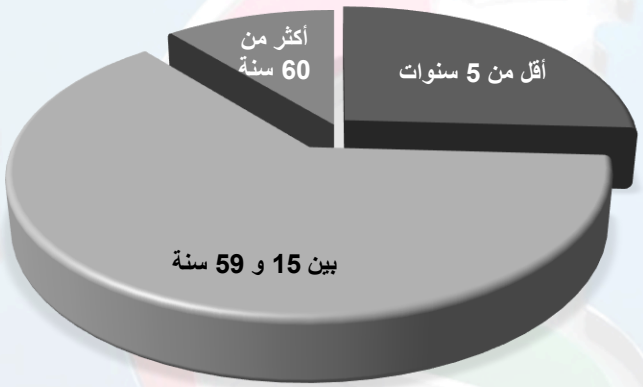

04 نسبة السكان الحضريين بالجهة والعمالات والاقاليم

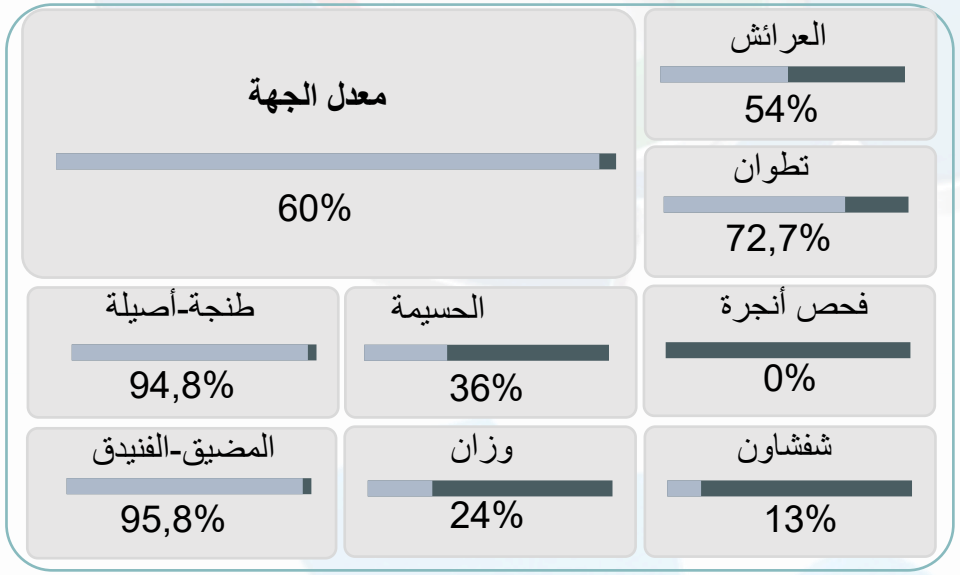

وزن الجهة في الاقتصاد الوطني

الناتج الداخلي الخام وقيمة استهلاك العائلات بالجهة

القطاع	القيمة بملايين الدراهم	وزن الجهة في البلد %
الفلاحة	9146	7,6
الصيد البحري	844	7,5
الصناعات الاستخراجية والتحويلية	27316	15,2
إنتاج وتوزيع الماء والكهرباء	3603	13,3
البناء والاشغال العمومية	6939	11,6
التجارة	11621	13,8
المطاعم والفنادق	2557	9,6
النقل والبريد والمواصلات	3480	5,6
التأمين والأنشطة المالية	1650	3,4
العقار والكراء والخدمات المقدمةللمقاولات	13081	11,4
الإدارة العمومية والحماية الاجتماعية	6448	6,6
التعليم والصحة والأنشطة الاجتماعية	8736	10,5
أنشطة أخرى غير مالية	1515	10,6
مجموع القيمة المضافة بالقيمة المرجعية	96936	10,8
الضريبة الصافية على المنتوجات	14272	11,6
الناتج الداخلي الخام	111209	10,5
النفقات العائلات	69905	11,5

مؤشرات الشغل لسنة 2020

	المغرب	الجهة
نسبة النشيطين	46	48,6
معدل الشغل	41,2	44,3
معدل البطالة	10,5	8,9

نسبة مقاولات الجهة في النسيج الوطني (2019)

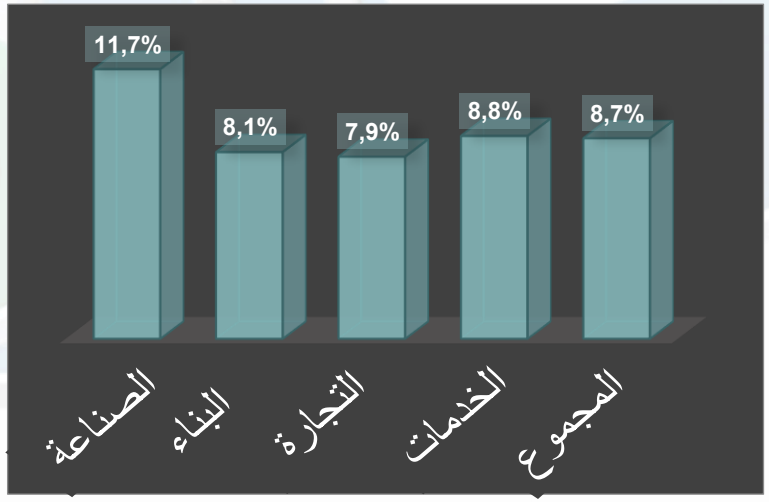

قراءة في الارقام

1. عموما يمكن القول بأن التمثيلية الاقتصادية للجهة تحترم التمثيلية السكانية
2. تظهر الاحصائيات تقدم وتخصصا نسبيا في قطاعات الصناعة والسياحة والتجارة
3. تمركز النسيج الإنتاجي بالجهة يعطيها سبقا نسبيا عن المعدل الوطني
4. على الرغم من المجهودات التي بذلت بخصوص القطاع السياحي، لا زالت الجهة تعرف تأخرا نسبيا في المؤسسات الفندقية
5. عدد السياح الوطنيين القادمين للجهة يتجاوز السياح الأجانب %60

نتائج الاستطلاع الذي أنجزته الغرفة

منهجية وطريقة وأهداف الاستطلاع

مجال الاستطلاع

- هم الاستطلاع عينة من المقاولات المنتمية للعمالات والاقاليم الثمانية المشكلة للجهة
- وصل حجم العينة المشكلة للاستطلاع 2000 مقاولة من مجموع مقاولات الجهة
- حرصنا على احترام التمثيلية الترابية والقطاعية للمقاولات وحجمها وكذا وزنها في النسيج الاقتصادي الجهوي

تمثيلية العينة حسب الأقاليم والقطاعات

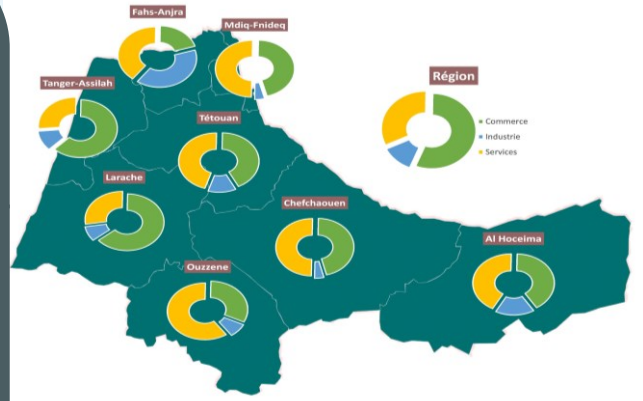

المنهجية

- الأسئلة المرتبطة بالاستطلاع همت المرحلتين الأولى والثانية للحجر الصحي 20 مارس – 20 أبريل
- تمثيلية العينات داخل التراب والقطاع والنشاط الاقتصادي اختيرت بالطريقة التي تمكننا من تقييم الوضع بالشكل العلمي والصحيح.
- الأسئلة تغطي كذلك كل المجالات الموضوعاتية المرطبة بالجائحة اقتصاديا و اجتماعيا وماليا

نسبة المقاولات المشكلة للعينة حسب القطاع

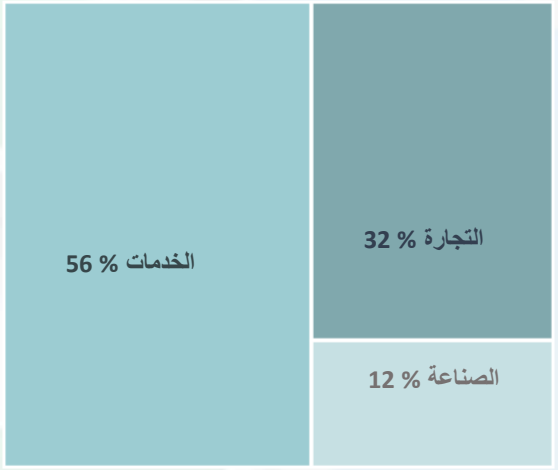

الأهداف العامة

- تقييم حجم تأثير الجائحة على الاقتصاد الجهوي حسب القطاعات والمناطق
- تقييم النتائج الاقتصادية والاجتماعية والمالية للجائحة حسب القطاعات والاقاليم
- تقييم الإجراءات المتخذة للحد من تأثير الجائحة على المهنيين والإنصات لطلباتهم

نسبة المقاولات المشكلة للعينة حسب القطاع والاقليم

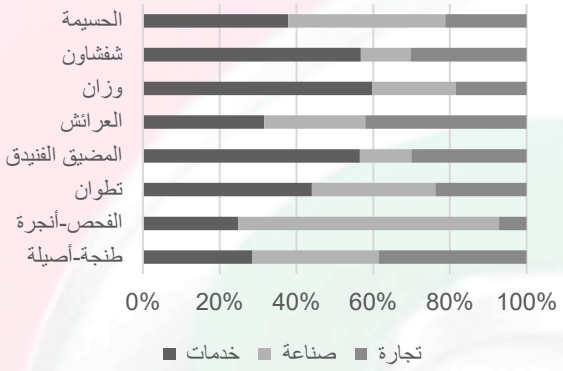

الأهداف الخاصة

- المساهمة الفعلية في إغناء الحوار الدائر حول النموذج التنموي البديل وفق الطرق المعتمدة في صياغة المخططات الاستراتيجية
- تحديد الأولويات ورصد المشاريع التي يجب تبنيها على مستوى الغرفة
- ترسيخ مبادئ الحكامة والشراكة والاشراك في اتخاذ القرار

تمثيلية العينة حسب القطاع والحجم

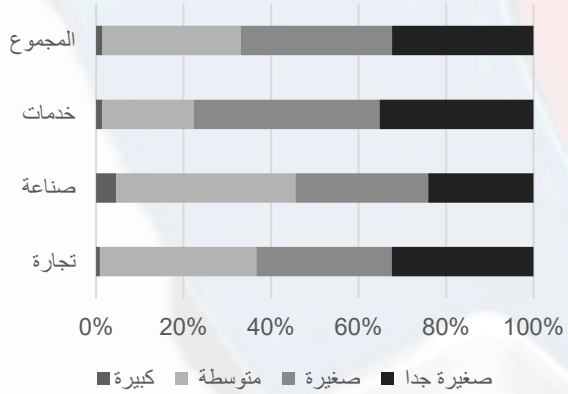

الاسئلة المكونة للاستمارة

الأسئلة الموجهة للمقاولات تتضمن بالإضافة الى هوية المقاولة والقطاع الذي تنتمي اليه وحجمها سبع مجموعات من الأسئلة التي توخينا منها تحديد الوقع الاقتصادي للجائحة وخاصة وتيرة وحجم الإنتاج إضافة الى الوقع الاجتماعي على الشغيلة والوقع المالي على خزينة المقاولة.
توخينا كذلك معرفة طريقة تعامل المقاولات مع تداعيات الجائحة ومدى استفادتهم من الإجراءات الحكومية السالفة الذكر وأخيرا طلبنا منهم تصنيف احتياجاتهم لمرحلة بعد كوفيد- 19

01 ما حجم الوقع على أنشطة الإنتاج بالمقاولة ؟

- ❑ أقل من 50%
- ❑ أكثر من 50%
- ❑ توقف تام
- ❑ لم يكن هناك أي وقع
- ❑ حالات أخرى

02 ما هو سبب تأثر النشاط بالمقاولة ؟

- ❑ الحجر الصحي
- ❑ غياب الزبناء
- ❑ عدم توفر العنصر البشري للإنتاج
- ❑ غياب التمويل
- ❑ مشاكل مرتبطة بالنقل واللوجستيك
- ❑ حالات أخرى

03 ما هو حجم الوقع الاجتماعي على مقاولتكم ؟

- ❑ تخفيض أعداد الشغيلة
- ❑ تسريح كلي
- ❑ بدون وقع

04 كيف تقيمون حجم تأثير الجائحة على رقم المعاملات ؟

- ❑ انخفاض بين 0 و 50 %
- ❑ انخفاض بين 50 و 100 %
- ❑ بدون أي وقع
- ❑ بدون رأي

في عمليات الفرز والانتقاء والترتيب لمعطيات الاستمارة ارتأينا تجميع الأسئلة حسب المحاور الكبرى (الشط الاجتماعي، الشق لاقتصادي، الشط المالي، الخ) لإعطاء دلالة للنتائج المحصل عليها ولتشكل بعد ذلك المحاور الأساسية لورقة طريق الغرفة لمرحلة ما بعد كوفيد – 19

05 **كيف واجهتم تداعيات الجائحة خلال فترة الحجر الصحي ؟**

- ❑ الاستفادة من دعم الصندوق الخاص بالجائحة
- ❑ الاستفادة من القروض المدعمة (ضمان أوكسجين)
- ❑ جدولة الديون
- ❑ الاستفادة من خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- ❑ تبني تنظيم العمل باحترام إجراءات السلامة
- ❑ العمل عن بعد
- ❑ حالات أخرى

06 **كيف تقيمون الإجراءات المتخذة لمساعدكم على تخفيف وقع الجائحة ؟**

- ❑ كافية
- ❑ غير كافية
- ❑ من غير رأي

07 **ما هي احتياجاتكم بعد انتهاء الازمة ؟**

- ❑ قروض مدعمة
- ❑ إعفاءات وتخفيضات ضريبية
- ❑ دعم مالي
- ❑ مصاحبة قانونية
- ❑ التكوين والتأهيل والاستشارة في تدبير المقاولة
- ❑ تكوين وتأهيل الموارد البشرية

تمثيلية العينة لمقاولات الجهة حسب معيار الجغرافيا والقطاع والحجم

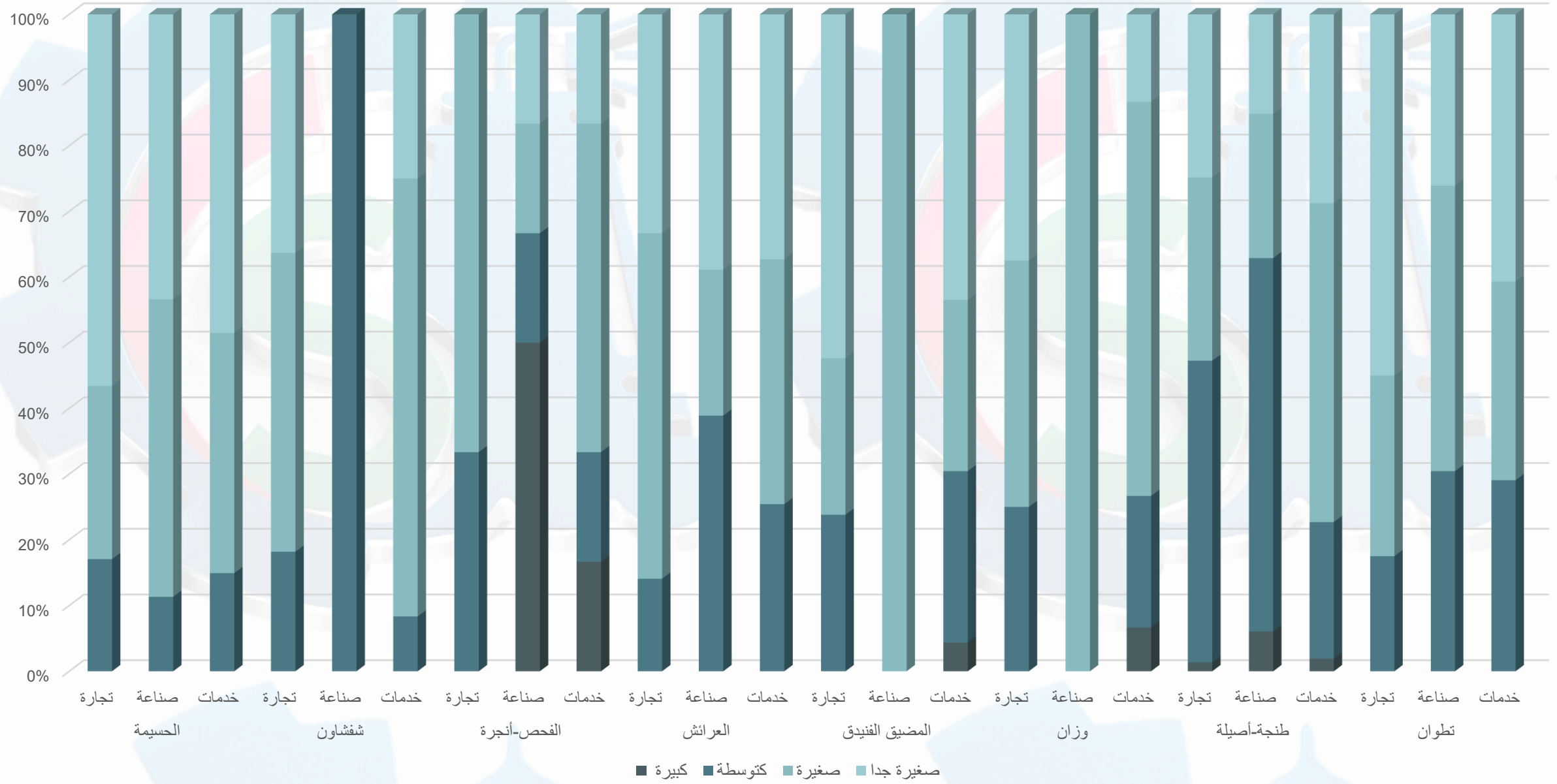

التمثيلية الترابية والقطاعية للعينة

01 المقاولات حسب منطقة الاشتغال

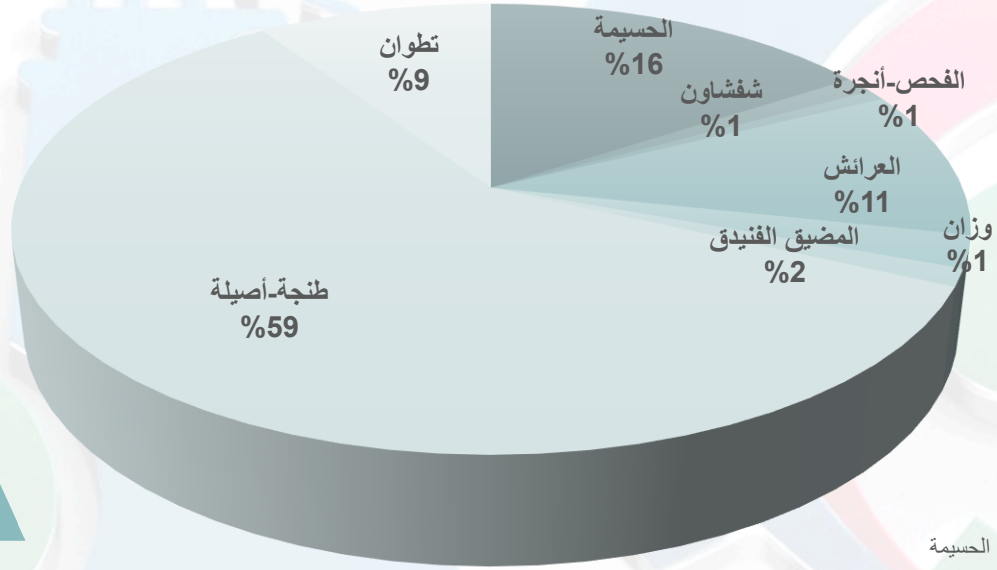

40% من مقاولات طنجة-أصيلة تنتمي لقطاع الصناعة

59% من المقاولات المستطلعة تنتمي لعمالة إقليم طنجة أصيلة

40% من مقاولات الفحص-أنجرة تنتمي لقطاع الصناعة مما يؤكد تحول الإقليم القروي الى قوة صناعية

88% من المقاولات تنتمي لقطاعي التجارة والخدمات

02 المقاولات حسب القطاع

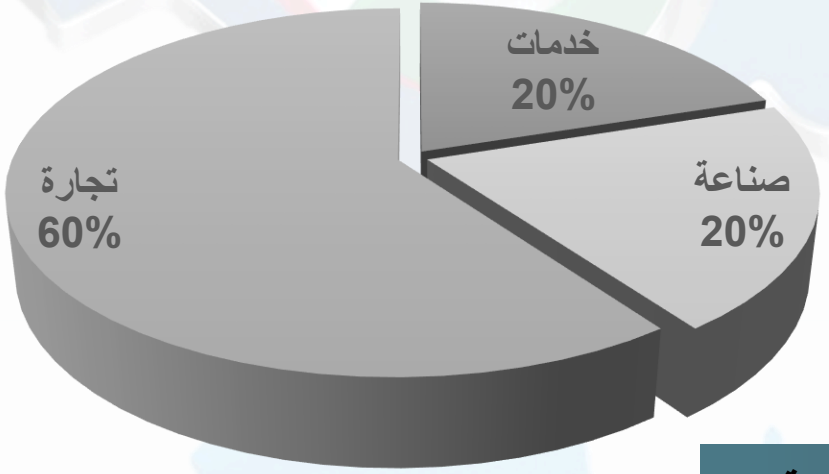

50% من مقاولات المضيق الفنيدق تنتمي لقطاع الخدمات

03 نسبة المقاولات المشكلة للعينة حسب القطاع والاقليم

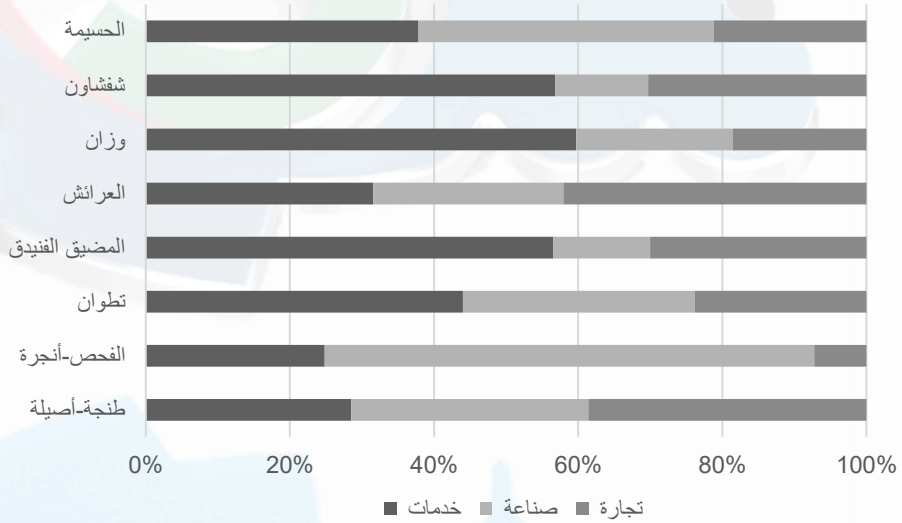

العينة تعكس النسيج المقاولاتي بالجهة

بنيات مقاولات العينة حسب الحجم

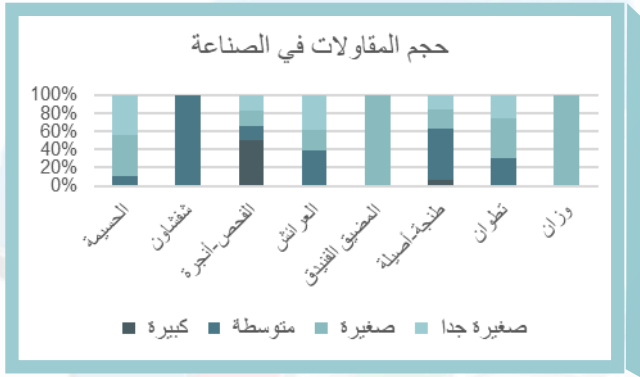

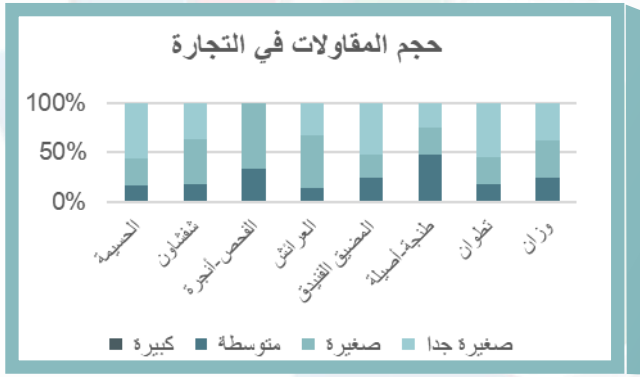

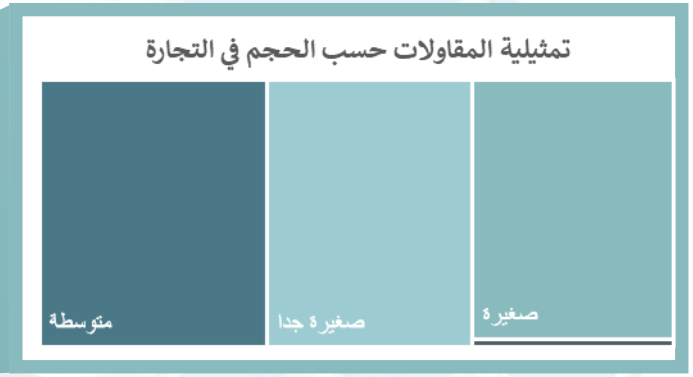

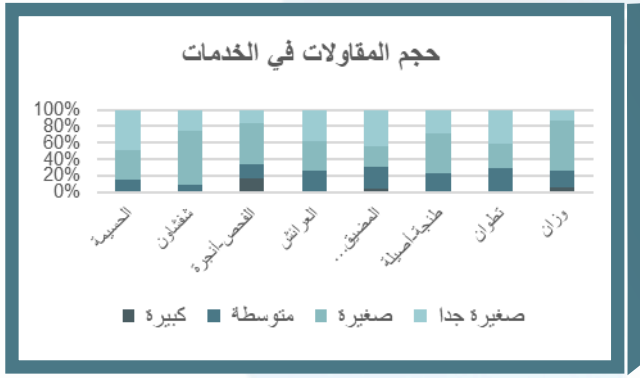

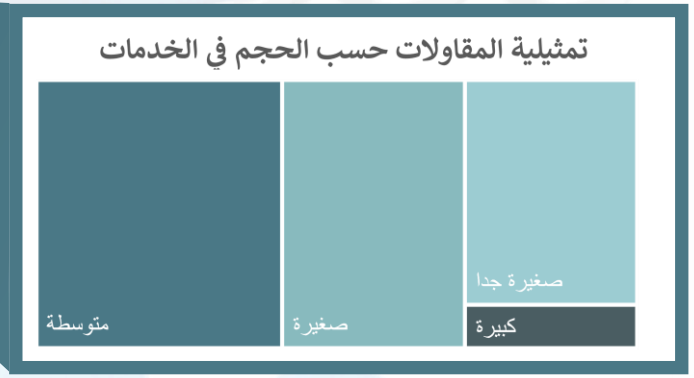

تقييم وقع الجائحة

الحالة العامة للوقع

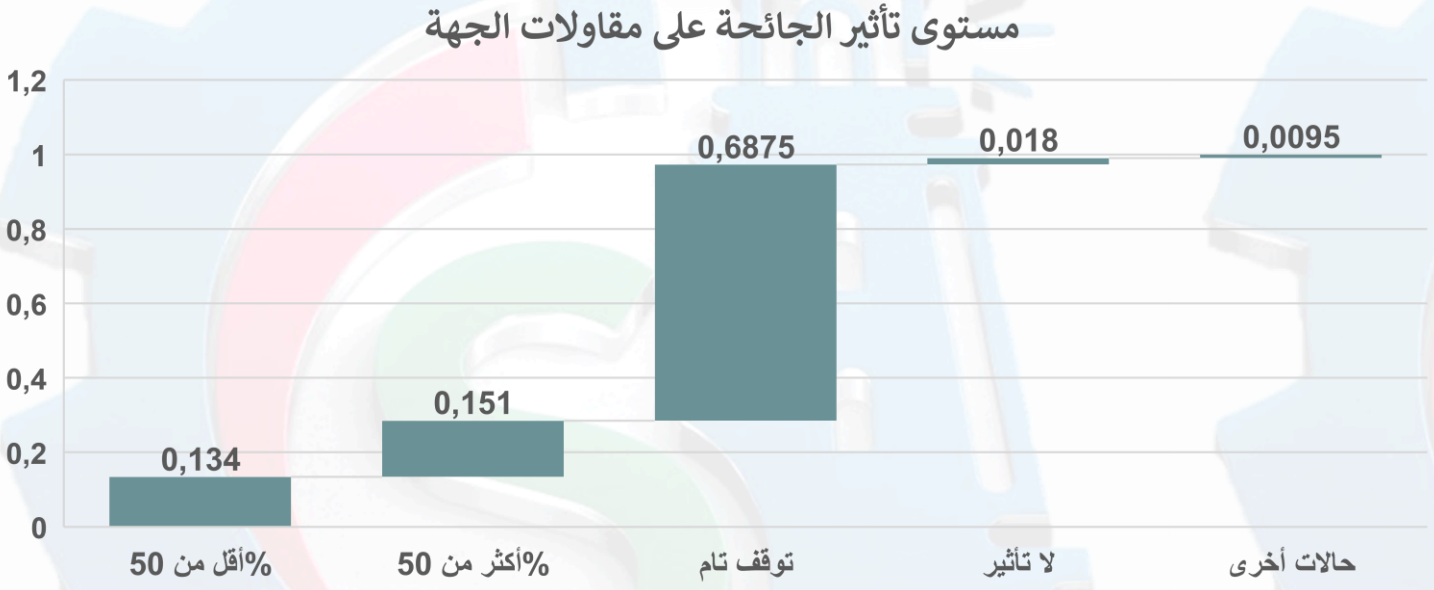

مستوى تأثير الجائحة على مقاولات الجهة

	مجموع الجهة	
أقل من 50%	268	13%
أكثر من 50%	302	15%
توقف تام	1375	69%
لا تأثير	36	2%
حالات أخرى	19	1%
المجموع	2000	100%

85%

أثرت الجائحة على الغالبية العظمى لمقاولات الجهة دون اعتبار للمنطقة أو القطاع أو الحجم بنسب متفاوتة

70%

التوقف التام الذي طال قرابة 70 % من مقاولات الجهة يمكن أن يفسر بكون غالبية المقاولات تنتمي لقطاع الخدمات والتجارة اللذان تأثرا من الجائحة بشكل كبير

03%

عدد المقاولات التي لم تتأثر من الجائحة يظل جد قليل ولا يتعدى بضعة وحدات.

حجم تأثير الجائحة حسب القطاع

	تجارة		صناعة		خدمات	
أقل من 50%	95	9%	52	22%	121	19%
أكثر من 50%	228	20%	23	10%	51	8%
توقف تام	754	68%	160	68%	461	71%
حالات أخرى	11	1%	1	0%	7	1%
لا تأثير	27	2%	1	0%	8	1%
أقل من 50%	1115	100%	237	100%	648	100%

المدن السياحية بالجهة عانت من التوقف التام للمؤسسات

إغلاق المؤسسات السياحية بمدن الجهة التي لها تخصص في هذا الميدان كشفشاون والمضيق-الفنيدق وأصيلة لم يؤثر على هذه المقاولات فحسب بل آثر كذلك على العديد من المقاولات الأخرى المرتبطة بها بشكل مباشر أوغير مباشر.

70% من المقاولات توقفت نهائيا عن العمل

قطاع الخدمات تأثر بشكل كبير من وقع الجائحة وما فرضته من حجر صحي وتباعد اجتماعي وإغلاق للمؤسسات كالمقاهي والمطاعم والفنادق وغيرها. حجم المقاولات المتوقفة فاق 70%.

قطاع التجارة الغير غذائية في حالة شلل

يعتبر قطاع الملابس والتجهيز المنزلي وغيره من التجارة الغير الغذائية في حالة شلل وتوقف تام مما يجعل التجار عرضة لمصير مجهول مع تراكم ديون التسيير والكراء وغيرها.

حتى الصناعة لم تنجو من وقع الجائحة

على الرغم من كون التأثير كان منخفضا نسبيا عما عرفه قطاع الخدمات مثلا، فإن التوقف التام أو خفض الأنشطة في مستويات تتراوح "بين 50 و 100 %" طال نسبة كبيرة من المقاولات تقدر ب 78 % لأسباب مرتبطة بالحجر نفسه أو بصعوبة تنقل الأشخاص أو بمشاكل النقل واللوجستيك أو غيرها.

حجم تأثير الجائحة حسب الحجم

75%

هذا الرقم هو نسبة المقاولات الصغرى والمتوسطة التي توقفت بشكل نهائي في فترة الحجر الصحي. وراء هذه النسبة هناك واقع توقف 1500 مقاولة من أصل 2000 التي شاركت في الاستطلاع وتضرر الأشخاص والعائلات المرتبطة بهم.

38%

تاجر من أصل أربعة توقف بشكل نهائي عن كل نشاط في فئة المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا.

50%

نصف المقاولات الصناعية المتوسطة الحجم توقفت بشكل نهائي عن أنشطة الإنتاج. بينما في المقاولات الكبيرة والصغيرة أو الصغيرة جدا كانت النسبة أقل نوعا ما.

78%

ثلاث مقاولات من أصل أربعة من فئة المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا توقفت بشكل تام عن الاشتغال، أي بنسبة 25 %

تأثير الجائحة على أنشطة المقاولات التجارية بالجهة

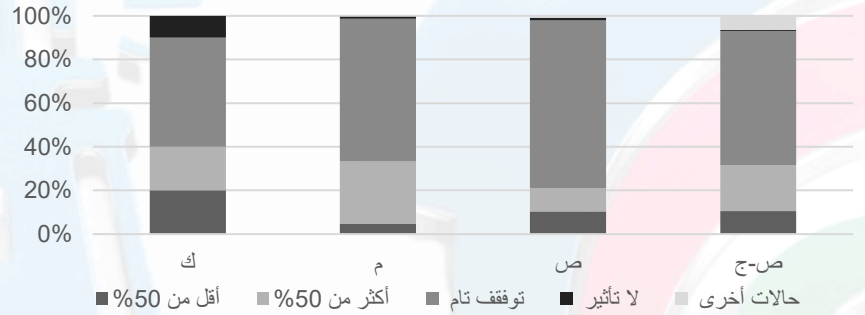

تأثير الجائحة على أنشطة المقاولات الصناعية بالجهة

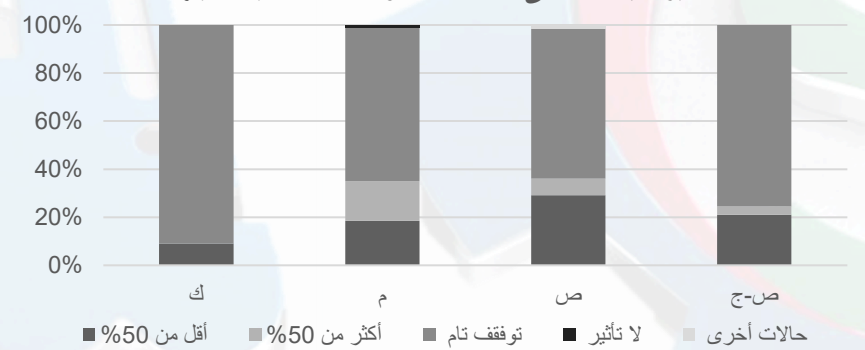

تأثير الجائحة على أنشطة مقاولات الخدمات بالجهة

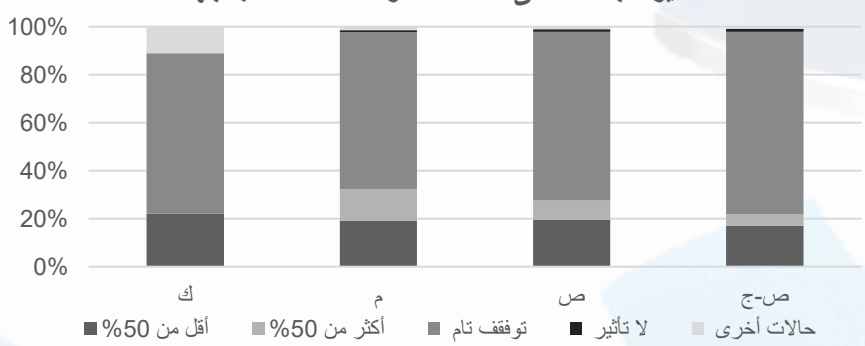

تأثير الجائحة على أنشطة المقاولات بالجهة حسب القطاع والحجم

	ك	م	ص	ص-ج	المجموع
أقل من 50%	5	63	111	89	268
تجارة	2	19	36	38	95
صناعة	1	18	21	12	52
خدمات	2	26	54	39	121
أكثر من 50%	2	148	63	89	302
تجارة	2	114	36	76	228
صناعة		16	5	2	23
خدمات		18	22	11	51
توقف تام	21	412	504	438	1375
تجارة	5	261	266	222	754
صناعة	10	62	45	43	160
خدمات	6	89	193	173	461
حالات أخرى	1	6	7	5	19
تجارة	1	4	4	2	11
صناعة		1			1
خدمات		1	3	3	7
من دون تأثير	1	3	7	25	36
تجارة		1	3	23	27
صناعة			1		1
خدمات	1	2	3	2	8
المجموع	30	632	692	646	2000

حجم تأثير الجائحة حسب الاقاليم

المضيق الفنيدق

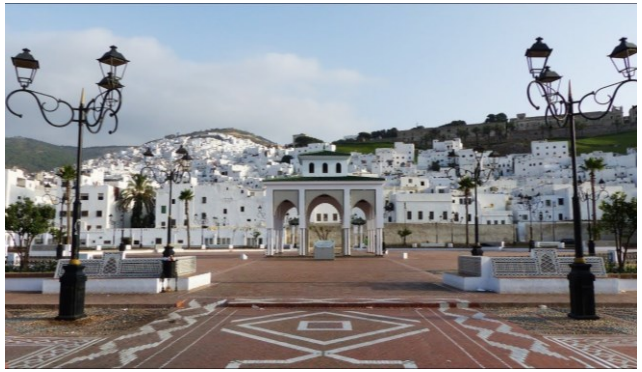

تطوان

الحسيمة

طنجة-أصيلة

شفشاون

وزان

العرائش

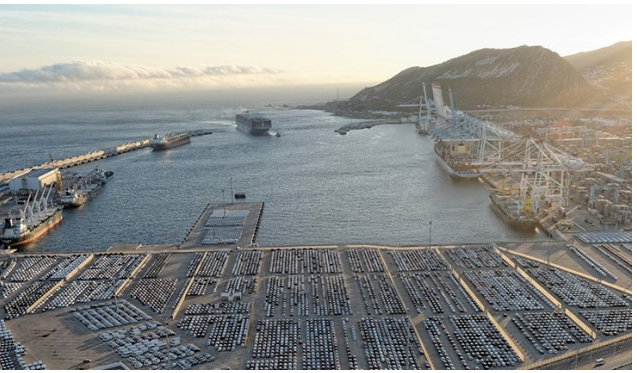

الفحص-أنجرة

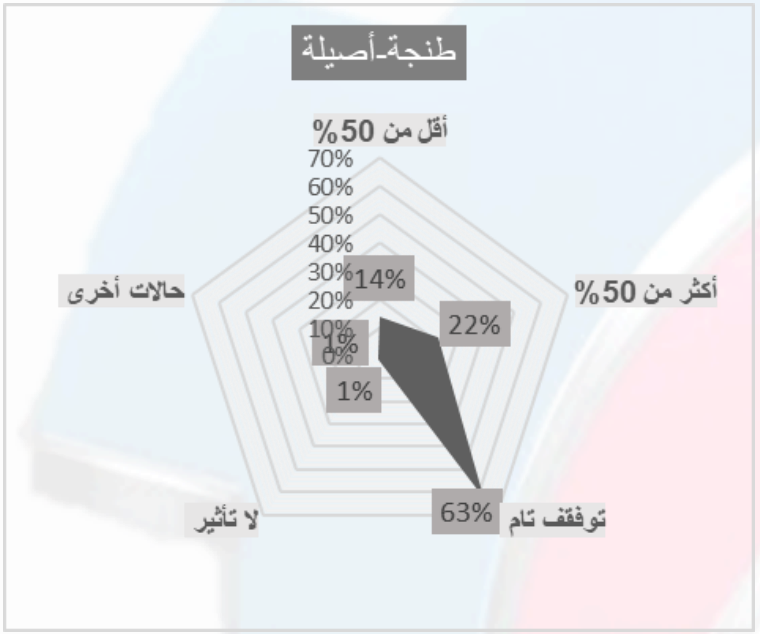

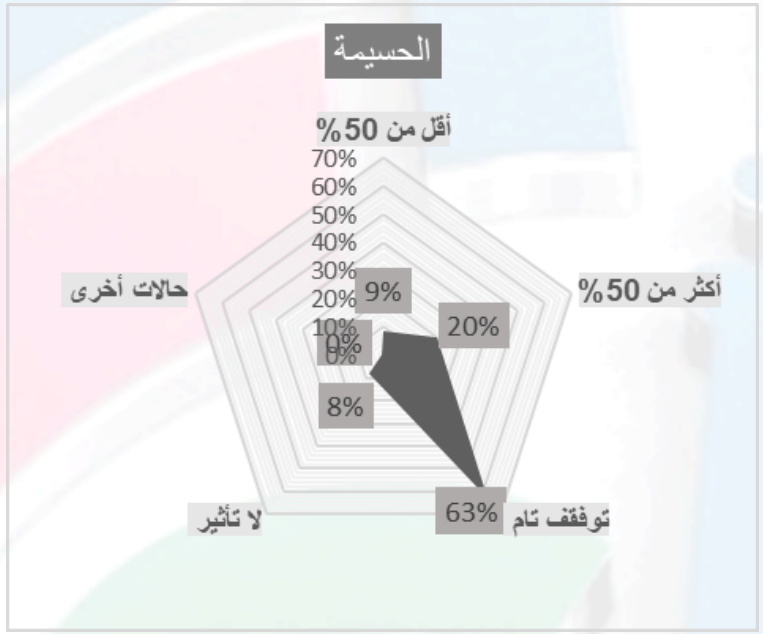

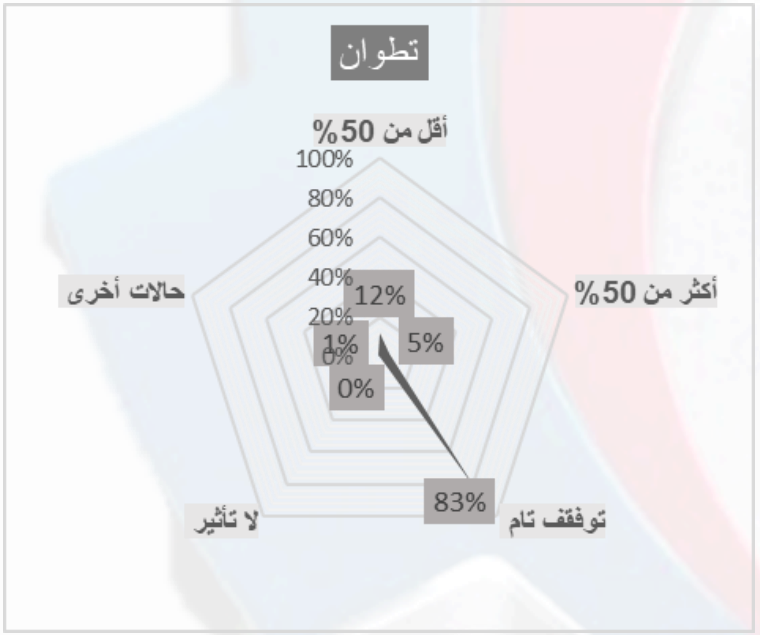

100%

رقاص الساعة يشير في كل البيانات الى حالة توقف تام للأنشطة بنسب متفاوتة من إقليم لآخر وذلك في جل المقاولات بغض الطرف عن شكلها وقطاعها وحجمها. هذه النسبة فاقت 90 %في العرائش والفنيدق مثلا.

100%

في كل من طنجة-أصيلة والحسيمة كانت نسبة المقاولات التي أوقفت بصفة تامة أنشطتها في حدود 63%. قد تكون الأنشطة الصناعية بالنسبة لطنجة والتجارة الغذائية بالنسبة للحسيمة احدى الأسباب المفسرة لذلك.

+50%

ينضاف الى التوقف التام للأنشطة 15 %من المقاولات الأخرى التي صرحت بأنها خفضت أنشطتها بنسب تتراوح بين 50 و 100%.

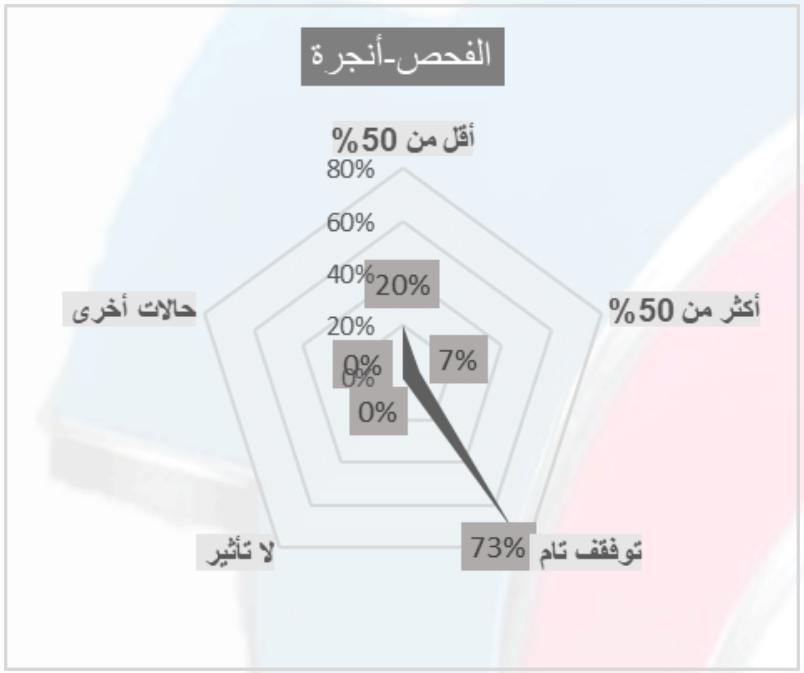

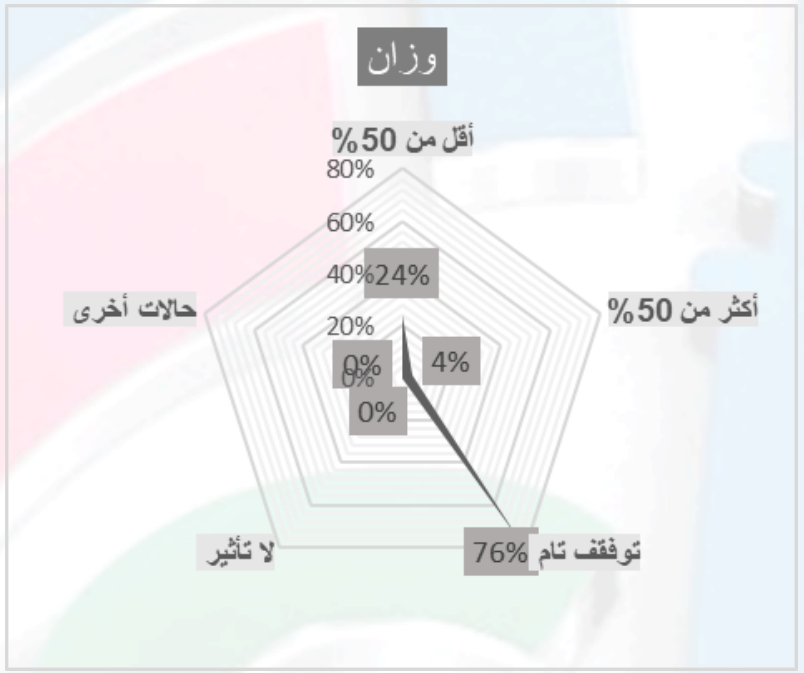

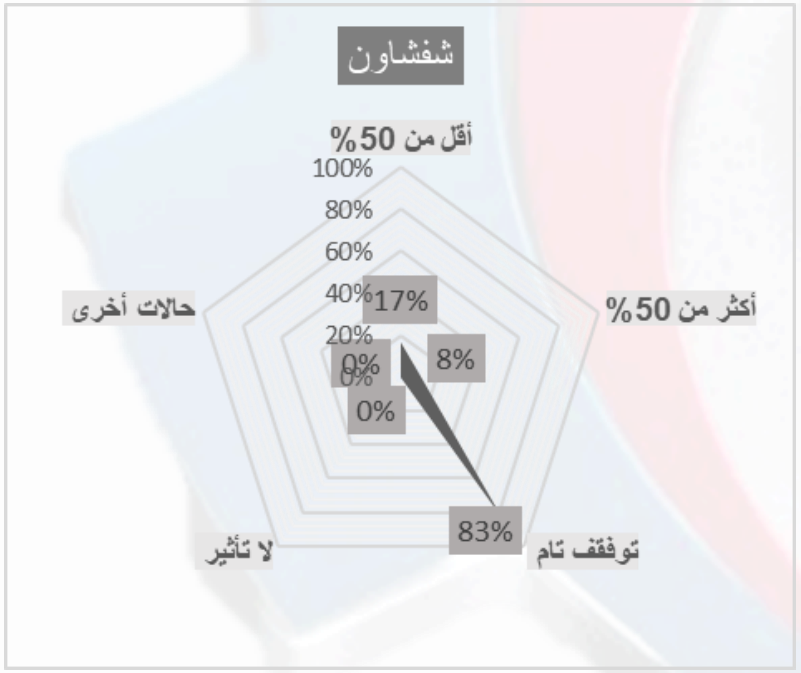

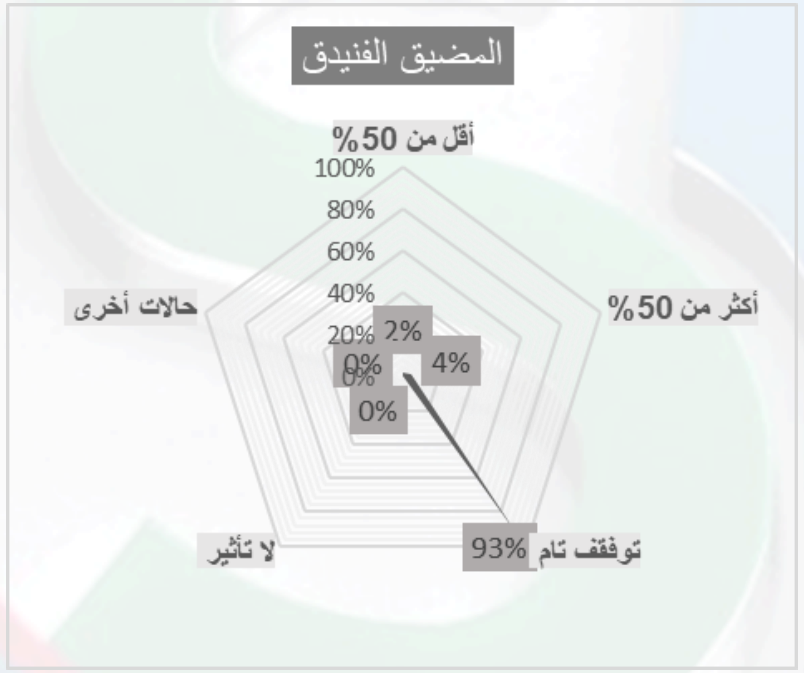

100%

المقاولات التي لم تتأثر نهائيا بالجائحة أو التي تأثرت بدرجات دنيا تبقى نسبها محدودة جدا مما يؤكد الطابع الشمولي للازمة في المجال كذلك.

+50%

إقليمي شفشاون ووزان مقتسمان بين التوقف التام للأنشطة والتوقف بدرجة تتراوح بين 50 و 100%. ويفسر ذلك بطبيعتيهما التجارية الغذائية.

-50%

مقاولة واحدة من أصل خمسة بكل من أقاليم الحسيمة والفحص-أنجرة ووزان صرحت بأن حجم تخفيض الانشطة كان في نسب تتراوح بين 0 و 50%.

حجم تأثير الجائحة حسب القطاع والاقاليم

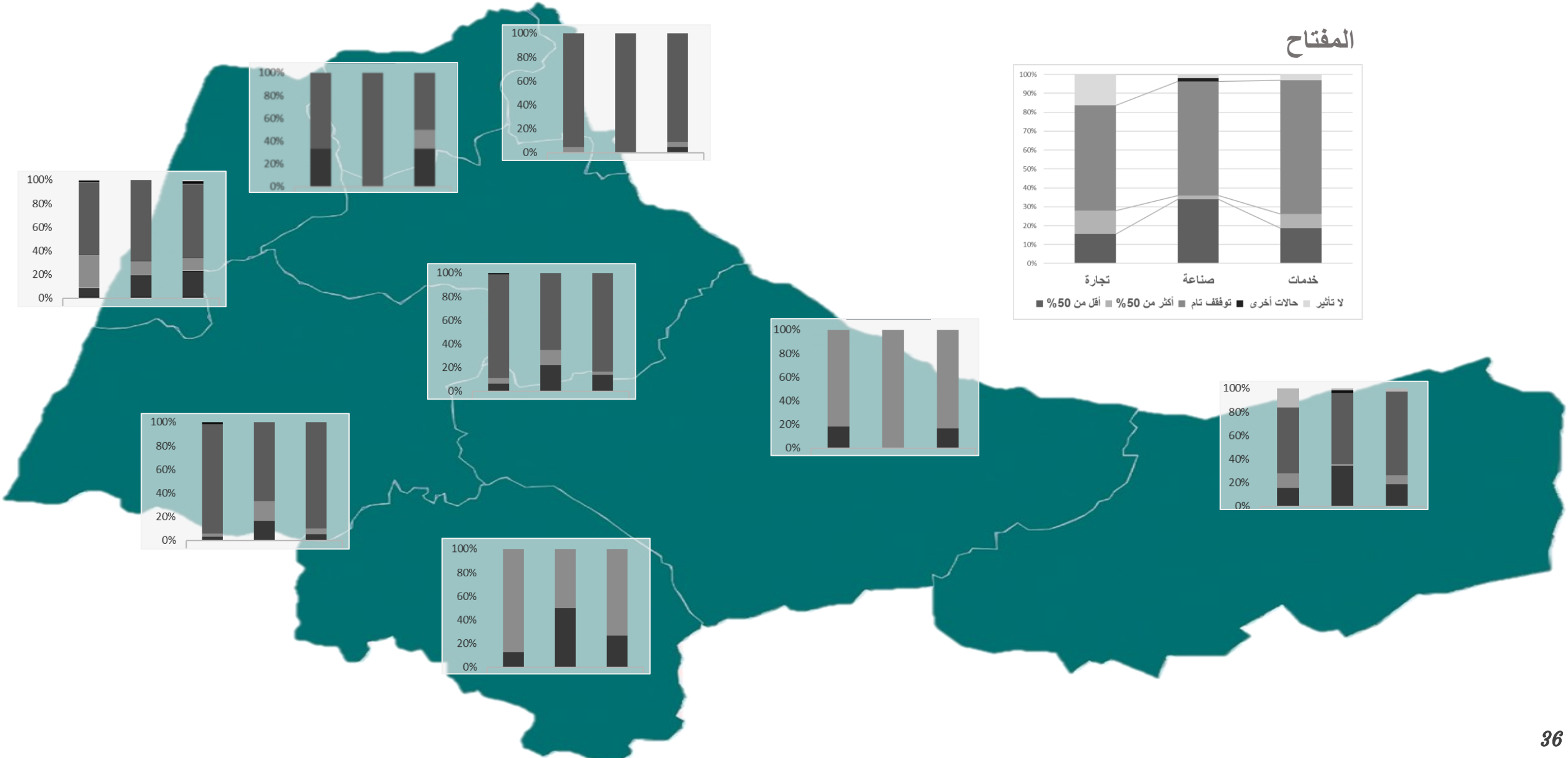

أسباب تفسير الحالة

”الأغلبية العظمى للمقاولات في كل الأقاليم وكل القطاعات وكل الاحجام مقتنعة بأن شروط الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي الذي فرض لوقف أنتشار الوباء هما السبب الرئيس في تفسير هذه الحالة“

... ما هي الأسباب المفسرة لهذا الانكماش

	تجارة	صناعة	خدمات	المجموع
غياب الزبناء	253	99	185	537
عدم توفر العنصر البشري	-	8	20	28
حالات أخرى	24	6	22	52
الحجر الصحي	753	93	346	1192
غياب التمويل	61	21	32	114
لا تأثير	2	-	1	3
مشاكل مرتبطة بالنقل واللوجستيك	22	10	42	74
المجموع	1115	237	648	2000

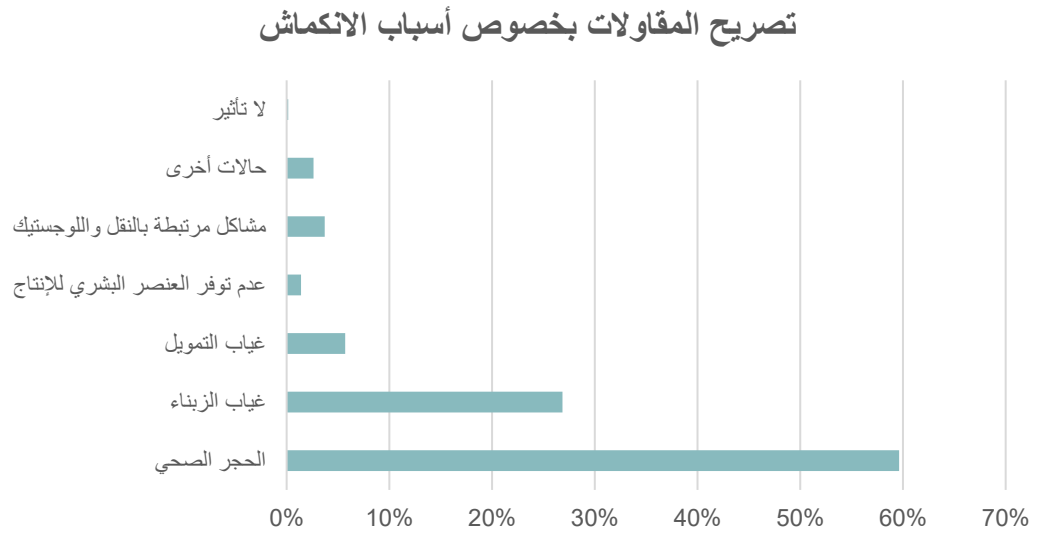

تصريح المقاولات

لمعرفة سبب الازمة الحالية على مقاولات الجهة ومعرفة إذا كانت منتظرة لأسباب سابقة أم وليدة الجائحة، قمنا بطرح عدة أسئلة على المقاولات ذات طبيعة متعددة وقمنا بعد ذلك بتجميع الأجوبة المستقاة في 6 محاور رئيسية لها دلالة في فهم أسباب الازمة ومحاولة تفادي تأثيرها في المستقبل.

6

تسع مقاولات من أصل عشرة كانت مقتنعة بأن الحجر الصحي المصاحب لإجراءات وقف انتشار الجائحة هو السبب الرئيس في الازمة التي أصابت مقاولاتهم بالدرجة الأولى ثم بعد ذلك يأتي غياب الزبناء بفعل التباعد الاجتماعي وكذا غياب العنصر البشري. بعيدا نجد حالات مرتبطة بالنقل واللوجستيك.

90%

الأسباب المفسرة حسب الأقاليم والعمالات

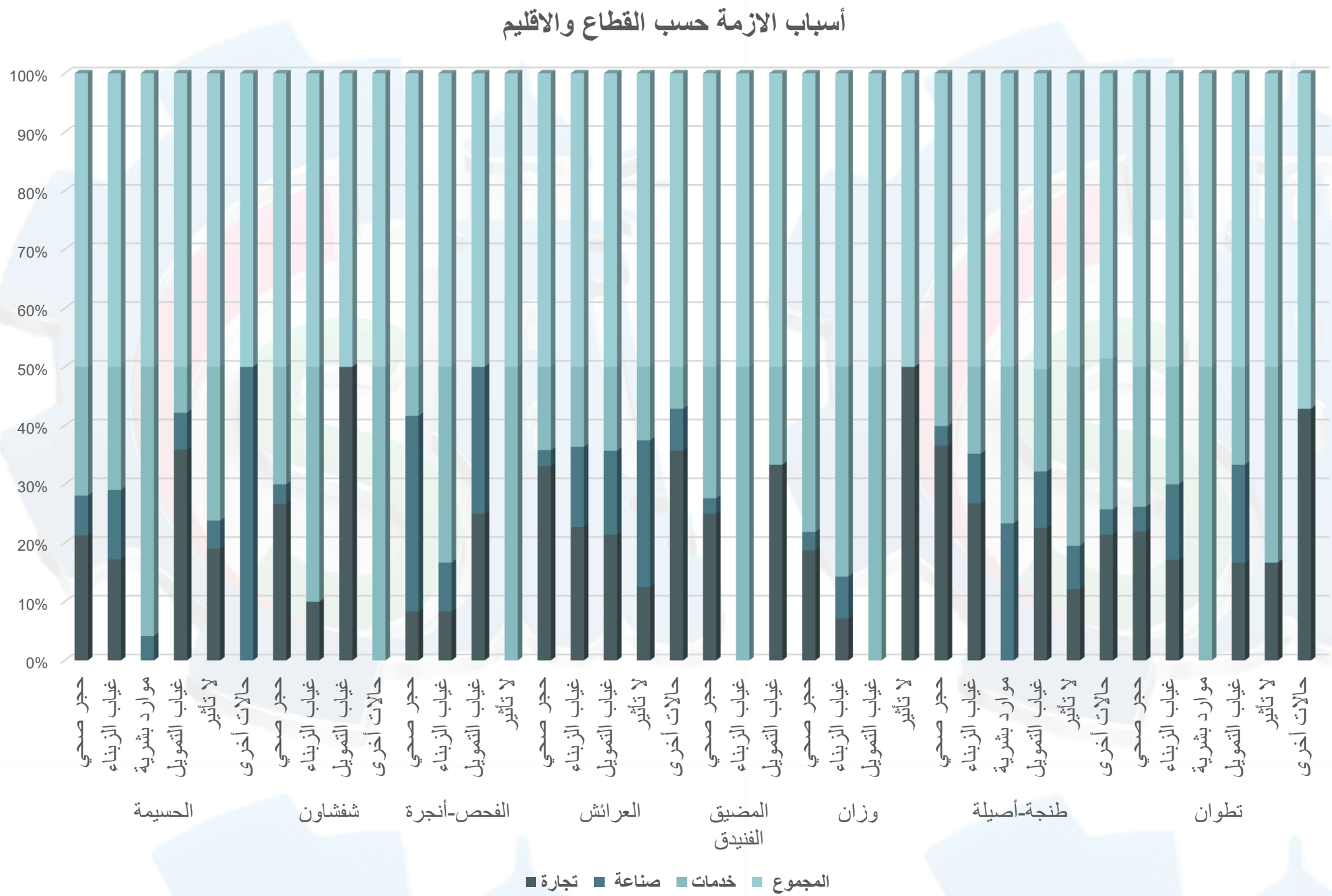

الثمن الاجتماعي للجائحة

92% من المقاولات عمدت الى تسريح عمالها بالكامل أو خفضت من عددهم خلال فترة الحجر الصحي

حجم تأثير الجائحة على مناصب العمل

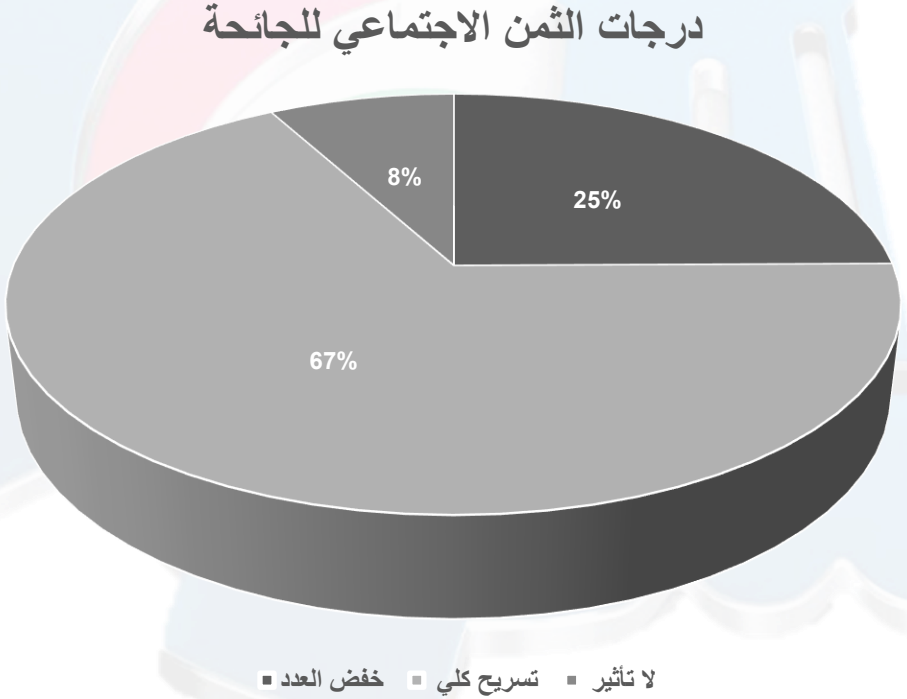

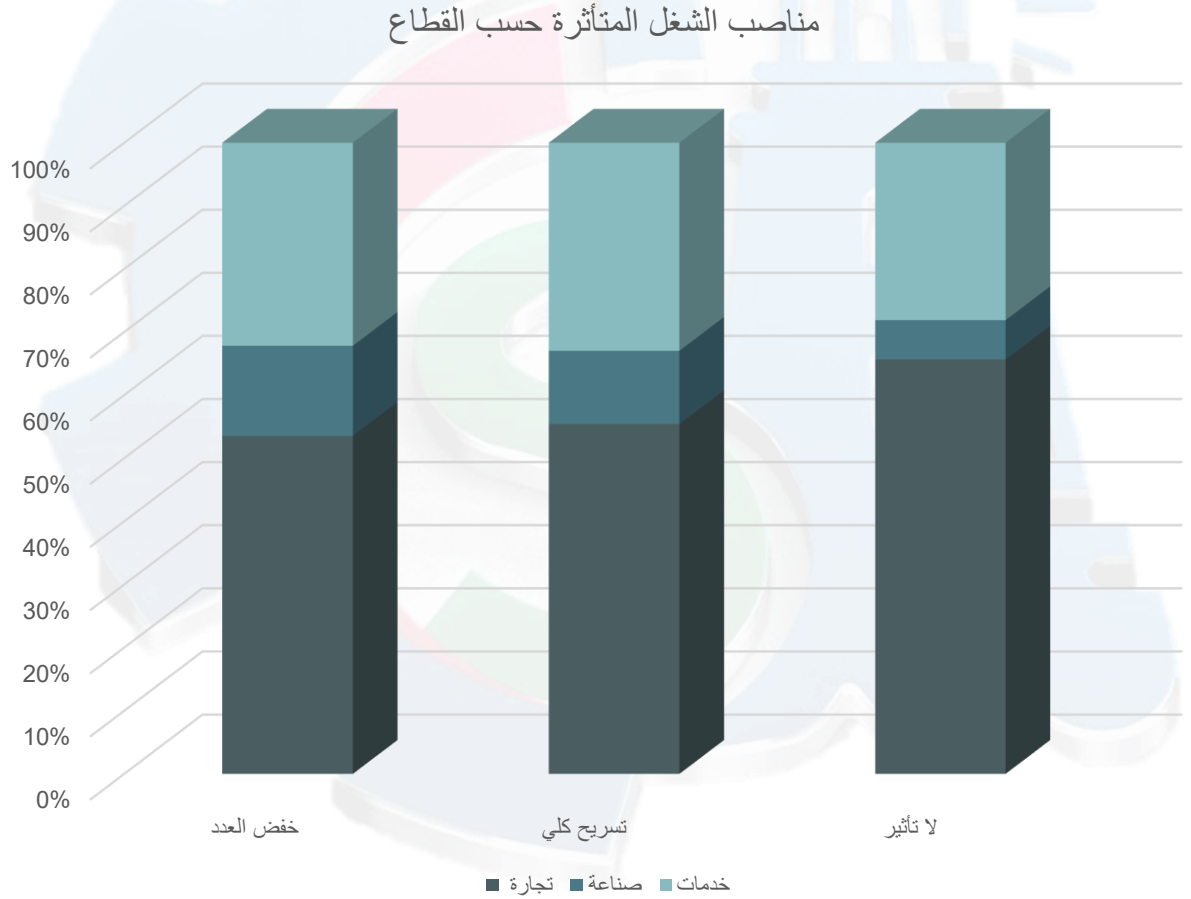

الثمن الاجتماعي للجائحة حسب حجم المقاولة

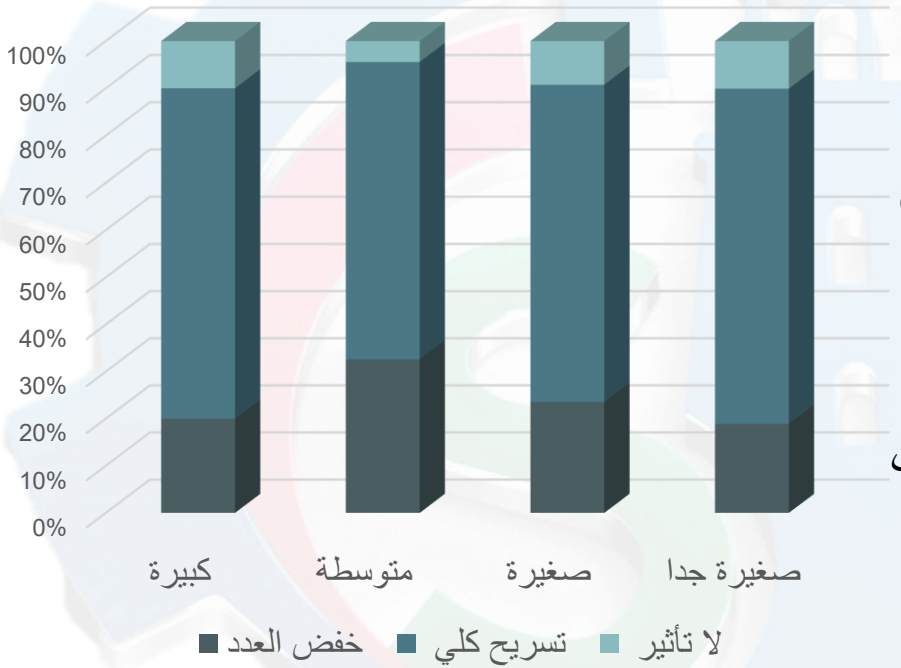

68%

من المقاولات عملت على تسريح عمالها بشكل تام

25%

من المقاولات الأخرى عمدت الى تخفيض عدد عمالها للتأقلم مع الوضع غير المعهود .

95%

أي أغلبية المقاولات اضطرت خلال فترة الحجر الصحي الى تخفيض أو تسريح عمالها.

90%

من المقاولات الكبرى الصناعية التي تتميز بكثرة شغيلتها سرحت عمالها بشكل تام.

08%

فقط هو حجم المقاولات التي لم تضطر لخفض أو تسريح عمالها.

40%

من المقاولات التي لم تتأثر ولم تخفض عدد عمالها هي مقاولات صغيرة جدا .

حدة تأثير الجائحة على مناصب العمل داخل المقاولات حسب القطاع والحجم

	خفض العدد	تسريح كلي	لا تأثير	المجموع
تجارة	**24%**	**67%**	**9%**	**100%**
كبيرة	20%	50%	30%	100%
متوسطة	35%	62%	3%	100%
صغيرة	20%	68%	13%	100%
صغيرة جدا	16%	72%	12%	100%
صناعة	**30%**	**66%**	**4%**	**100%**
كبيرة	9%	91%	0%	100%
متوسطة	26%	69%	5%	100%
صغيرة	40%	57%	3%	100%
صغيرة جدا	28%	67%	5%	100%
خدمات	**25%**	**68%**	**7%**	**100%**
كبيرة	33%	67%	0%	100%
متوسطة	30%	63%	7%	100%
صغيرة	24%	69%	7%	100%
صغيرة جدا	22%	71%	7%	100%

طبيعة وحجم تأثر مناصب الشغل حسب القطاع والحجم بالجهة

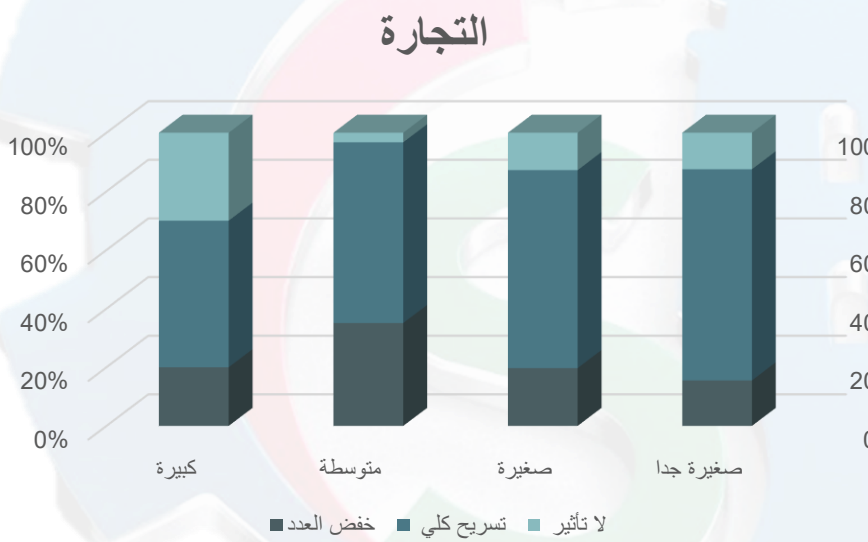

68%

ما يقرب من سبع مقاولات من أصل عشرة في قطاع الخدمات سرحت عمالها بشكل تام .

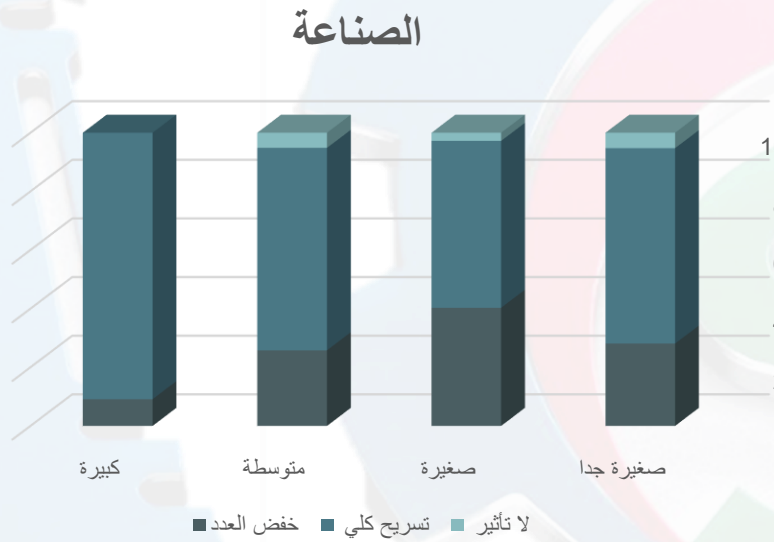

66%

هو عدد المقاولات بالقطاع التجاري التي سرحت عمالها بشكل تام. الصغيرة والمتوسطة منها كانت الأكثر تأثرا.

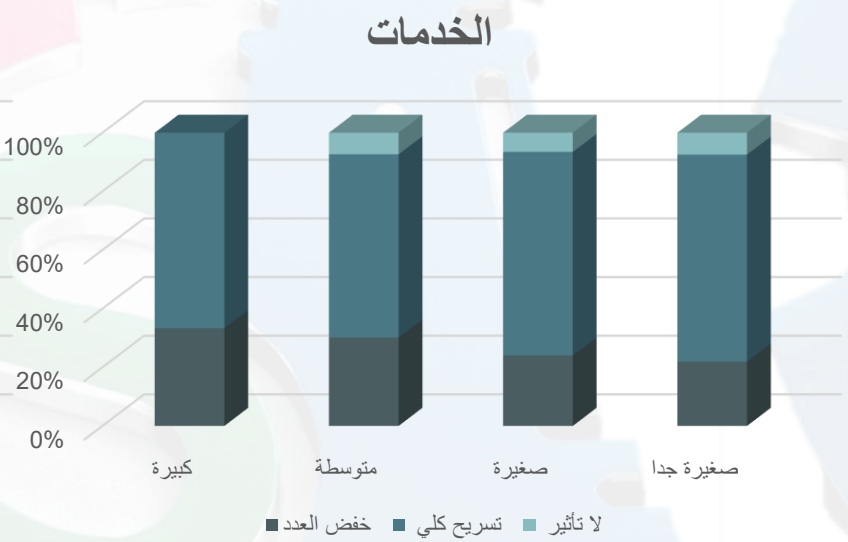

50%

من المقاولات التي تزاول في القطاع الصناعي عملت على تسريح عمالها بشكل تام. الأغلبية هذه المقاولات متوسطة أو صغيرة جدا

الثمن الاجتماعي حسب أقاليم الجهة

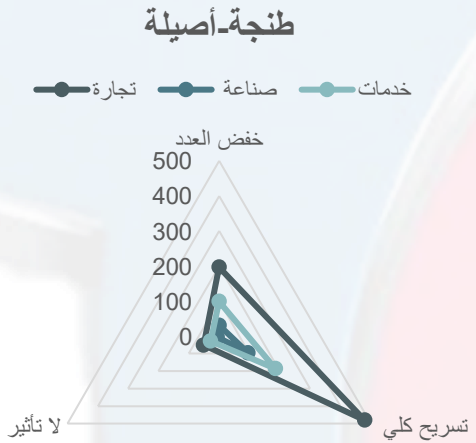

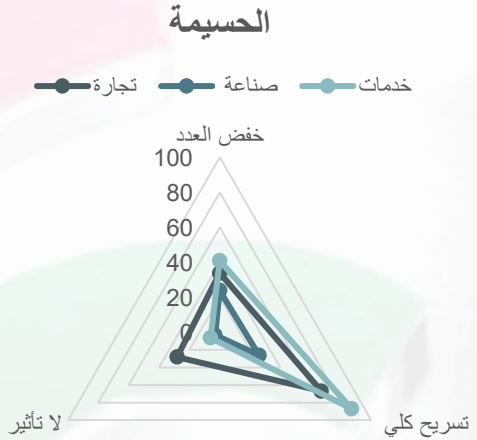

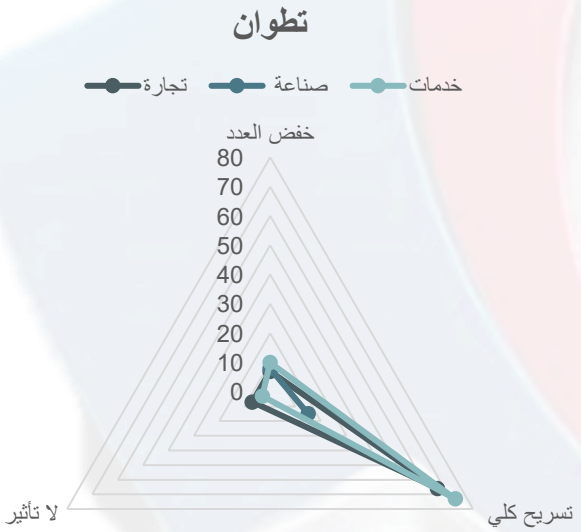

100%

رقاص ساعة البيانات يشير في كل الأقاليم الى "تسريح تام" للعمال مما يعني أن المقاولات اختارت بكثرة هذا الحل كاستجابة لتأثير الجائحة على أنشطتها. في إقليمي المضيق-الفنيدق والعرائش وصلت نسبة المقاولات 90%.

70%

نفس الملاحظة السابقة بخصوص تأثير الجائحة على الأنشطة داخل المقاولات، تتكرر هنا أيضا بخصوص التكلفة الاجتماعية. إقليمي طنجة-أصيلة والحسيمة يسجلان أضعف نسب المقاولات التي سرحت عمالها بشكل تام وذلك دليل على استمرار 30% الأخرى في العمل.

80%

الأقاليم الستة الأخرى تراوحت نسبة المقاولات التي لجأت لهذا الحد الجذري بين 60 و 80 %. يمكن ملاحظة كون التأثير هم كل القطاعات.

الثمن الاجتماعي حسب أقاليم الجهة

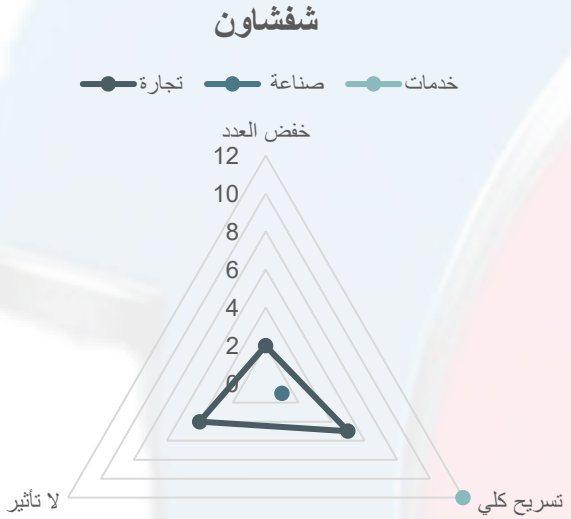

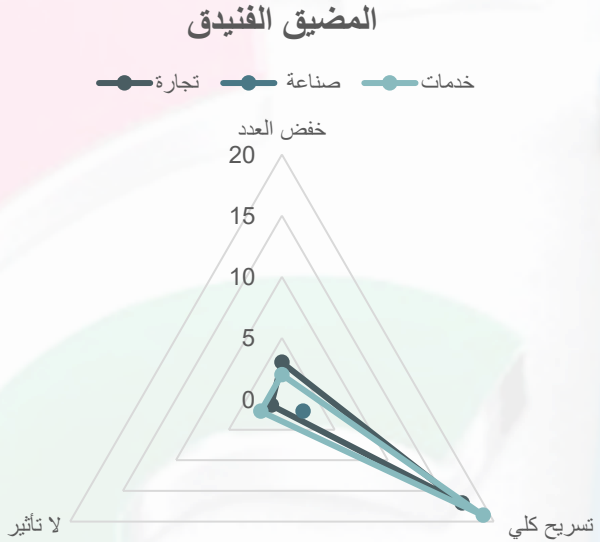

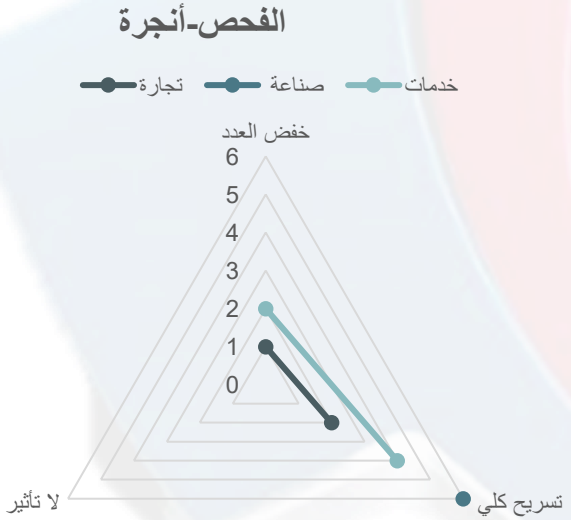

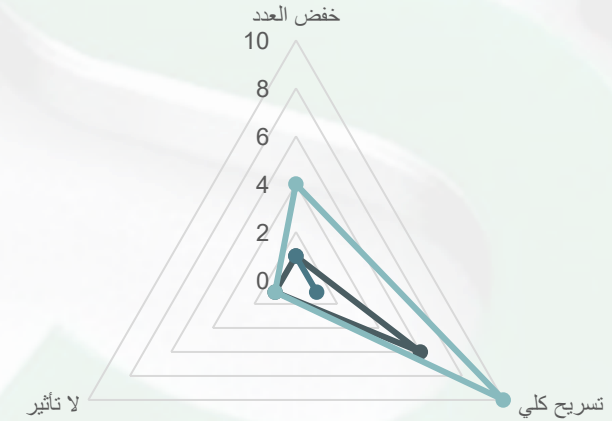

17%

إقليم شفشاون يشكل استثناء في الجهة من حيث المقاولات التي لم تتأثر شغيلتها. عدم تسجيل الإقليم لحالات وبائية مرتبطة بكوفيد-19 قد يكون أحد الأسباب المفسرة لذلك.

10%

باستثناء شفشاون والحسيمة تتميز كل الأقاليم الأخرى بكون شغيلتها تأثرت من تداعيات الجائحة بوجه من الأوجه بمعدل يفوق 10%.

28%

المقاولات المنتمية لإقليم طنجة-أصيلة المشكلة ل 60% من مجموع العينة المساهمة فس هذا الاستطلاع تأثرت شغيلتها بشكل من الاشكال وبتفاوت حسب القطاع والحجم.

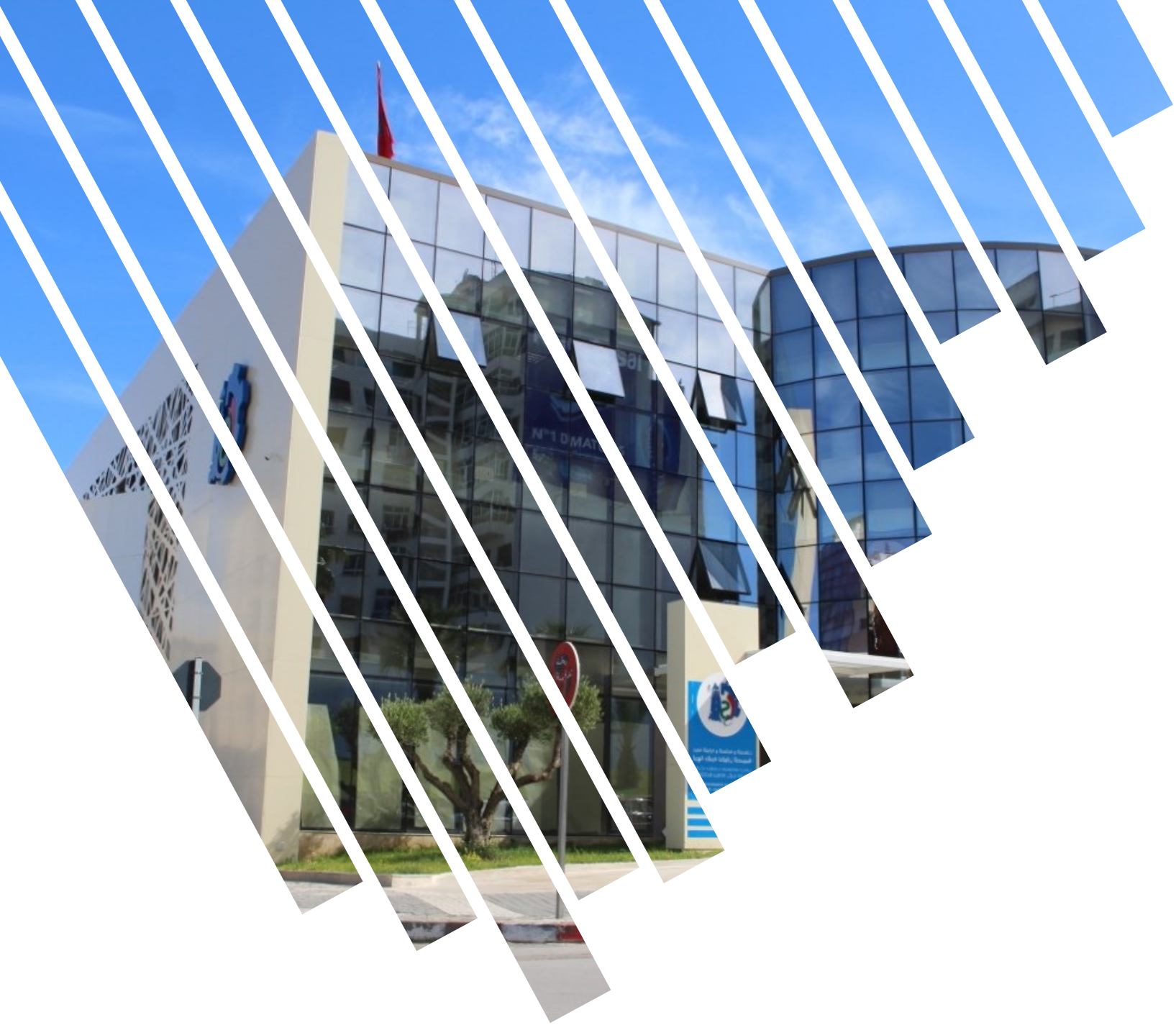

التنبؤات بخصوص رقم المعاملات

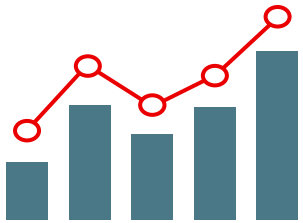

لبقية السنة

2020

تنبؤات المقاولات بخصوص تطور رقم المعاملات

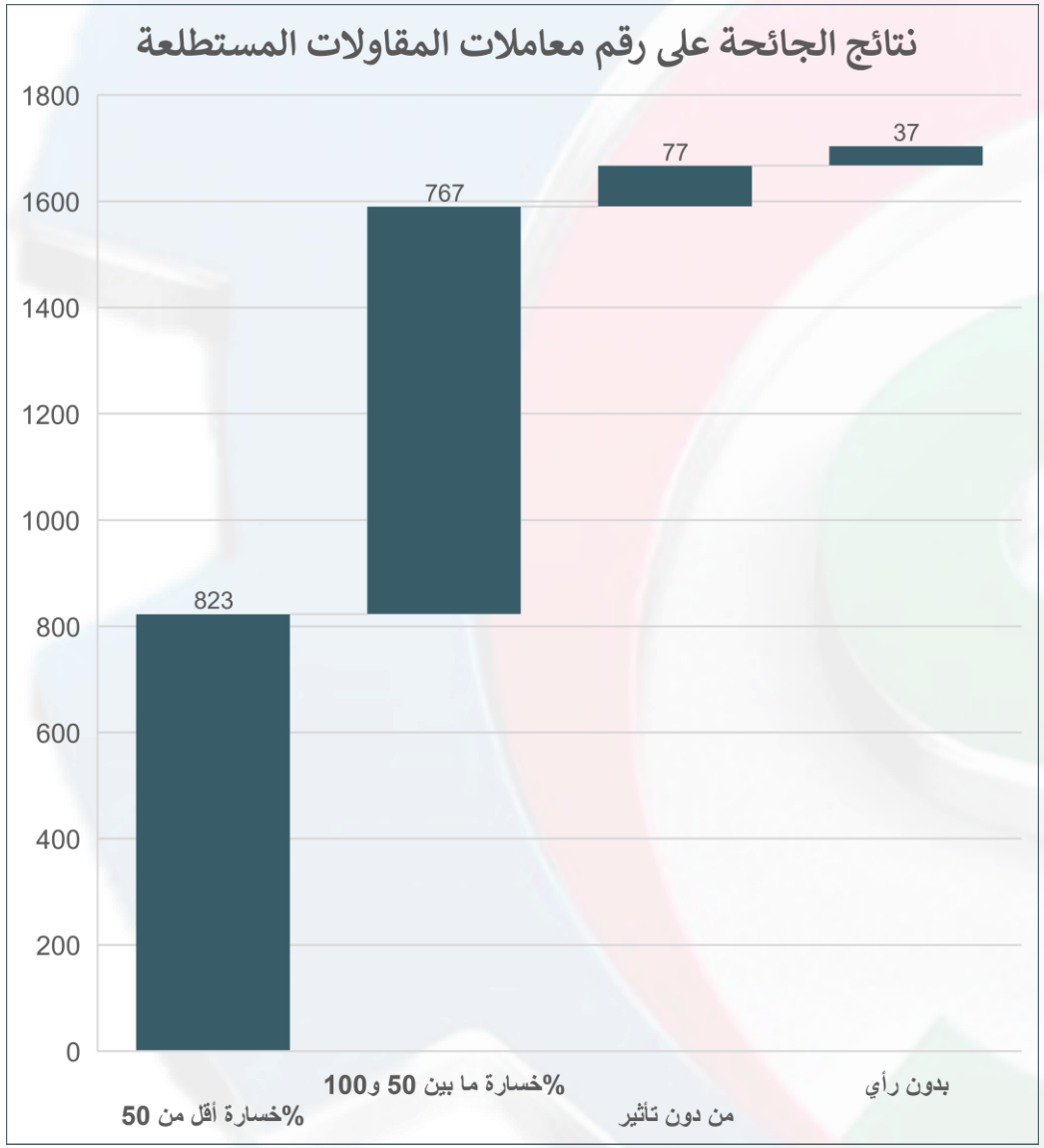

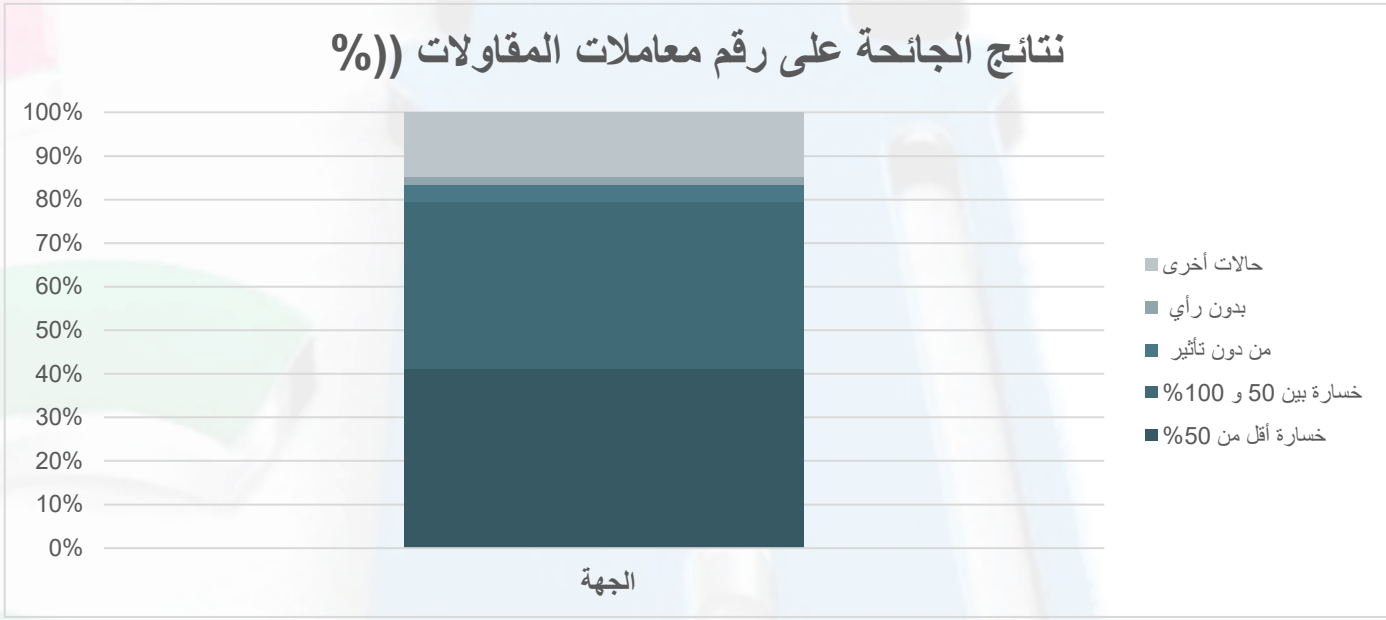

%93 أكثر من1600 مقاولة من أصل 2000 المشاركة في الاستطلاع، من دون اعتبار للقطاع أو الحجم أو الإقليم، مقتنعة من انخفاض رقم معاملاتها هذه السنة مقارنة بسنة عادية .

%07 النسبة المتبقية تمثل مجموع المقاولات التي لم تبدي رأيا بهذا الخصوص أو التي استفادت من فترة الحجر اعتبارا لنوع المنتوج أو الخدمة الذي تعرضه.

%40 أربع مقاولات من أصل 10 بالجهة لها تنبؤات جد متشائمة وتنتظر انخفاض حاد لرقم المعاملات في نسب تتراوح بين 50 و 100%.

نتائج الجائحة على رقم معاملات المقاولات حسب القطاع والحجم

توقعات المقاولات بخصوص رقم المعاملات حسب القطاع

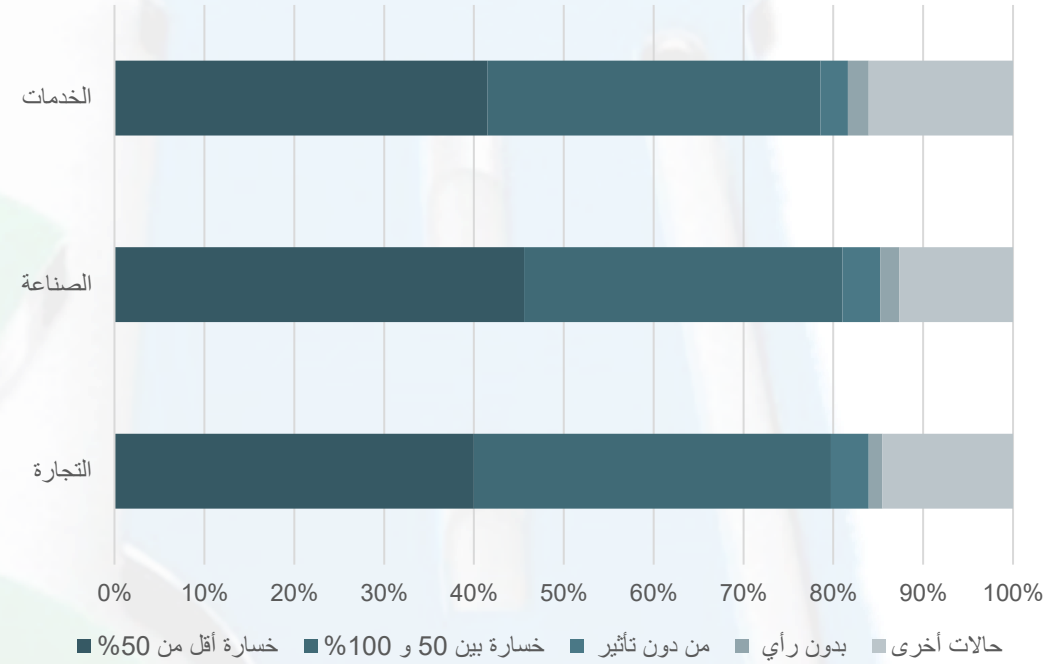

توقعات المقاولات بخصوص رقم المعاملات حسب الحجم والقطاع

	0-50% -	50-100% -	دون تأثير	دون رأي	ح. أخرى	المجموع
التجارة	**446**	**443**	**47**	**17**	**162**	**1115**
كبيرة	6	2		1	1	10
متوسطة	197	156	11	5	30	399
صغيرة	123	143	10	11	58	345
صغيرة جدا	120	142	26		73	361
الصناعة	**108**	**84**	**10**	**5**	**30**	**237**
كبيرة	8	2			1	11
متوسطة	34	46	6	5	6	97
صغيرة	32	26	1		13	72
صغيرة جدا	34	10	3		10	57
الخدمات	**269**	**240**	**20**	**15**	**104**	**648**
كبيرة	1	4	1	1	2	9
متوسطة	50	50	6	8	22	136
صغيرة	107	122	10	6	30	275
صغيرة جدا	111	64	3		50	228
المجموع	**823**	**767**	**77**	**37**	**296**	**2000**

- **82%** من المقاولات المنتمية للقطاع الصناعي، من دون اعتبار للحجم، تنتظر تراجع رقم معاملاتها على الأقل في نسب تتراوح بين 0 و 50%.
- **50%** نصف المقاولات الصغيرة جدا بقطاع الخدمات تنتظر تراجعا حادا لرقم المعاملات في نسب تفوق 50%.

- **80%** من المقاولات تنتظر تراجعا في رقم معاملاتها لهذه السنة دون اعتبار للحجم أو القطاع أو الاقليم.
- **60%** من المقاولات الكبيرة بقطاع التجارة وقطاع الصناعة تتنبؤ بتراجع حاد لرقم معاملاتها بين 50 و 100%.

نتائج الجائحة على رقم معاملات المقاولات حسب القطاع والحجم

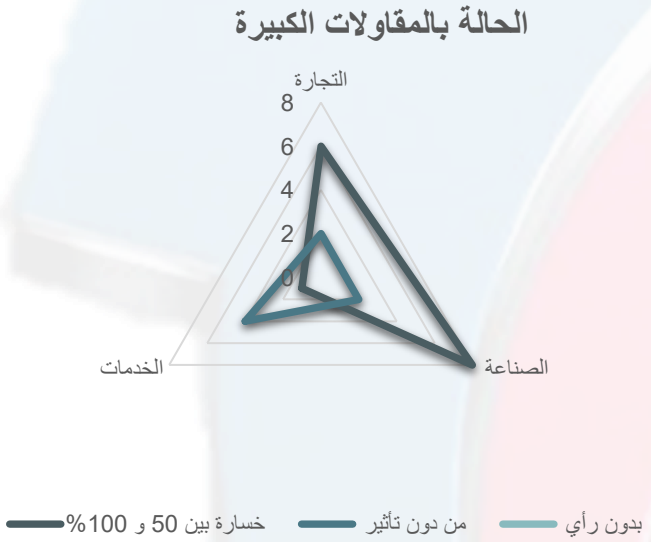

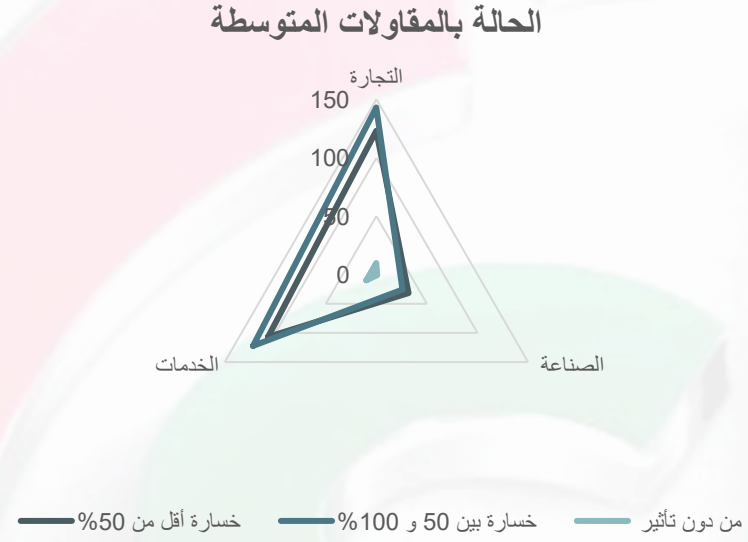

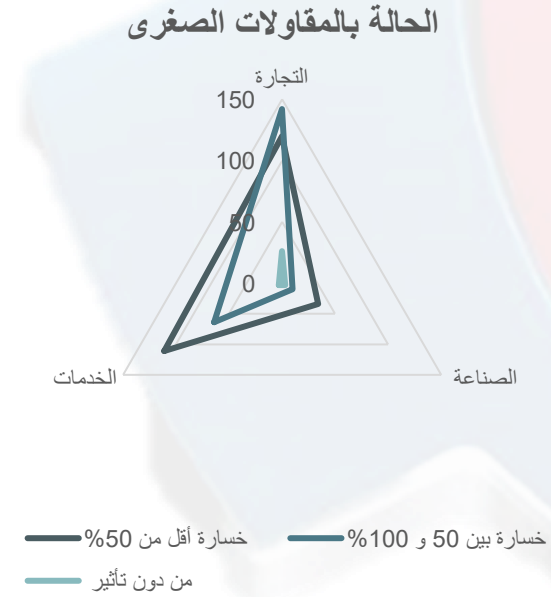

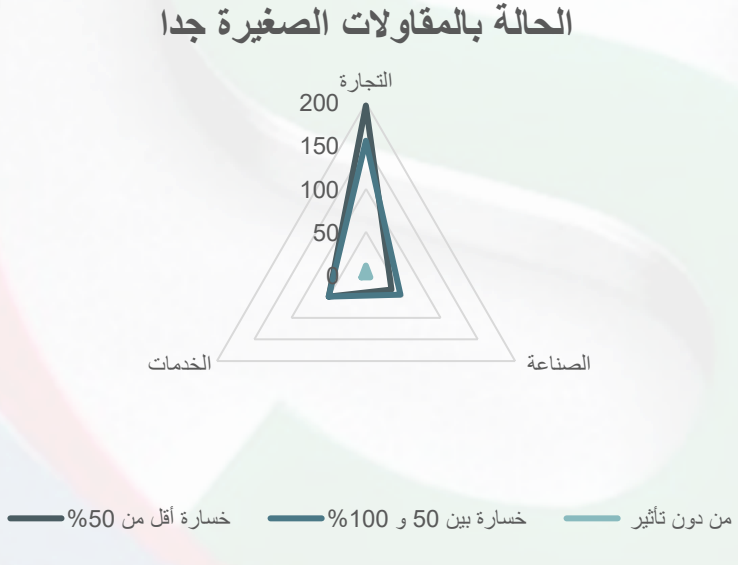

53%	أكثر من نصف المقاولات الكبرى الصناعية تتوقع انخفاض لرقم المعاملات بأكثر من 50%.
40%	أربع مقاولات من أصل عشرة في التجارة والخدمات تتوقع كذلك نفس المصير.
51%	اكثر من نصف المقاولات الصغيرة في التجارة متشائمة بخصوص رقم معاملاتها وترجح الانخفاض في أكثر من 50%.
39%	المقاولات الصغيرة جدا بالتجارة يمكن اعتبارها أحسن حالا.
80 %	ثمان مقاولات من عشرة غير متفائلة بخصوص رقم معاملاتها هذه السنة.

نتائج الجائحة على رقم معاملات المقاولات حسب القطاع والحجم والاقليم

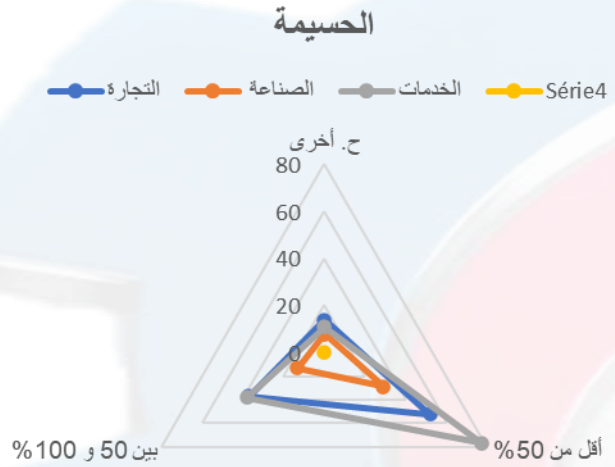

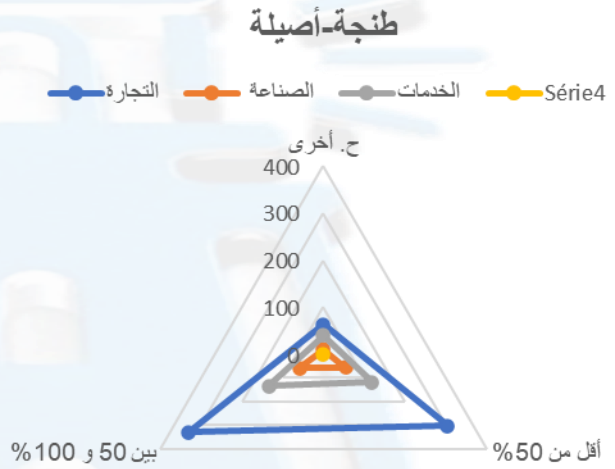

51%	هي نسبة مقاولات طنجة – أصيلة التي تنتظر تراجعا رقم معاملاتها بأكثر من 50% هذه السنة

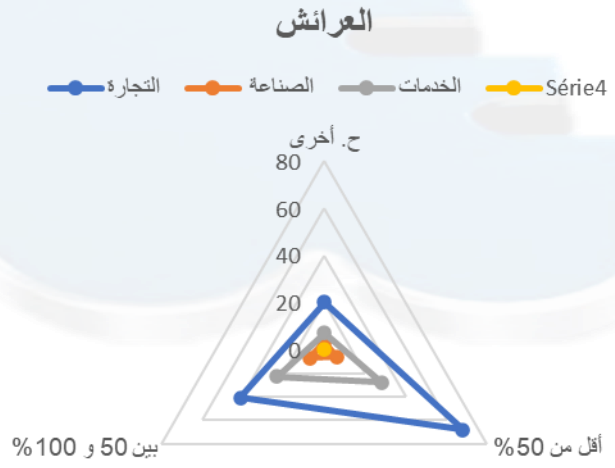

63%	من مقاولات الخدمات بالحسيمة تتوقع تراجع بين 0 و 50%

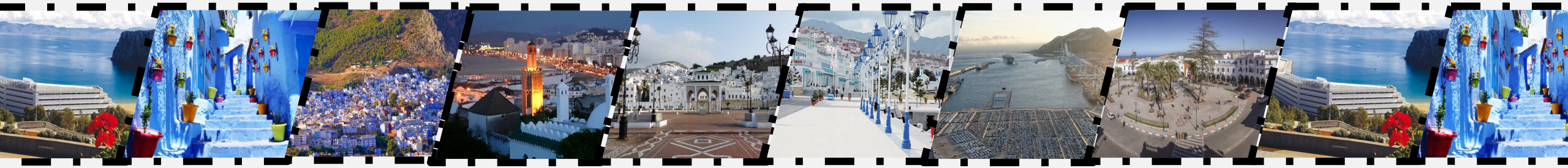

توقعات المقاولات حسب الأقاليم والقطاع

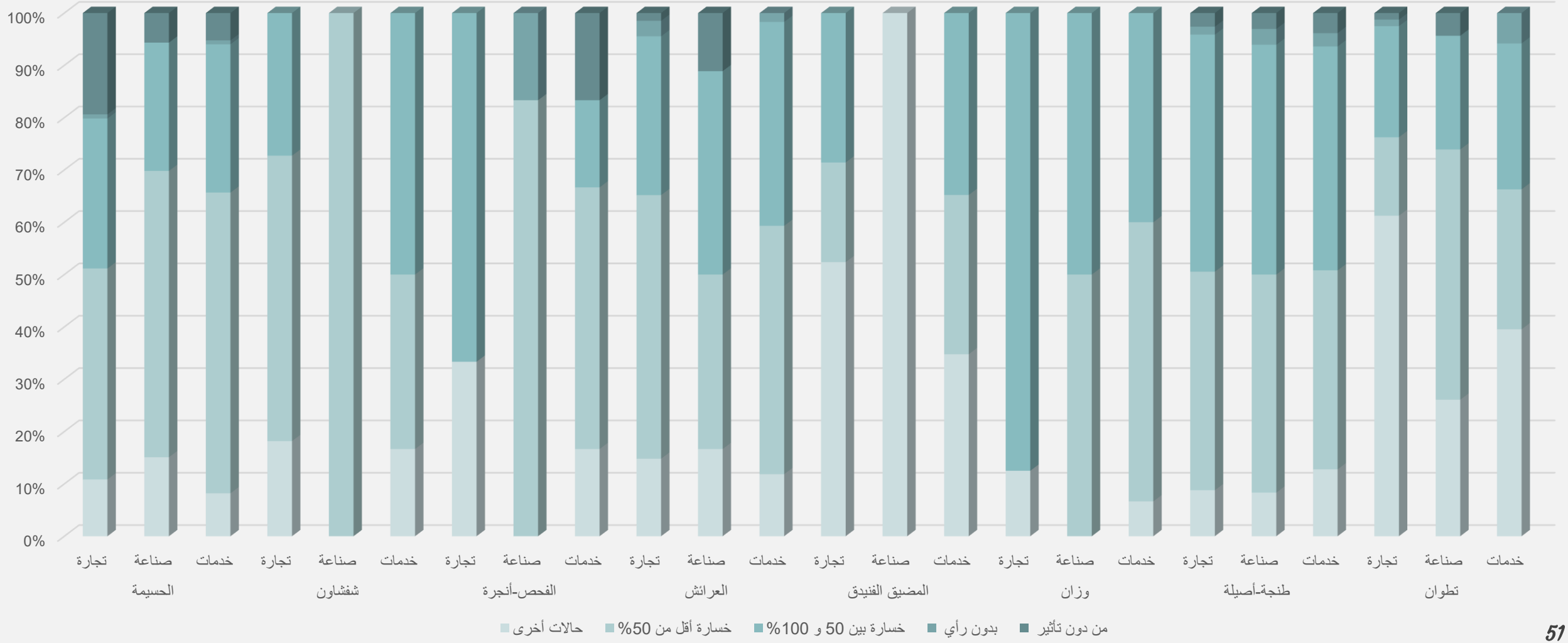

"كيف تقيمون الإجراءات التي اتخذت لمساعدتكم على تخفيف وقع الجائحة ؟"

تقييم الاجراءات المتخذة حسب حجم المقاولة

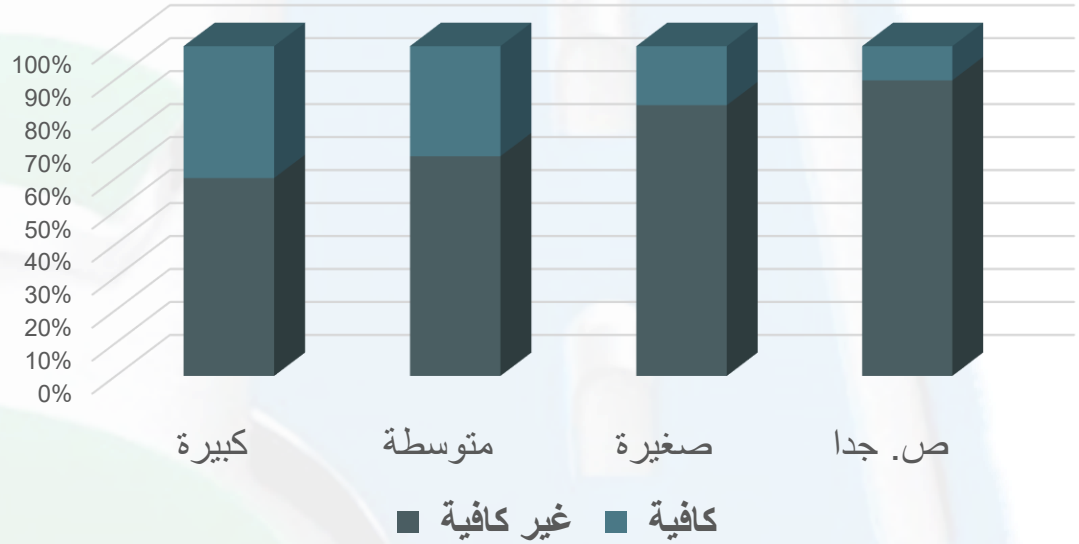

تقييم الاجراءات المتخذة من طرف الدوائر الرسمية

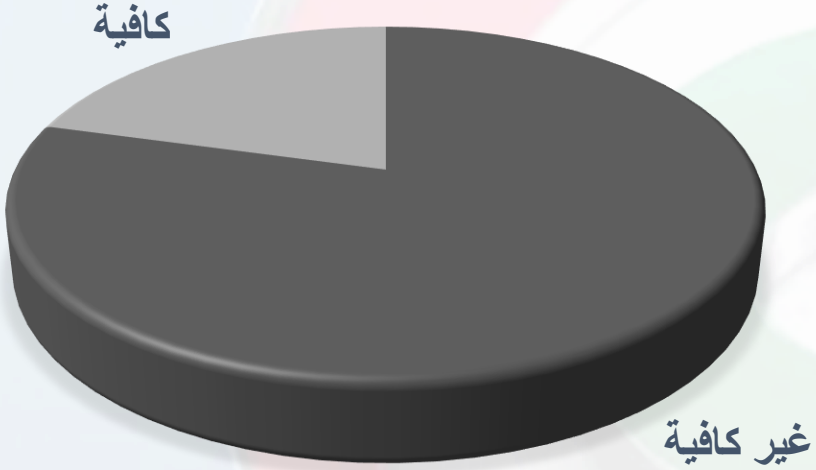

89%	يبدو أن درجة رضى المقاولات على الإجراءات المتخذة تتأثر بحجمها. عدم الرضى في المقاولات الصغيرة جدا يقترب من 90% ويقل تتدر يجبا في اتجاه الصغيرة فالمتوسطة فالكبيرة.
79%	أغلبية المقاولات تبقى على العموم غير راضية على الإجراءات المتعددة المتخذة من طرف الدوائر الوصية على القطاعات من أجل مساعدتها على تخفيف عبء الجائحة.

%90

أغلب المقاولات في الأقاليم غير راضية عن الإجراءات المتخذة وهناك تفاوت من إقليم لآخر. الحسيمة وتطوان وشفشاون والمضيق-الفنيدق غير راضين بنسبة تفوق 90%؟

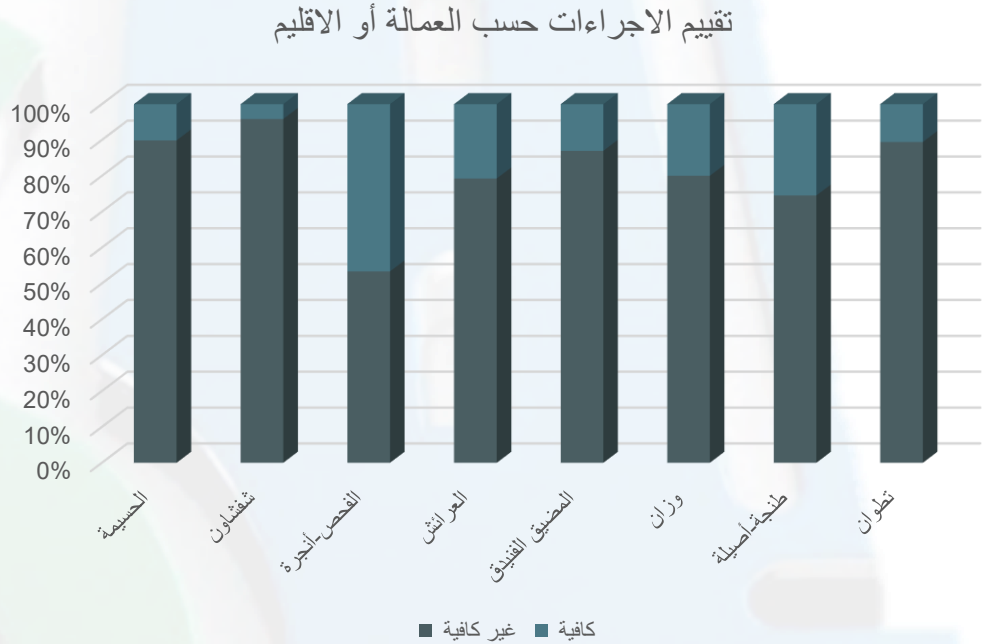

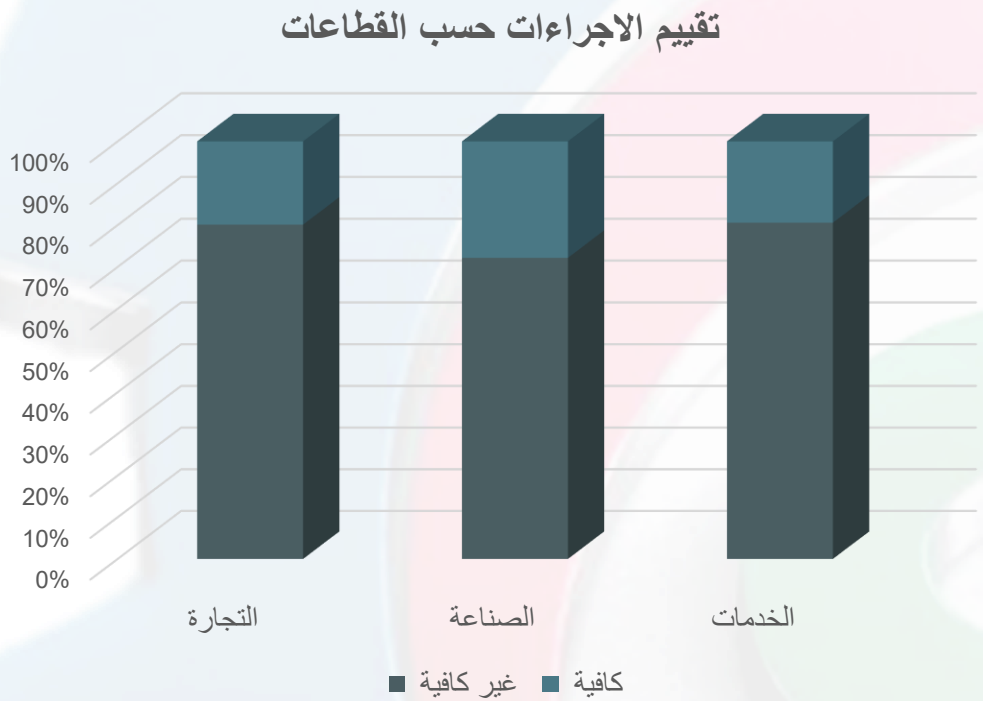

%80

أغلبية المقاولات تعتبر الإجراءات المتخذة غير كافية لتخفيف وقع الجائحة وفي مقدمتها مقاولات القطاع التجاري والخدمات.

تقييم الاجراءات حسب الاقليم وحسب القطاع

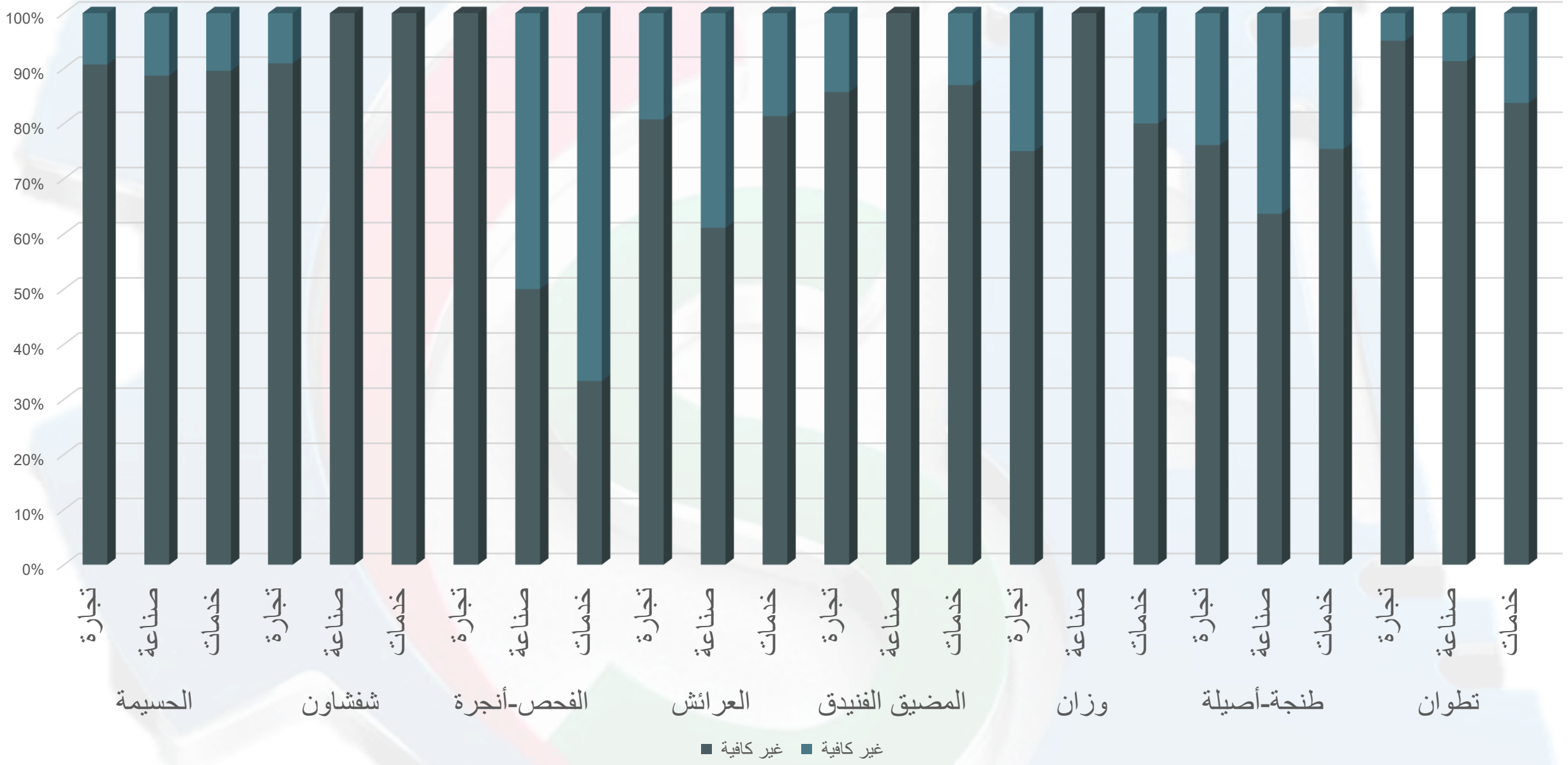

“ كيف واجهتم تداعيات الجائحة خلال فترة الحجر الصحي ؟ ”

- الاستفادة من خدمات صندوق الضمان الاجتماعي
- الاستفادة من الصندوق الخاص بالجائحة
- الاستفادة من القروض المدعمة (ضمان-أكسجين)
- إعادة جدولة الديون
- احترام تعليمات الوقاية من العدوى
- الاشتغال عن بعد
- لا شيء
- حالات أخرى

نسبة ولوج المقاولات لاجراءات تخفيف وقع الجائحة بالجهة

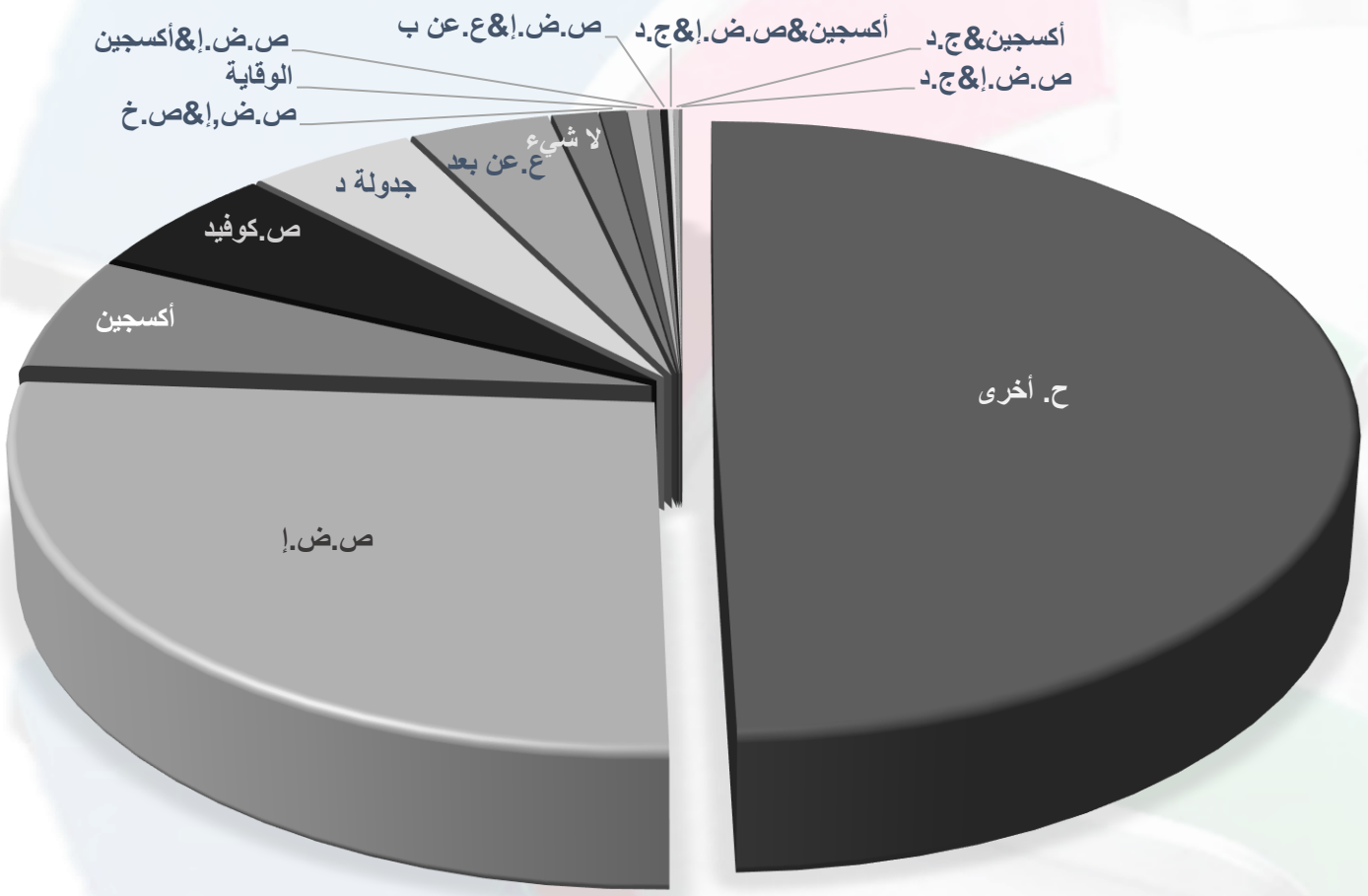

50% أي نصف مقاولات الجهة واجهت تداعيات الجائحة بما أوتيت من إمكانيات شخصية أو مدخرات او باللجوء الى التضامن العائلي أو الاجتماعي أو بوسائل خاصة.

42% في درجة ثانية التجأت المقاولات الى خدمات الضمان الاجتماعي مما يؤكد مرة أخرى أهمية هذه الحماية للمهنيين. الديون المدعمة أو دعم الصندوق الخاص لا تشكل مجتمعة سوى 12%.

7% من مقاولات الجهة تأقلمت مع الجائحة بتطوير خدمة العمل عن بعد أو بتشديد إجراءات الوقاية من الفيروس في مكان العمل وهما اجراءان يجب الاستثمار فيهما بعد الجائحة في وضع التعايش مع الفيروس الى حين استئصاله.

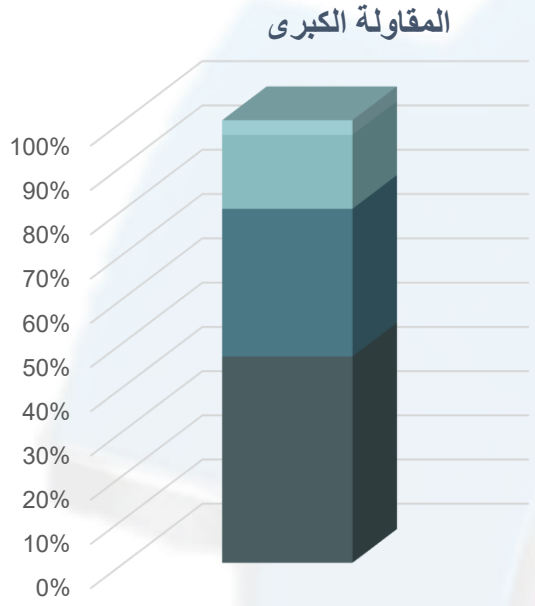

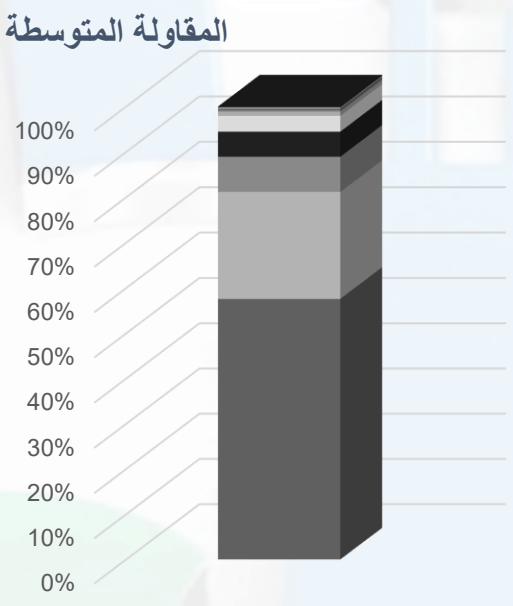

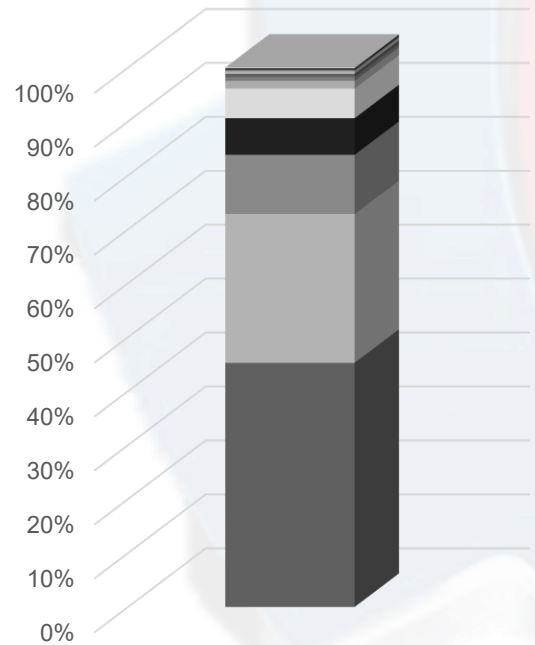

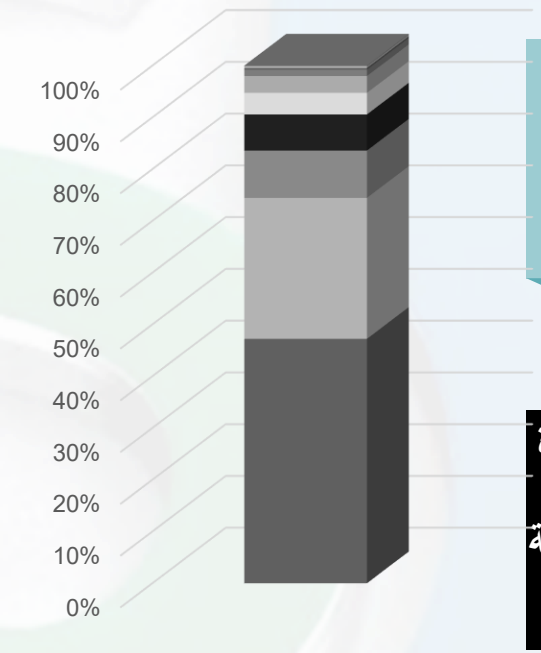

48% ما يقرب نصف المقاولات الكبرى والمهيكلة اعتمدت بالدرجة الأولى على خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

58% أربع مقاولات متوسطة الحجم من أصل عشرة اعتمدت بدرجة أولى على إمكانياتها الذاتية ومدخراتها لتحمل التداعيات.

45% نفس الملاحظة أيضا بخصوص المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا والتي عولت بدرجة أولى على امكانياتها الذاتية ثم بدرجة أقل على ص.ض.أ

5% لم تستفد المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا من قروض ضمان أوكسجين والقروض القليلة الفائدة الا بنسب قليلة نسبيا.

الحلول التي اختارتها مقاولات الجهة حسب الحجم والقطاع لمواجهة الجائحة

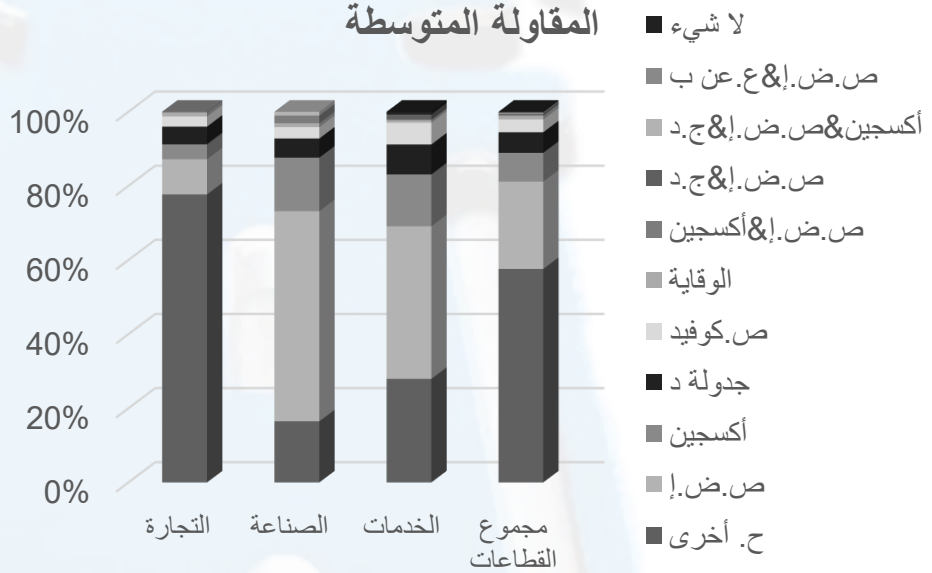

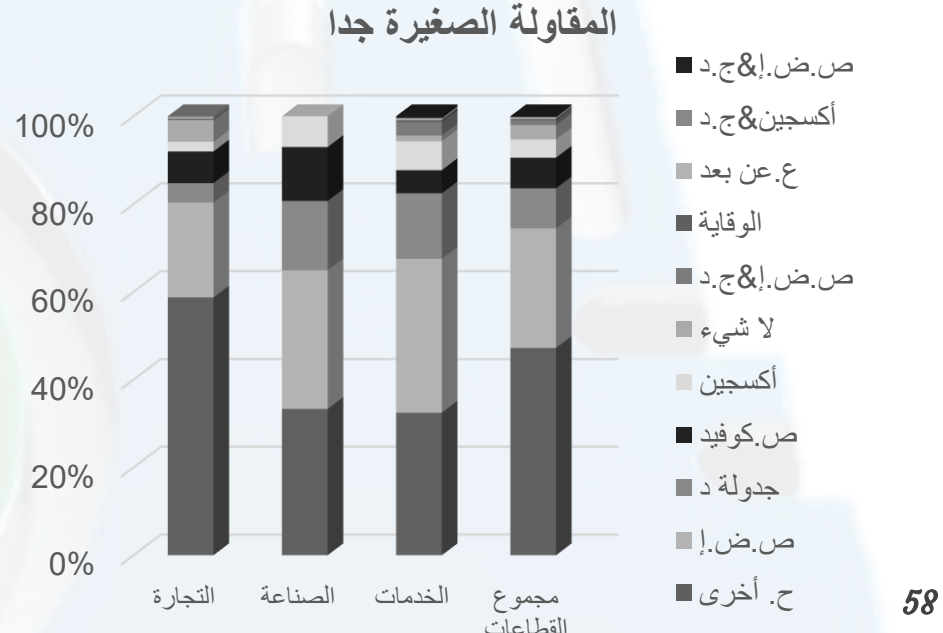

90 %

المقاولات الكبرى بقطاع الصناعة اعتمدت بدرجة خاصة على خدمات الضمان الاجتماعي والقروض الداعمة

55 %

هناك تباين كبير بين المقاولات المتوسطة من قطاع الى آخر. قطاع التجارة الأكثر اعتمادا على الامكانيات الخاصة والطرق الشخصية.

40 %

إذا كان هذا هو متوسط الاعتماد على الامكانيات الذاتية والطرق الخاصة فإن التجارة كانت الأكثر لجوء لهذه الطريقة.

60 %

نفس الملاحظة بخصوص م.ص تتكرر مع هذه الفئة بحيث اعتمدت 6 مقاولات من أصل 10 عل امكانياتها أو طرق خاصة

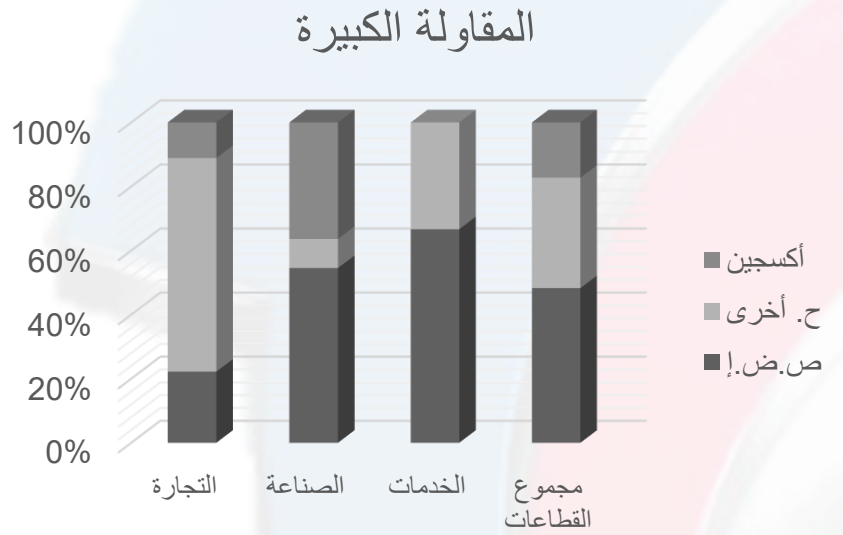

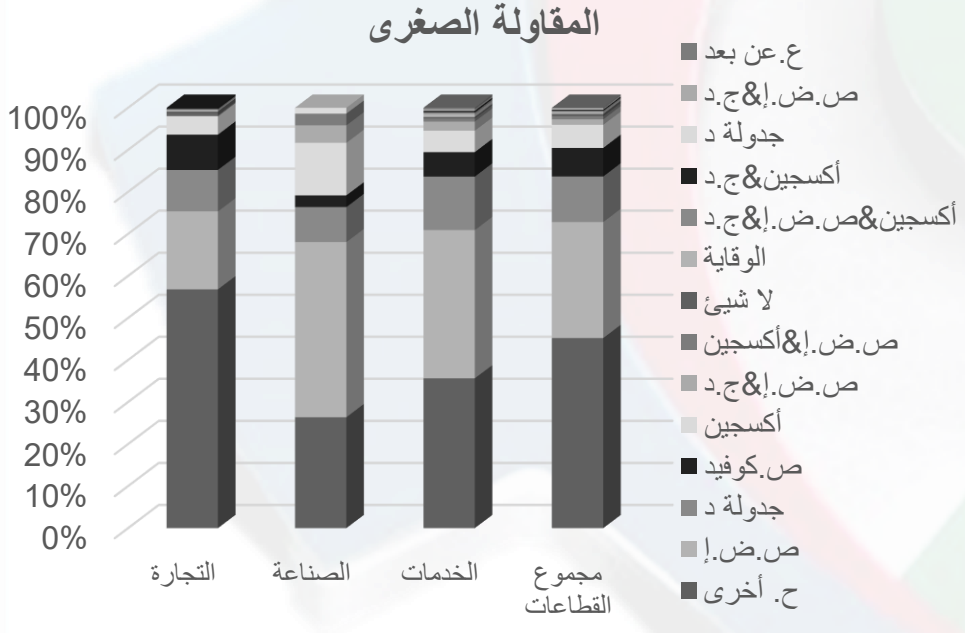

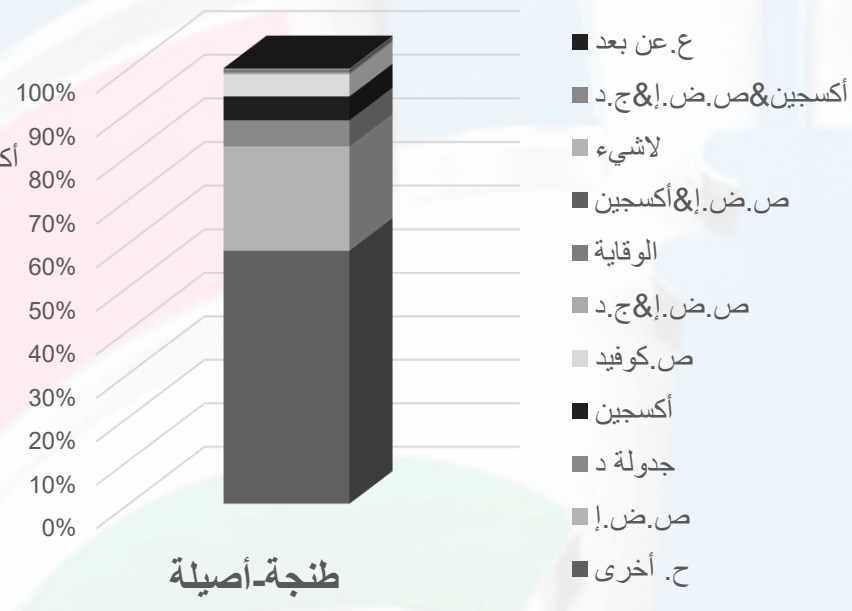

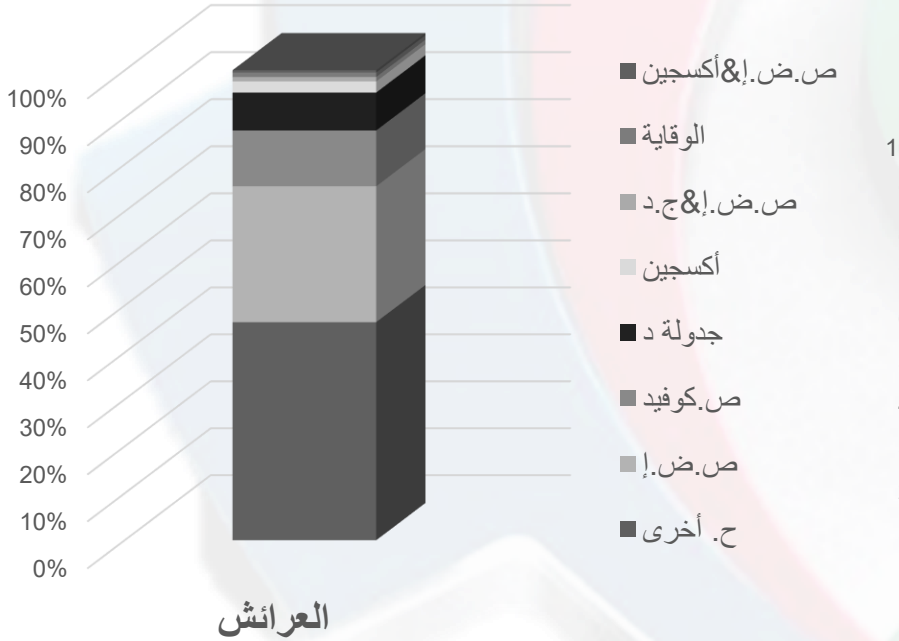

40% من مقاولات إقليم تطوان التجأت إلى خدمات صندوق الضمان الاجتماعي وهي نسبة مهمة بين الأقاليم الاخرى

60% طنجة والحسيمة تبنتا تصرف مشابه مع بين التفاوت في النسب وهو ما يؤكد الملاحظات السابقة.

30% مقاولات إقليم تطوان المشاركة في الاستطلاع تتميز كذلك بنسبة اعتمادها على القروض المدعمة.

07% مقاولات العرائش المشاركة في الاستطلاع تتميز بنسبة استفادتها من الصندوق الخاص بكوفيد.19

50% من مقاولات إقليم شفشاون استفادت من خدمات الضمان الاجتماعي

58% هي نسبة المقاولات التي التجأت الى إعادة جدولة الديون أو القروض المدعمة بإقليمي وزان والمضيق-الفنيدق.

20% مقاولات إقليم تطوان المشاركة في الاستطلاع تتميز كذلك بنسبة اعتمادها على القروض المدعمة.

03% وزان تنفرد في هذه المجموعة بتنظيم العمل وفق إجراءات السلامة للوقاية من انتشار الوباء

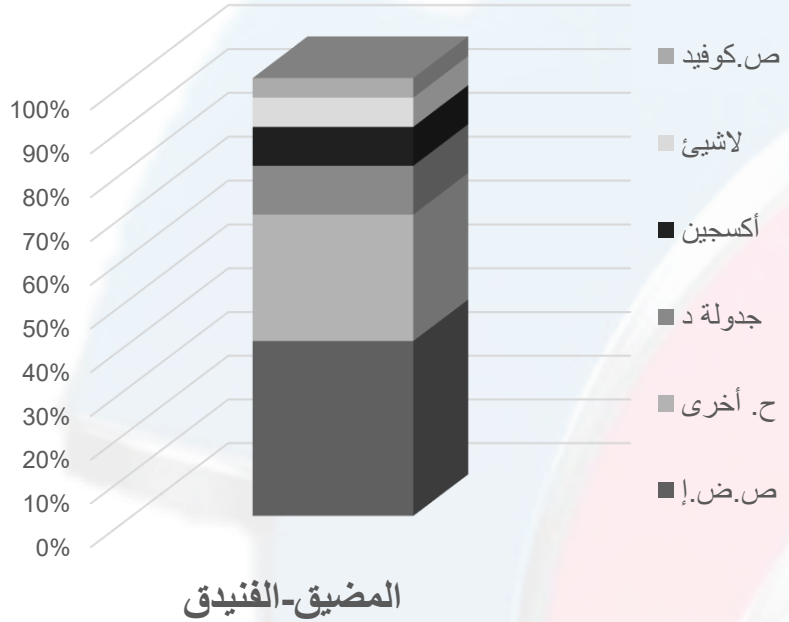

المضيق-الفنيدق

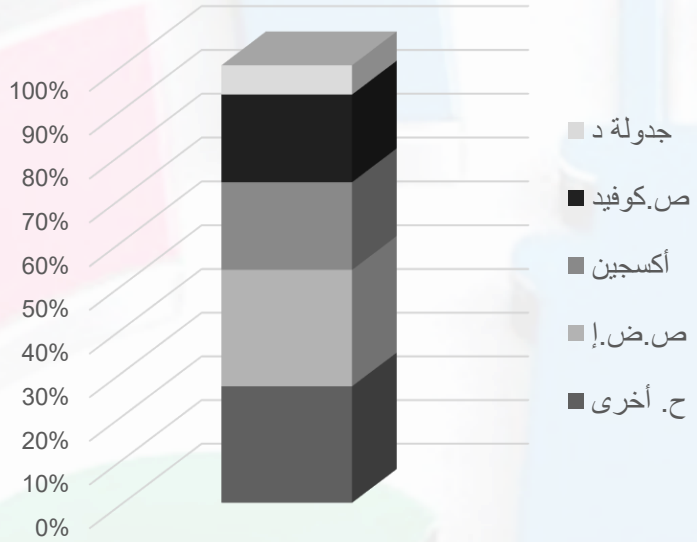

الفحص-أنجرة

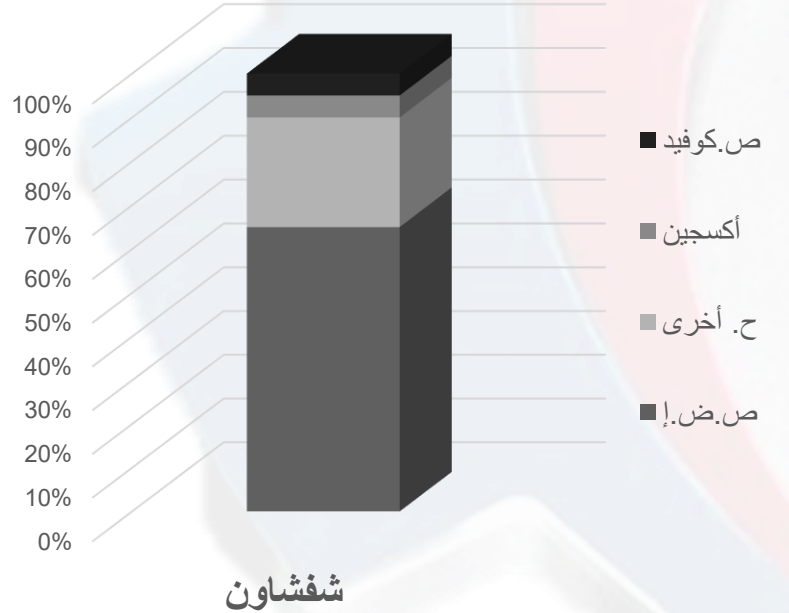

شفشاون

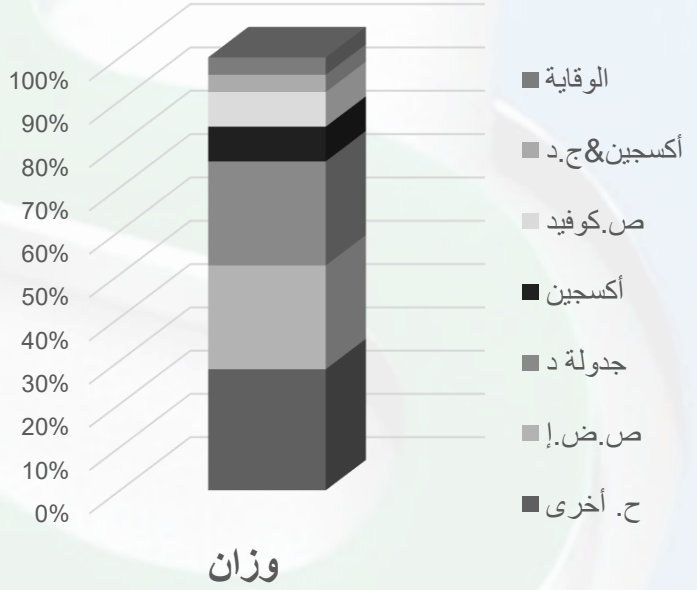

وزان

الاحتياجات المستقبلية للمهنيين

الاحتياجات التي عبر عنها المهنيون تجار وصناع وخدماتيون بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة، والتي ينتظرون بخصوصها التفاتة خاصة من طرف الجهات الوصية لتسهل اندماجهم في ركب التنمية الجديد الذي دعا اليه عاهل البلاد، هي تعبير في نفس الوقت عما راكموه من تجربة خلال مسيرتهم المهنية وخلال فترة هذه الجائحة وهي إرادة لجعل المستقبل أكثر أمانا واندماجا وانصافا واستدامة

"ما هي احتياجاتكم المستقبلية ؟"

- قروض مدعمة
- إعادة جدولة الديون والسومة الكرائية
- التكوين والتأهيل في طرق الاقتصاد وتدبير المقاولة
- احتياجات أخرى (مرتبطة بالمهنة أو الإقليم أو المقر)
- مصاحبة واستشارة قانونية
- إعانات ومساعدات مالية
- تكوين وتأهيل الموارد البشرية
- تخفيضات واعفاءات ضريبية

تصنيف الاحتياجات حسب الفئات الكبرى

احتياجات خاصة

تقوية البنيات التحتية، الاسبقية في الاستفادة من الصفقات العمومية، تنظيم وتقنين المهن بتأمين المهنيين وحمايتهم من المنافسة غير الشريفة، دعم المبادرات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والرياضي المرتبطة بالمهنيين وعائلاتهم،

احتياجات مرتبطة بالمساطير والتنظيم والتأهيل

التكوين والتأهيل في مجالات الاقتصاد والمال والاعمال وتدبير المقاولات

الاستشارة والمصاحبة القانونية

احتياجات مالية وضرائبية

تأجيل وإعادة جدولة الديون ومستحقات الكراء وواجبات الاشتراك في شبكات الماء والكهرباء

الاستفادة من القروض المدعمة

- مقاولات جهة طنجة تطوان الحسيمة عبرت بنسبة ¾ بأن الحاجيات المالية والضرائبية تشكل أولوية بالنسبة اليها قبل غيرها من الحاجيات.
- الربع الآخر مقتسم بين احتياجات مرتبطة بالجانب القانوني لما أصبحت تعدد القوانين والمساطير يشكله من أهمية في الحياة اليومية للمهني اليوم وأخرى مرتبطة بالتكوين والتأهيل بالنسبة للمسيرين في علوم الاقتصاد والمال والاعمال والتدبير أو العمال لما أصبحت المعرفة تلعبه في تحديد تنافسية المقاولات.
- 3% من الحاجيات جد متعددة مرتبطة بطلبات شخصية أو مرتبطة بتجمع معين أو بإقليم أو نشاط او بالبنيات التحتية أو التمثيلية وغيرها.

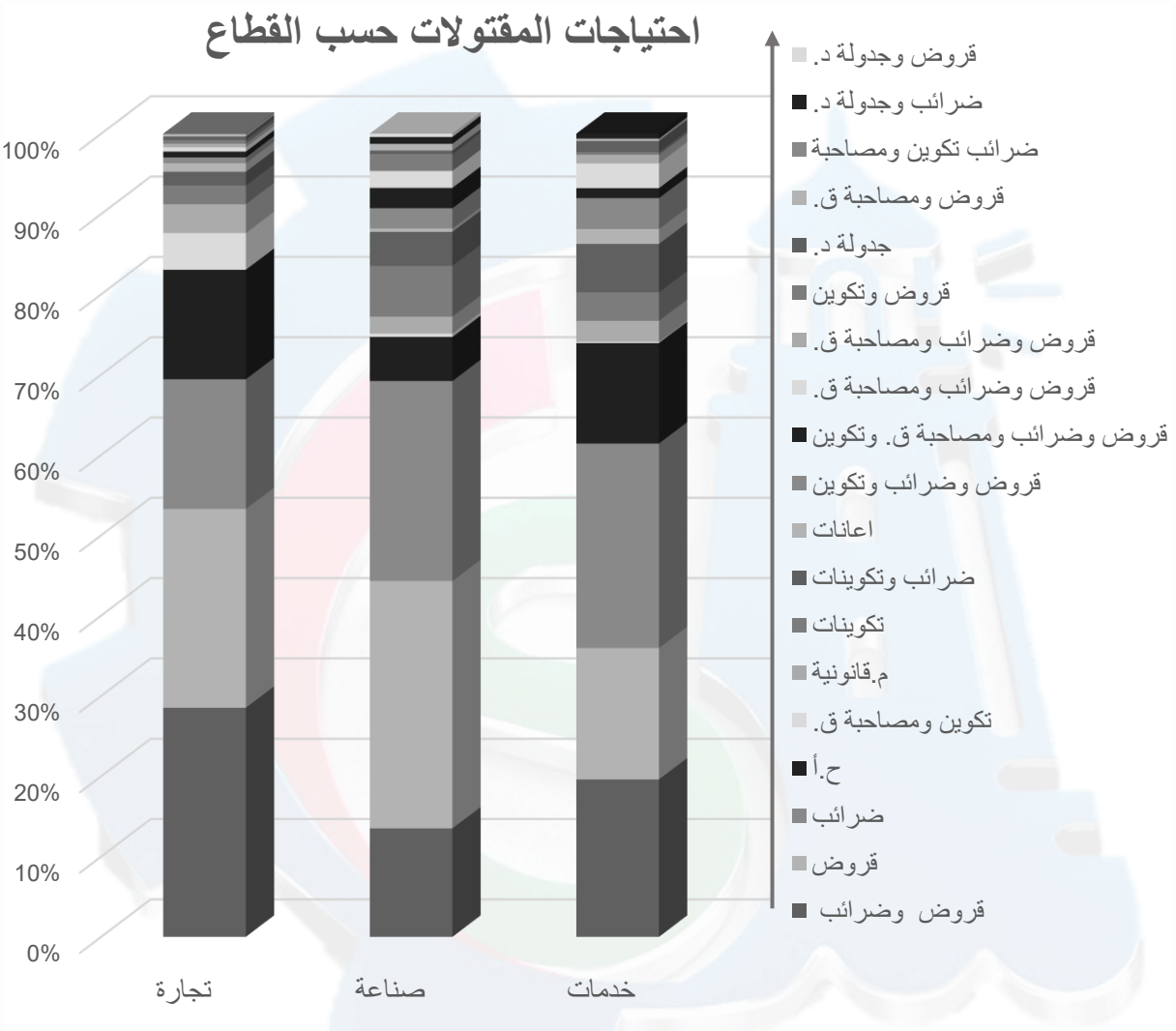

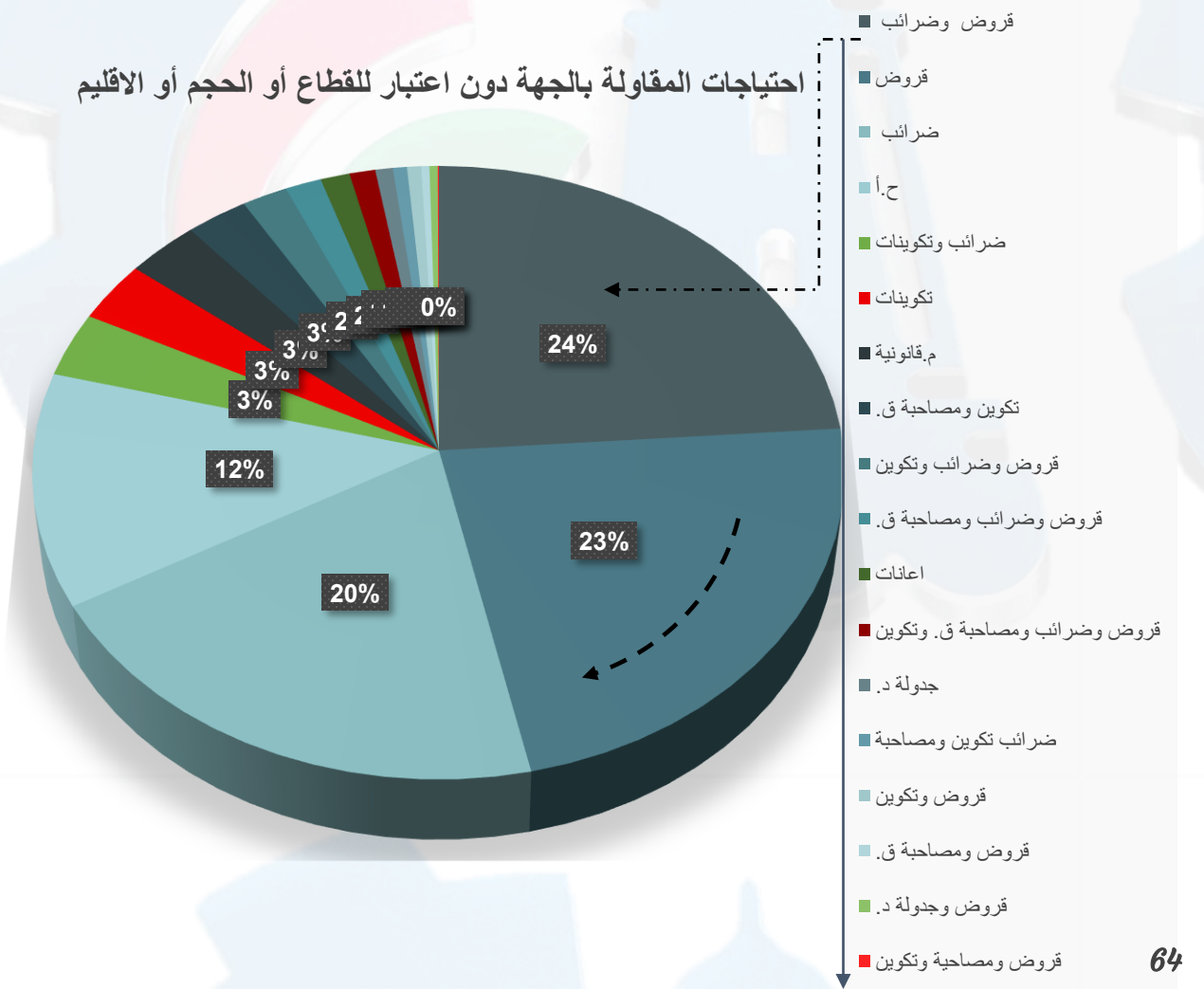

- مقاولات القطاع الصناعي مقتنعة بنسبة 68% بأن إجراءات ذات طابع مالي وضرائبي في صالح قطاعهم من شأنها أن تجعل مقاولاتهم أكثر استعدادا للمستقبل. هناك ميول أكبر بالقطاع للقروض المنخفضة الفائدة لتمكينهم من الاستثمار في متطلبات واقع الإنتاج والتسويق في عالم ما بعد كوفيد-19.
- نفس القناعة تقربا نجدها عند التجار لكن بشكل متساوي بين القروض المدعمة والاعفاءات و التخفيضات الضريبية. يمكن ملاحظة كون الطلبات ذات الطابع الخاص هي أكثر ورودا في هذه الفئة باعتبار عدم تجانس القطاع من حيث الحجم ومن حيث التفرع الكبير لنوع الأنشطة.
- في قطاع الخدمات تأتي الإعفاءات والتخفيضات الضريبية قبل غيرها من الحاجيات، وإن كان القطاع بدوره سيكون مضطرا للقيام باستثمارات إضافية في الإنتاج والتسويق للتأقلم مع ما بعد كوفيد-19.

احتياجات المقاولات حسب الحجم

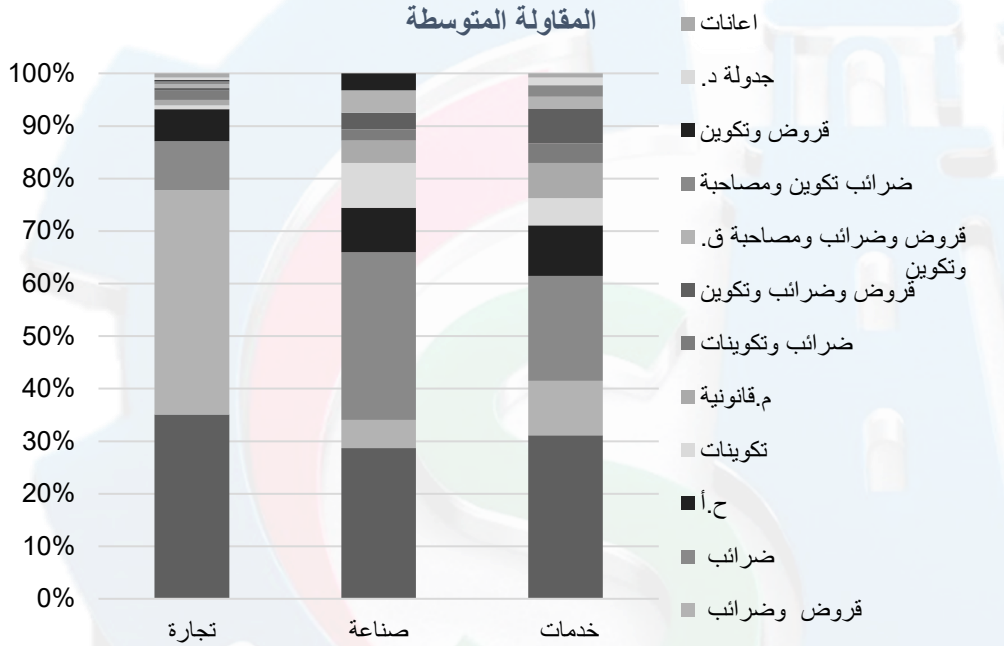

%80

المقاولات المتوسطة في القطاع التجاري طلباتها ذات طابع مالي وضرائبي.

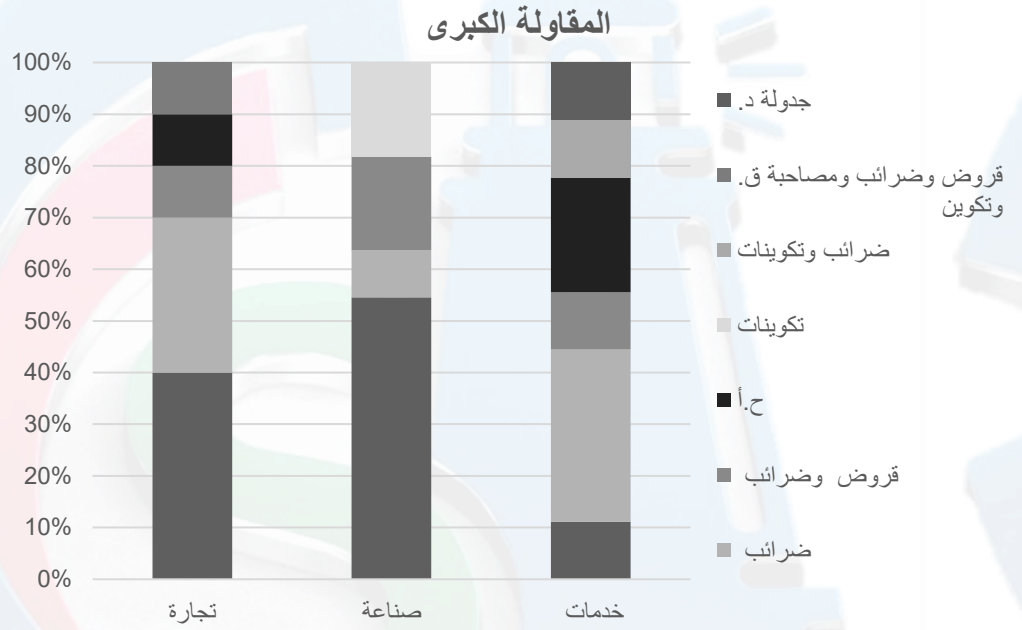

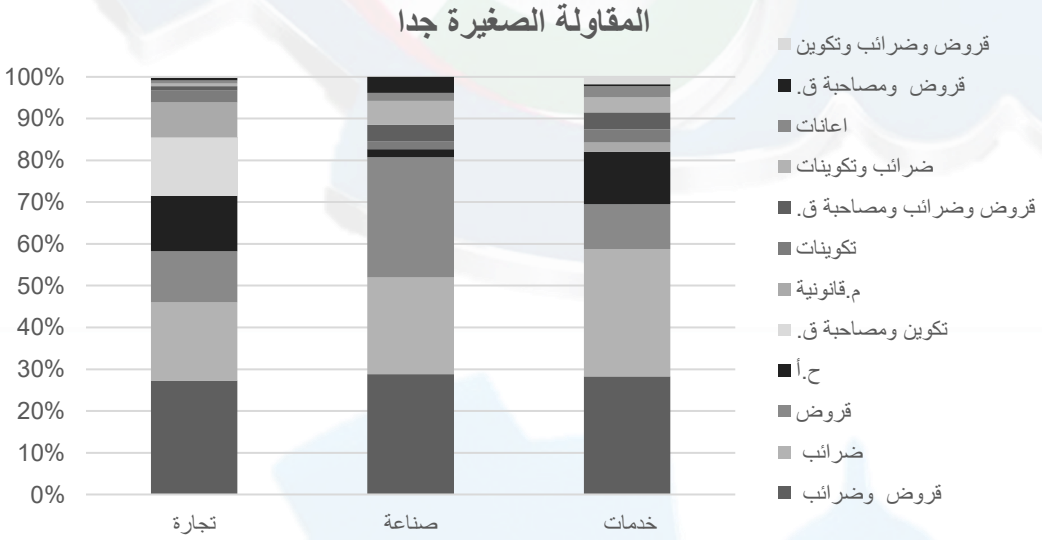

20 الى 60%

هي نسبة الاحتياجات المالية وضرائبية في المقاولات الصغرى والمتوسطة البقية موزعة مع احتياجات المصاحبة والتكوين والتأهيل

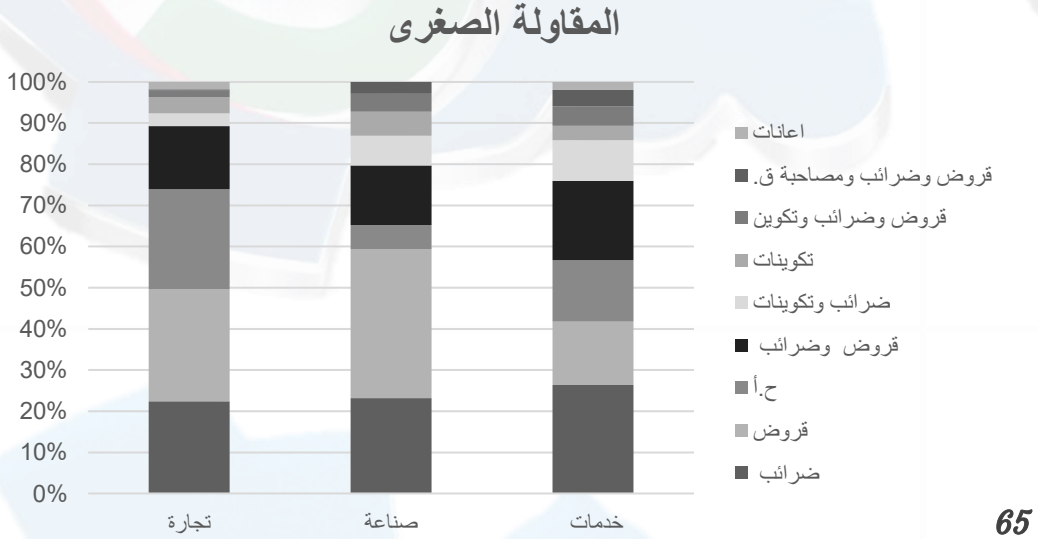

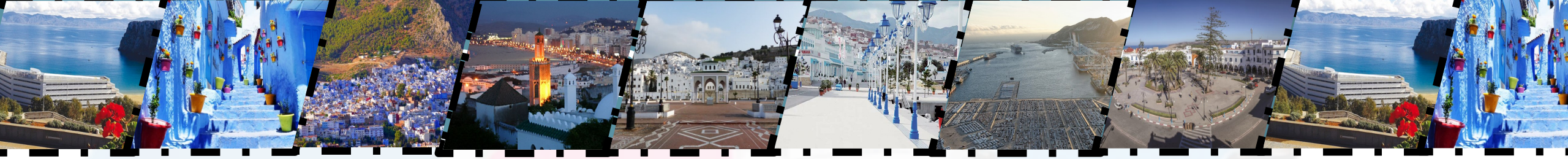

- رقاص الساعة في كل الأقاليم يشير الى مجموعة الاحتياجات ذات الطابع المالي والضرائبي كاختيار أول، بالنسبة للمقاولات في مع ميول واضح للتخفيضات والاعفاءات الضريبية باستثناء شفشاون والفحص-أنجرة.
- مقاولات العرائش وتطوان أبانت عن رغبة نسبية في الحاجيات ذات طابع التكوين والتأهيل والمصاحبة القانونية

العرائش

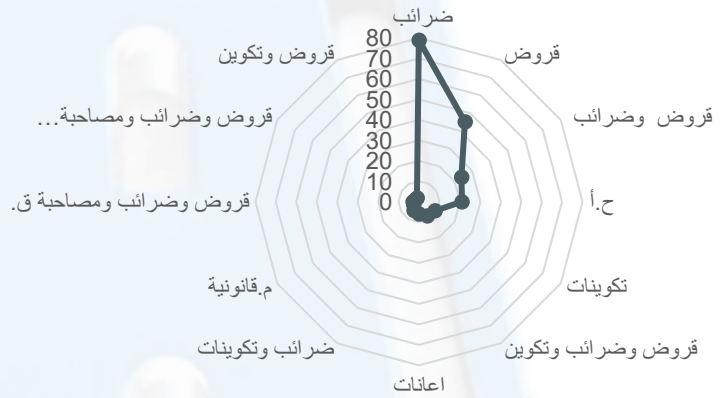

تطوان

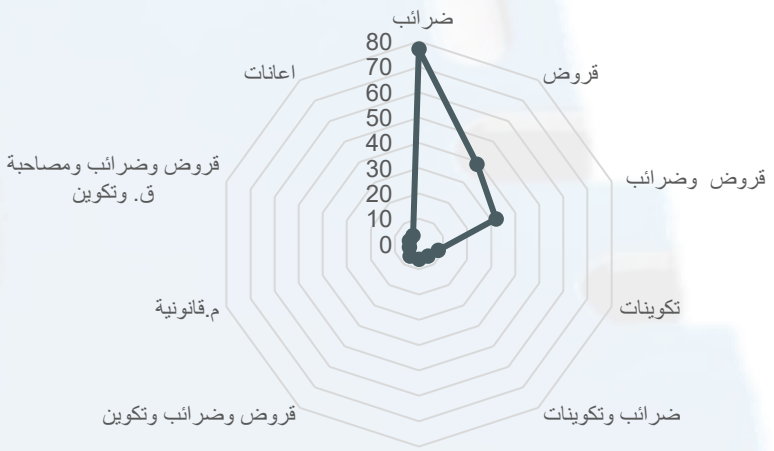

الحسيمة

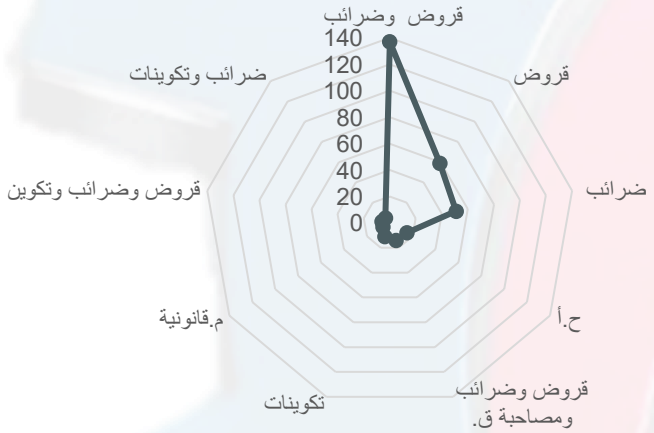

طنجة تطوان

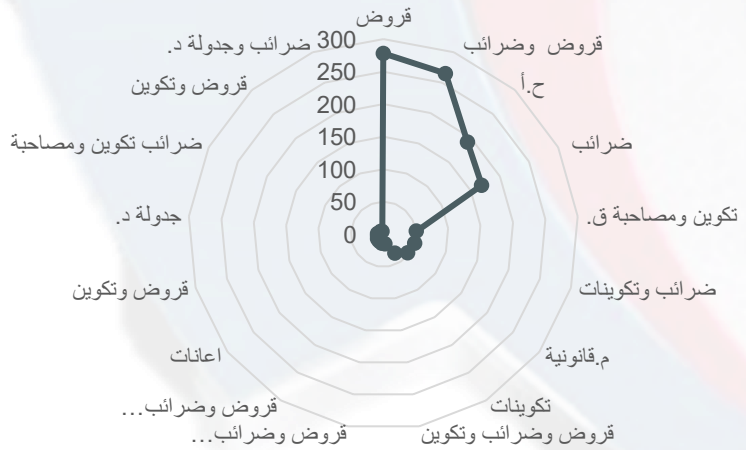

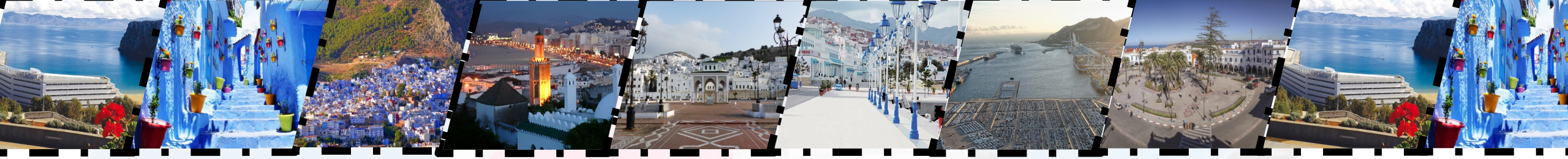

- إقليم الفحص أنجرة بطابعه القروي المميز داخل الجهة له حاجيات خاصة في المرتبة الثانية وهو استثناء داخل مجموع الإقاليم الأخرى.
- مقاولات إقليم الحسيمة أظهرت رغبة نسبيا مرتفعة في الإعفاءات الضريبية والتخفيضات الجبائية.

شفشاون

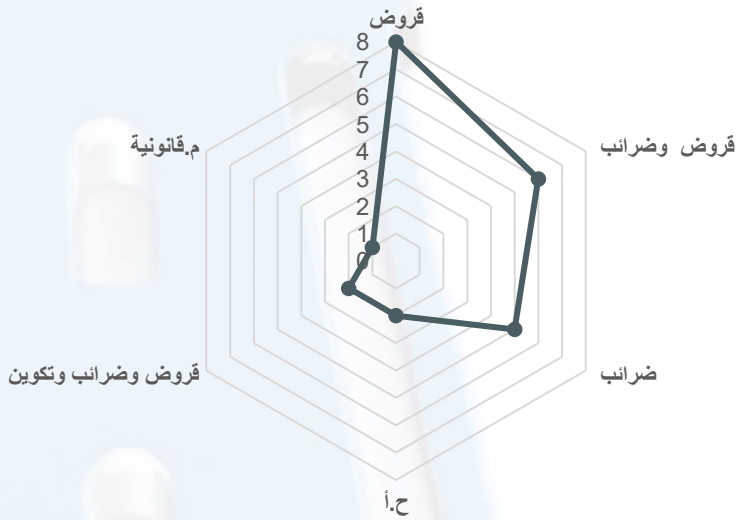

وزان

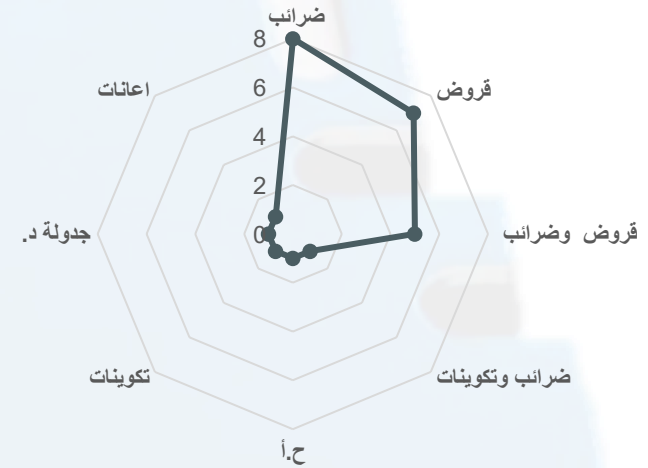

المضيق الفنيدق

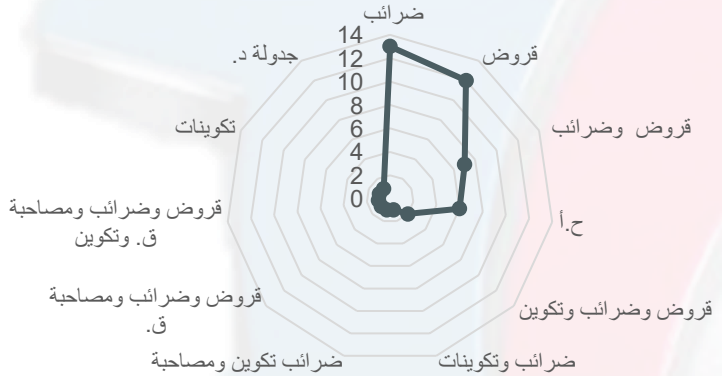

الفحص-أنجرة

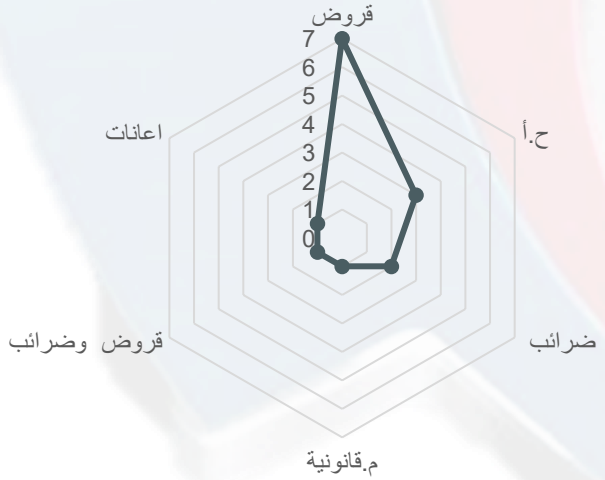

... ما يمكن استخلاصه من الاستمارة

على مستوى الجهة

- نظرا لتخصص الجهة في القطاعات الاقتصادية المعولة والمرتبطة بالسوق الدولية(بصفة مباشرة أو غير ماشرة) وتقلباتها كالسياحة والصناعات الاستهلاكية وصناعة السيارات وغيرها فإن وقع ازمة جائحة كوفيد-19 كان شاملا وعاما ولم يستثني أي قطاع أو تراب في الجهة كما لم يستثني أية مقاولة اعتبارا لحجمها أو إطارها أو شكلها.
- عموما، لقد اضطرت ثلاث مقاولات من أصل أربعة للتوقف النهائي عن الإنتاج في القطاعات المرتبطة بتقلبات السوق الدولية والتصدير والاستيراد خلال فترة الحجر الصحي الأولى والثانية. في حين اضطرت المقاولات التي استطاعت الاستمرار في الإنتاج الى خفض انتاجها بنسبة تفوق 50% (4/5 مقاولة). على المستوى الاجتماعي، 68% من الموارد البشرية وجدت نفسها في بطالة غير إرادية. نفس الشيء بالنسبة للوقع المالي، تتنبأ 90% من المقاولات بتراجع رقم معاملاتها هذه السنة بنسب متفاوتة.

على مستوى القطاعات

- وقع الازمة لم يستثني أي قطاع أو نشاط اقتصادي. حتى وإن كانت مقاولات الخدمات والمقاولات السياحية كانت الأولى من حيث المعاناة فان القطاعات الأخرى لم تستثنى كذلك لارتباطها بالأولى من حيث العرض أو الطلب. حدة الازمة تتباين من قطاع لآخر، ففي الوقت الذي كانت فيه في مستويات حادة جدا بالقطاعات السياحية والخدمات المرتبطة بالعائلات وكذا في التجارة غير الغذائية والصناعات التركيبية، كانت نسبيا أقل حدة على التجارة والصناعة الغذائية مثلا.
- باعتبار مقياس القطاع في المقاربة، نجد بأن الخدمات والصناعة كانتا أكثر تأثرا من التجارة، حيث عملت التجارة الغذائية، التي استمرت في الاشتغال طوال فترة الجائحة، على تخفيف الوقع على النسب العامة. قطاع الخدمات هو الذي فقد أكبر نسبة من موارده البشرية. من حيث الوقع المالي، 40 % من المقاولات المنتمية للتجارة أو الخدمات تقدر خسائرها بأكثر من 50% مقارنة بسنة عادية.

على مستوى حجم المقاولات

- حتى إذا كانت الإحصاءات التي قدمناها تظهر بأن حجم الأزمة كان عاما وشاملا على كل مقاولات الجهة من دون اعتبار لحجمها، فإن الواقع الكيفي الذي لا تظهره الأرقام، هو كون الازمة كانت، وستكون تداعياتها، أكثر وقعا على المقاولات الصغرى والصغيرة جدا، لاعتبار ضيق هامش الإمكانيات المادية التي تستخدمها كنوابض لامتصاص وقع الازمة على النشاط وفي الزمان من أجل التأقلم مع واقع الجائحة وما سيفرضه من استثمارات إضافية.
- من ناحية الإنتاج، يظهر بأن المقاولات الصغرى والصغيرة جدا وبفضل الليونة التي تتميزان بها فقد اضطرتا الى التوقف النهائي عن العمل بحدة أقل من المقاولات المتوسطة أو الكبيرة. هذه الفرضية تتأكد بخصوص الثمن الاجتماعي، بحيث نجد أن المقاولات الكبرى، وبسبب معدل الاجارة بها كانت الأكثر تسريحا للعمال. من جانب وضع خزينة المقاولة، نجد بأن المقاولة الصغرى هي الأكثر تخوفا من حصيلة هذه السنة متبوعة بالمتوسطة فالكبرى ثم أخيرا الصغيرة جدا.

على المستوى الترابي

- كل إقاليم وعمالات الجهة تضررت من تبعات الجائحة وإن بنسب متفاوتة. بالنظر الى الإحصاءات عن قرب يتبن بأن الأقاليم التي تتوفر على سبق نسبي أو تخصص في قطاع الخدمات والسياحة كانت الأكثر توقفا عن العمل بشكل نهائي من نظيراتها بالمجالات المتخصصة في الصناعة. 50% من مقاولات عمالة طنجة-أصيلة، التي تمثل أكثر من نصف مقاولات عينة الاستطلاع، تتوقع انكماش رقم المعاملات هذه السنة بنسبة النصف مقارنة بسنة عادية.
- تداعيات كوفيد-19 كانت حاضرة أيضا بكل عمالات وأقاليم الجهة في كل القطاعات الاقتصادية وبدون اعتبار لحجم المقاولة. التمعن في الإحصاءات، ومعالجتها عن قرب، يؤكد الفرضية السابقة بخصوص كون المجالات التي تتوفر على تخصص نسبي في السياحة، كانت أكثر تأثرا من المجالات المتوفرة على بدائل قطاعية عملت على تخفيف الوقع، على الأقل إحصائيا.

... ما يمكن استخلاصه كذلك

على مستوى الجهة

- لمعرفة إذا كانت الازمة الحالية وتداعياتها كانت منتظرة قبل الجائحة أو يمكن أن تكون لها ارتباطات مع أسباب أخرى مرتبطة بالقطاع أو الوضعية العامة أو السوق كان جواب المقاولات بشكل يشبه الاجماع بأن السبب الأول والأخير هو الوضع الذي فرضه الحجر الصحي من شل للحركة وتباعد اقتصادي. ولمعرفة مدى فعالية الإجراءات المتخذة على أكثر من مستوى لتخفيف وقع الازمة على المقاولات، صرحت هذه الأخيرة بأنها اعمتدت بدرجة أولى على إمكانياتها الذاتية والمبتكرة.
- نظرا لوقع الازمة على خزينة المقاولات المطالبة بتدبير مستحقات التسيير واستثمارات إضافية فرضها أو سيفرضها واقع التعايش مع وباء كوفيد-19، كانت أغلب الحاجيات ذات طابع مالي (قروض مدعمة، واعانات) أو ضرائبي (إعفاءات أو تخفيضات أو إعادة جدولة الديون) بالدرجة الأولى. هناك وعي كذلك لدى المقاولات بأن مستقبل السوق سيفرض عليهم كذلك ضرورة تأهيل مواردهم البشرية وكفاءاتهم وتوسيع معارفهم القانونية والاقتصادية والتدبيرية.

على مستوى القطاعات

- قطاع التجارة كان الأكثر اعتمادا على الإمكانيات الخاصة سواء الشخصية منها أو العائلية أو المبتكرة لتحمل وقع الازمة المرتبطة بوضع الحجر الصحي. هذه الحالة يمكن تفسيرها بكون هذا القطاع واسع وغير متجانس وأقل تقنينا من القطاعين الاخرين. بالنسبة لتقييمها للإجراءات المتخذة من أجلها، مقاولات التجارة والخدمات كانتا أقل رضى عنها من مقاولات قطاع الصناعة.
- قطاع الصناعة له ميول واضح اتجاه المتطلبات المالية. أغلب المقاولات الصناعية جعلت القروض المدعمة والقليلة الفائدة في مقدمة حاجياتها المستقبلية، وعيا منها بأن ما بعد كوفيد-19 سيتطلب استثمارات على أكثر من مستوى. في قطاع الخدمات تفضل المقاولات الإعفاءات والتخفيضات الضريبية. التجارة موزعة بين المالي والضرائبي. حاجيات التجارة تتميز أيضا بحكم ما أسلفنا بكون طلباتها جد متعددة وخاصة.

على مستوى حجم المقاولات

- هناك علاقة قوية بين درجة رضى المقاولات على الإجراءات المتعددة التي اتخذت لصالحها وحجمها. وهكذا، تعتبر المقاولات الكبرى الأكثر رضى عنها متبوعة بالمقاولة المتوسطة فالصغرى ثم أخيرا الصغيرة جدا. خدمات صندوق الضمان الاجتماعي كانت دعامة أساسية للمقاولات بكل أحجامها بأشكال متفاوتة. المقاولة الكبرى والمتوسطة استفادت أكثر من الصغرى والصغيرة جدا لكونها الأكثر تنظيما وتقنينا.
- المقاولات الكبرى والمتوسطة اختارت تصنيف حاجياتها المستقبلية بشكل يضع الحاجيات المالية هي الأولى في شكل قروض مدعمة وقليلة الفائدة. المقاولات المتوسطة اختارت الامتيازات الضريبية. المقاولات الصغيرة جدا اختارت الحاجتين السالفتين بالتساوي. و مرة أخرى هناك تأكيد للفرضية السابقة بخصوص قطاع التجارة الذي يستحق التفاتة خاصة في مرحلة ما بعد كوفيد-19. احتياجات المقاولة الصغيرة جدا التي تشكل اغلبية قطاع التجارة لها طلبات خاصة وتتطلب إجراءات خاصة.

على المستوى الترابي

- هناك تباين واختلاف كبير بين الأقاليم والعمالات بخصوص الطرق التي تم تبنيها من طرف المقاولات للتخفيف من حدة الازمة. في كل من طنجة-أصيلة والحسيمة والعرائش نجد بأن المقاولات صرحت بكونها اعتمدت بدرجة أولى على امكانياتها الذاتية. بينما تتقاسم الوسائل المعتمدة لتخفيف وقع الازمة بالأقاليم الأخرى بين الاستفادة من خدمات صندوق الضمان الاجتماعي وقروض ضمان-أكسجين المدعمة. يمكن أن يكون لتمثيلية مقاولات الإقليم دور في هذه الحقيقة.
- مقاولات إقليم الحسيمة وتطوان وشفشاون كانت الأقل رضى عن الإجراءات المتخذة لصالها، ربما تطرح هذه المسألة إشكالية علاقة المركز بالمحيط. مرة أخرى التباين الجغرافي بخصوص الحاجيات المستقبلية يمكن أن يكون له علاقة بالاختصاصات القطاعية. طنجة-أصيلة فضلت مقاولاتها الحاجيات المالية في شكل قروض. وفضلت مقاولات الحسيمة التخفيضات الضريبية. بينما تقاسمت الاحتياجات الاخرى الأفضلية في الأقاليم المتبقية.

ورقة طريق

غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة

" من أجل انطلاقة اقتصادية شاملة، تضامنية، مسؤولة، دائمة وعادلة "

دروس وعبر مستنتجة من فترة الحجر الصحي

كل الدراسات والتقارير تجمع على أن فيروس كوفيد-19 المسؤول عن هذه الجائحة لن يندثر في القريب العاجل وأنه سيتحتم علينا أفراد وعائلات ومجتمعات ومقاولات وإدارات ودول أن نتعايش معه من خلال إعادة النظر في مجموعة من التصرفات والمعاملات والممارسات.

على مستوى الجائحة والفيروس

تعامل الدول الأحادي مع الفيروس وطريقة الحماية منه بالحصول على مستلزمات الوقاية أو ادوية العلاج وكذا تداعيات الجائحة الصحية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية قوى وزكى الحس الوطني والقومي في القرارات على حساب التعاون والتضامن الدولي. للأسف كل التقارير الاستشرافية تشير إلى زيادة هذا الحس مع تغيرات في أقطاب النفوذ والتأثير العالمي.

على مستوى العلاقات الدولية

الفيروس والجائحة المرتبطة به عملا، كما قلنا سلفا، على تغيير مجموعة من السلوكيات والعادات والتصرفات الفردية والمجتمعية، وعملا على إعادة ترتيب الأولويات لدى المستهلك عامة. ومن الطبيعي جدا أن يؤثر ذلك على دورات وطرق بل وحتى على أولويات وأنواع المنتوجات وتصميمها وطرق مناولتها وتخزينها ونقلها، وغير ذلك. كل ذلك سيعيد النظر في الاستراتيجيات الاقتصادية عامة والقطاعية والمقاولاتية خاصة.

على مستوى الاقتصاد العالمي

"صنع بالمغرب" إضافة الى الابتكارات والاختراعات المتعددة التي قدمها شباب مغاربة على المستوى التقني والصحي وطرق تدبير الجائحة بينت للعالم بأسره الكنوز التي يزخر بها هذا الوطن والتي جعلت منه وخلال تاريخه الطويل يشكل استثناء يحترم. هذه الاختيارات الناجحة من شأنها أن تعيد الاعتبار الى المدرسة والجامعة والبحث العلمي والمستشفى في علاقة ترابطية بالمقاولة الوطنية لصناعة نموذج تنموي فعال.

على المستوى الوطني

تدبير الجائحة بين كذلك ضرورة الإسراع في إخراج الجهة كمؤسسة متكاملة وكمقياس تحت وطني لتدبير الخصوصيات الترابية في تناسق مع التوجهات الوطنية. وبين كذلك ضرورة توفر المؤسسات الجهوية والترابية والاقتصادية والاجتماعية يحب قربها على استقلالية قانونية ومالية ومعنوية لتمكينها من بلورة الذكاء التر ابي.

على المستوى الجهوي

المقترحات الاستراتيجية للغرفة

مقترحات ذات طابع تقاطعي

01

المحور المؤسساتي

إعادة الاعتبار لغرف التجارة والصناعة والخدمات كمحار ذات مصداقية بفعل تمثيليتها لقطاعات وشريحة مجتمعية مهمة وكشريك ترابي واقتصادي محوري لا يمكن تجاوزه.

02

المحور التنظيمي

تزويد الغرف بإطار تنظيمي والكفاءات والامكانيات التقنية واللوجستية والبشرية للقيام بدورها كاملا حسب متطلبات المرحلة.

03

المحور المالي والضرائبي

ترسيخ المكتسبات التي تم تحقيقها في هذا الجانب لصالح المهنيين مع البحث عن طرق جديدة ذكية ومبتكرة تستجيب لمتطلبات المرحلة وتكرس مبدأ العدالة.

04

المحور الاجتماعي

تعميم التغطية الصحية لتشمل كافة المهنيين والحرفيين والتجار والخدماتيين والمزاولين والمقاولين الذاتيين.

مقترحات ذات طابع خاص

05

المحور القطاعي

إعداد مخططات خاصة لإعادة النشاط والحيوية للقطاعات المتأثرة من مرحلة الحجر الصحي بشكل كبير كقطاع السياحة ونقل الأشخاص والتجار غير الغذائية والخدمات الموجهة للعائلات وغيرها.

06

المحور الترابي

العمل على تحقيق العدالة المجالية على كامل تراب الجهة من حيث التجهيزات الضرورية لبلورة الأنشطة الاقتصادية والترويج والولوج للخدمات.

07

المحور الرقمي

مصاحبة المهنيين للتزود بسلاح الرقمنة في كل المحالات بدء بالإنتاج ثم التسيير والتسويق.

08

المحور البيئي

تثبيت ثقافة بيئية تحترم التوازن البيئي وتسمح بجديد الثروات في الاستهلاك والاستثمار كما في الإنتاج .

المحور المؤسساتي والتنظيمي

1
2
3
4
5
6

تحديد الصلاحيات

مجال وحدود تدخل غرف التجارة والصناعة والخدمات يجب تحديدها بشكل دقيق وواضح على المستويين القطاعي والترابي لتعزيز الحكامة والشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

تثمين عمل الغرف

من خلال إشراكها الفعلي والعملي في اتخاذ القرار وتدبير وإنجاز المشاريع المرتبطة بمجالات تخصصها ومراقبتها وتقييمها. من أجل ذلك يتوجب تقوية إمكانيات الغرف من جهة ومن جهة ثانية تعزيز علاقات التشارك مع الوزارة الوصية والوزارات التي تتقاطع معها والغرف المهنية الأخرى ومع السلط الإدارية والترابية والمصالح الخارجية في إطار مخططات استراتيجية جهوية وقطاعية مدروسة ومحكمة.

تقوية آليات الحكامة والاتقائية

من أجل تحقيق فعالية ونجاعة القرارات المتخذة قطاعيا أو ترابيا، يجب تقوية دور وسلط لجن اليقظة والتنسيق والتتبع والتقييم والتي يكون لها طابع بيقطاعي وبيترابي ربحا للوقت واقتصادا للمال. كما يتوجب تقوية وتثمين دور الوساطة على كل المستويات وفي كل الاتجاهات، مما لها من فضل في إرساء مناخ مناسب للأعمال.

التسريع بإخراج القوانين المنظمة للمهنة

من شأن هذا الاجراء الإسراع بهيكلة المهنة وفروعها على كل المستويات من أجل متابعة ومرافقة وتوجيه وتكوين وتأهيل ومراقبة أكبر للمهنيين. كما من شأنها منحهم مصداقية وحماية وضمانات اكبر في الترافع والولوج لقنوات التمويل والإنتاج والتوزيع على غرار المقاولات المهيكلة.

تثمين الموارد

من خلال تبني مخطط وبرامج مرحلية لتأهيل الموارد البشرية للغرف، تمكينها من الجوانب المعرفية والتنظيمية والعملية والتقنية والمالية الضرورية لمصاحبة متطلبات المرحلة القادمة والتميز بابتكار طرق جديدة وذكية. على الجانب الاخر، يجب إعادة النظر في النظام التمثيلي الحالي داخل اللجن من أجل انبثاق نخب محلية قادرة على استيعاب متطلبات المرحلة القادمة.

تعميم وترسيخ ثقافة جودة الخدمات الإدارية

لقد أثبتت فترة الحجر الصحي أهمية الرقمنة. وبما أن الفيروس لن يندثر في القريب العاجل، توجب الإسراع في رقمنة جميع الخدمات في احترام تام للمساطير القانونية والضمانات الحمائية والامتيازات الاقتصادية. يجب التذكير في هذا المضمار، بأن الغرفة الجهوية لطنجة-تطوان-الحسيمة قد قطعت أشواطا مهمة في هذا الاطار من خلال تنزيل مخطط 2019-21 بشراكة مع الوزارة الوصية مما جعلها تستحق شهادة الجودة ISO 9001.

المحور المالي والضرائبي

اعتماد نظام للدعم المباشر

لقد رأينا كيف خسر الكثير من المهنيين المزاولين في القطاع غير المهيكل وكذا المقاولين الذاتيين مورد رزقهم دون أن يستطيعوا الاستفادة على غرار زملائهم بالقطاعات الاخرى المهيكلة من الصندوق الخاص بالجائحة. تمكين هؤلاء من الاستفادة من هذه الإعانات من شأنه إنقاذهم من التهميش من جهة وفتح الطريق أمامهم لولوج القطاع الهيكل من جهة ثانية.

تسريع وتيرة تسديد الدين العمومي المستحق لصالح المقاولات

يجب ابتكار طرق سريعة واستثنائية لتسريع سداد المستحقات المتراكمة على الادارات العمومية والترابية لمصلحة المقاولات. ومن شأن هذا الاجراء أن يزود المقاولات بشحنة نوعية هي في أمس الحاجة اليها لمواجهة تداعيات الازمة وبلورة استراتيجياتها لمرحلة ما بعد الجائحة من خلال استثمارات استثنائية للاستباق أو التأقلم ومواكبة متغيرات المرحلة الجديدة.

توسيع مجالات التغطية ضد المخاطر

من خلال حث شركات التأمين على توسيع نطاق تغطية المنتوجات التي تعرضها لتأخذ بعين الاعتبار كذلك المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية بما فيها الأوبئة.

1
2
3
4
5
6

تسهيل الاستفادة من القروض المدعمة

وذلك من خلال تبسيط وتسهيل مساطر الحصول على القروض المدعمة وكذلك من خلال توسيع الشريحة المستفيدة منها كما يجب إعفاء قروض "ضمان-أكسجين" وبرنامج "إنطلاق" من معدلات الفائدة.

تخفيف عبء النظام الضريبي

يجب إعفاء المهنيين من مختلف الضرائب وتحملات الديون المستحقة، على الأقل خلال فترة الحجر الصحي التي شهدت كما رأينا في نتائج الاستطلاع توقفا تاما للأنشطة. ننصح كذلك بسن نظام خاص للمحاسبة يعتمد الأيام المشتغلة فعلا، والإسراع بوتيرة استرجاع الضريبة على القيمة المضافة وتكديد آجال الصفقات العمومية. كلها إجراءات نوعية ستنعش مالية المقاولات.

إعادة جدولة الديون وواجبات كراء المحلات

من شأن تمديد فترة التصريح بالضريبة على القيمة المضافة وإعادة جدولة الديون المستحقة لصالح النظام البنكي، بدون فوائد ولا تحملات، ومن شأن إعفاء المحلات العمومية من واجبات الكراء خلال فترة الحجر الصحي وتسهيل عمليات أداء فواتير الماء والكهرباء والهاتف أن تعطي المقاولات ثقة واستعدادا أكبرا للانطلاقة الاقتصادية المنتظرة.

المحور الاجتماعي والعائلي

تعميم الاستفادة من المساعدات الاجتماعية

من شأن تبني سجل موحد لمجموع المهنيين تسهيل وتنظيم وتأطير استفادتهم من خدمات التغطية الصحية والضمان الاجتماعي وكذا الاستفادة من المنحة الخاصة بصندوق الجائحة.

تحسيس المقاولات لتقوية شروط الوقاية من المرض

وذلك من خلال إعادة النظر في ساعات العمل وطرق نقل العمال وأماكن الاستراحة والمرافق الصحية داخل المقاولة ومجالات العمل بطريقة تحد من الاكتظاظ وتحقق التباعد والانخراط في برامج الكشف الاستباقي للفيروس لضمان صحة وسلامة العمال داخل مجال الاشتغال. ولقد عملت الغرفة في هذا الاطار على إعداد عدة ملصقات ومطويات بالإضافة الى افلام تحسيسة.

وضع برامج لإعادة التأهيل

لقد أثبتت فترة التأقلم مع الفيروس بأن تنافسية المقاولات وكذا تنافسية الأمم في إطار اقتصاد المعرفة تبدأ أولا بتعليم وتكوين وتأهيل السواعد المنتجة والمهنيين. وقد عملت الغرفة التجارية لطنجة-تطوان-الحسيمة، بشراكة مع مؤسسات التعليم والتكوين، في إطار برنامج تطوير المؤسسة، على إعداد برنامج خاص لذلك يستفيد منه المهنيون في المجالات المرتبطة بمقاولاتهم.

1
2

وضع نظام تعاضدي بيمهني

من شأن خلق صندوق تعاضدي، على غرار ما هو موجود في كثير من الدول، خاص بالمهنيون مرتفقي الغرفة، أن يعمل على استمرار الحس التضامني الذي أبان عليه المهنيين خلال فترة الحجر وأن يعطيه الاطار القانوني والمالي والامكانيات البشرية والتقنية المصاحبة وأن يرشد مجالات التدخل حسب المعايير الموضوعية الموحدة.

3
4

معالجة معضلة الباعة المتجولين

يجب الإسراع بإيجاد حل لمشكل الباعة المتجولين لما يشكله من تنافسية غير متكافئة لأصحاب المحلات وكذلك من خطر على الصحة العمومية لضعف احترام تعميم السلامة من الفيروس. يجب أن تتم معالجة الظاهرة في كل تجلياتها الاجتماعية والإنسانية والأمنية والاقتصادية كمكسب للقطاع المهيكل.

5
6

تقوية آليات الحوار الاجتماعي

مناخ الاعمال داخل المقاولة وداخل البلد ينبني اليوم على حوار سليم وبناء بين كل الفرقاء والشركاء الاجتماعيين بالشكلين العمودي (مشغل-عمال) والافقي (بين المهن المتكاملة). لذا فإن تقوية دور الوساطة والتحكيم داخل المقاولة وبين المهنيين سيكون مكسبا للوقت والجهد والمال ومن شأنه أن يساهم في تحسين مناخ الاعمال.

المحور القطاعي

1

إعداد مخططات استعجالية لإنقاذ القطاعات الأكثر تضررا بالجائحة

من شأن هذه المخططات أن ترصد مواطن الضعف والقوة وتحدد بجلاء المخاطر التي لا زالت تحدق بالقطاع كما من شأنها أن تضع استراتيجيات تقوية حسب الأولويات لتحقيق الانطلاق المرغوب. يجب البدء في مرحلة أولى بتشكيل لجان تقنية تجمع المهنيين والإدارات الوصية والوزارة وممثلي الأجراء والغرفة، تنكب على دراسة سبل إنقاذ عملية الإنتاج ومناصب العمل.

2

انقاذ القطاع السياحي

صار من المؤكد بأن قطاع السياحة الخارجية لن يتعافى في القريب العاجل وربما سيحتاج لشهور قبل أن يستعيد كل صحته. الخلاص يمكن أن يأتي من السياحة الداخلية من خلال إعداد منتوجات سياحية بيقطاعية وبشراكة مع الجماعات الترابية والمصالح الخارجية تراعى فيها الجودة والثمن والسلامة. لا يجب أن ننسى بأن السائح المغربي ينفق أكثر من 21 مليار درهم سنويا في سفرياته الى الخارج وأن وضع إغلاق الحدود الحالي سيجعلهم يفكرون بسفريات بديلة داخل البلد، شريطة معرفة استهوائهم.

3

اعتماد التشبيك كسبيل لحماية المقاولة الصغرى والصغيرة جدا

الكل يجمع على أهمية المقاولة الصغرى والصغيرة ودورها الاجتماعي الكبير المتمثل في إعادة توزيع الثروة من خلال خلق مناصب عمل القرب، والتي تقدر ب 5 ملايين فرد. حماية هذه المقاولات من المنافسة ومن الازمات وتقلبات الأسواق، يمكن أن يتأتى من خلال اعتماد عمليات تشبيكهم في أنظمة أنتاج محلية أو قطاعية (SPL) على غرار النموذج الإيطالي. من شأن هذا الورش تقوية قدراتها التنافسية من خلال التعاون على اقتناء المعدات والتقنيات والبرامج والمعلومات أو الولوج لقنوات التوزيع والتمويل أو غير ذلك.

4

ترشيد الطلب العمومي لخدمة الإقلاع الاقتصادي للمقاولات

طلب الإدارات والمقاولات العمومية يمثل نسبة مهمة من الطلب العام بالبلد. ويمكن توجيهه بطريقة تخدم في الان نفسه تلبية الطلب وانعاش المقاولات الوطنية من خلال رفع مستوى الطلب لديها. نفس الشيء يقال كذلك على المستوى الجهوي والمحلي لتحريك عجلة الاقتصاد.

5

خلق تحفيزات لتنشيط العقار

قطاع البناء والعقار يشكل بحق محرار البلد وكذلك محركها الاقتصادي، لدرجة جعل الاقتصاديين يقولون "حين يكون قطاع العقار بخير، تكون كل القطاعات الأخرى متعافية وسليمة". تبني بعض الإجراءات ذات الطابع الإداري (تقليص مدة طلب الرخص ومنحها للمنعشين) والمالي أو الضريبي (تخفيض واجبات التسجيل) من شأنها إعادة النشاط للقطاع والأنشطة المرتبطة به لتحقيق الإقلاع.

6

إعادة النظر في دعامات الاقتصاد الوطني الاستراتيجية

أكدت جائحة كوفيد-19 على ضرورة إعادة النظر في مجموعة من الاختيارات الاستراتيجية للمنظومة الإنتاجية الوطنية وضرورة تعزيز استقلاليتها عن تقلبات السوق الدولية لتداعيات سياسية أو اقتصادية أو صحية مع دعم إمكانياتها وقدراتها الإبداعية لخلق الفارق. لا بد من تشجيع وحماية ودعم المنتوج الوطني « made in Morocco » ليكتسب ثقة واحتراما واقبالا على المستويين الوطني والدولي مع الاعتناء بالصناعات الاحلالية البديلة.

المحور الترابي

تقوية العدالة المجالية

العدالة والتنمية الاجتماعية ببلدنا وبجهتنا يجب أن تمرا كذلك وبالضرورة عبر تحقيق عدالة مجالية ودمقرطة وتعميم البنيات التحتية والمصالح والتجهيزات، بشكل يتحقق معه تساوي الحظوظ في الإقلاع والنجاح بين المواطنين والمقاولات حيث وجدوا، وبشكل يساهم كذلك في تثبيت المواطنين والمقاولات على ترابهم مع المساهمة في تنميته.

الرقي بالمنتجات المجالية الجهوية لتصبح علامة مميزة للمنشأ والجودة

عملت الجائحة الحالية على العودة القوية للطرق السليمة للتغذية الطبيعية، كسبيل لكسب مناعة ضد المرض. هذا التوجه من المنتظر أن يترسخ ويصبح ثقافة استهلاكية ويخلق سوقا كبيرة في مرحلة ما بعد كوفيد-19. يمكن لجهتنا أن تجد لنفسها مكانة محترمة به بفعل تنوعها الطبيعي وغنى موروثها الثقافي في هذا الميدان، من خلال الرقي المنتجات المجالية لمستوى علامة تجارية قابلة للتصدير حسب متطلبات الجودة في التصنيع والتعليب والنقل والتوزيع.

تنظيم قوافل تعليمية وتحسيسية

من متطلبات اقتصاد المعرفة الذي سيتقوى في مرحلة ما بعد الجائحة التكوين وإعادة التأهيل المستمر مدى الحياة. العدالة المجالية تمر كذلك بتكوين وتأهيل الفاعلين الترابيين الاقتصاديين من خلال قوافل تنظم في إطار شراكة مع الفاعلين في الميدان (OFPPT، ANAPEC، الجمعيات المهنية، الجامعات، الابناك وغيرهم) لتقوية قدراتهم بطريقة تجعلهم قادرين على تفادي المخاطر واصطياد الفرص.

1
2

الرقي بالرأسمال غير مادي واستخدامه في التسويق الترابي

الرأسمال غير مادي الذي تزخر به جهتنا بفضل تنوع وتكامل موروثها الثقافي والاثني والديني والتاريخي يجب استغلاله في الترويج للمنتوج الجهوي السياحي من خلال تنويع المنتوج السياحي حتى لا يظل موسميا كما هو الحال بالعديد من أقاليم الجهة.

3
4

تقوية قنوات التوزيع والتسويق

من فضل تشبيك المنتجين المحليين الصغار والمتوسطين كذلك توحيد وترشيد وتجميع الدعم اللوجيستيكي المقدم لهم حيث وجدوا، على مستوى التعليب والتخزين والنقل والتصدير لتقوية حظوظهم في ولوج قنوات التوزيع والسويق الكبرى على المستوى العالمي.

5
6

المساهمة في إنجاز وثائق التنمية الترابية والقطاعية

يجب الاستعانة بالتجربة والخبرة العملية التي يتوفر عليها المهنيون في شتى الميادين الاقتصادية، من خلال الاشراك الفعلي والعملي للغرفة الممثلة لهم في إعداد وصياغة الوثائق المرجعية في ميادين التنمية الترابية والقطاعية على المستويين الجهوي والمحلي (PDR، PA، SDAU، SRAT، وغيرها). كما يجب التفكير في إعداد وثائق مرجعية تنموية خاصة، قطاعية أو تحت جماعية (كمخطط التجارة وسط المدينة، ومخطط للمدارات السياحية التاريخية ومخططات لأحياء بعينها، وغيرها)

المحور الرقمي

1
2
3
4
5
6

إتمام ورش الرقمنة الخاص بالإدارة والحكامة عن بعد

لقد اندمجت غرفة التجارة والصناعة والخدمات في مشروع e-Maroc الذي يهدف الى تسريع رقمنة الإجراءات الإدارية وحكامة المؤسسات عن بعد واستطاعت أن تقطع أشواطا مهمة في إطار المخطط التنموي المرحلي 21-2019 للوصول الى هدف "0 أوراق". عدة مصالح إدارية أصبحت مرقمنة بشكل تام وتمكن المرتفقين من الحصول عل خدماتهم دون ضرورة الانتقال المجالي. خلال فترة الحجر الصحي عمدت الغرفة الى تسريع برنامج الحكامة عن بعد لمداولة الاجتماعات في إطار الالتزام بتدابير التباعد الاجتماعي،

الولوج لعالم الرقمنة في إطار تعاوني

تقاسم الولوج الى عالم الرقمنة وتعميم الاستعمال لدى المهنيين يمر كذلك عبر المقاربة التعاضدية والتشاركية والتعاونية حسب النشاط أو حسب المجال والموطن. ومن شأن هذه العملية ان تعمل على دمقرطة الرقمنة وتخفيض تكلفتها بالنسبة للمقاولة. كما ستمكن من تحسين الاستخدام من خلال تكوين المستخدم وضبط البرامج للاستعمال وكذا تعميمه في الإنتاج والتسيير والتسويق.

تأطير وتقنين العمل عن بعد

صحيح أن مقاولات عديدة بدأت أو قطعت أشواطا مهمة في العمل عن بعد، كما رأينا في نتائج الاستطلاع، وقد مكنت هذه العملية فعلا من تخفيف حدة وطأة الازمة. غير أن تعميم واستدامتة هذا النوع من العمل يتطلب إطارا قانونيا واضحا ودقيقا يحدد الحقوق والواجبات ويدقق ظروف الاستعمال وإجراءات السلامة وحماية الشبكات وغير ذلك. لذا يجب التفكير في مخطط استراتيجي تقاطعي بين كل الأطراف المعنية.

تعميم استعمال المهنيين للإدارة الالكترونية

إن عملية دمقرطة استعمال الرقمنة تمر عبر ثلاث مستويات أساسية ومترابطة : جانب البنيات التحتية والتجهيزات المادية من حواسيب وشبكات الاتصال وغيرها، جانب البنيات المعلوماتية المرتبطة بالبرامج والتعليم والتكوين ولكن أيضا بالقوانين والأمن المعلوماتي ثم أخيرا، جانب البنيات الفوقية وهو المقاول أو المستعمل الذكي الذي يجيد استعمال البنيتين السابقتين لتطوير مهنته ونشاطه وقطاعه وترابه ببلده وهذه العملية تتطلب بالضرورة وضع مخطط وبرامج تكوين تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المتلقي.

تعميم التجارة عن بعد لترويج المنتجات الجهوية والمجالية

لقد رأينا في الاستطلاع كيف عمل هذا النوع من التجارة من تخفيف حدة الأزمة على بعض المقاولات ولكن استعماله لا زال ضعيفا في جهتنا مقارنة بوزنها الاقتصادي الوطني. ضعف اللجوء الى هذا النوع من التجارة يكمن في جهل أو غياب التأطير أو غياب القنوات اللوجستية أو كلها مجتمعة. لذا يجب إعداد مخطط شامل يهدف تحسيس المهنيين بمنافع هذا النوع من التجارة وتأطيرهم وتكوينهم ووضع البنيات المعلوماتية لذلك وضبط القنوات اللوجستية بدءا بالإنتاج والتعليب ووصولا بالتسليم، مرورا بالتجميع والتخزين والنقل والتوزيع.

إعداد مخطط مديري للرقمنة الجهوية

كل العمليات التي تحدثنا عنها بخصوص الرقمنة تتطلب الإسراع بإخراج مخطط مديري لرقمنة القطاع بالجهة يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الترابية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة. مخطط يستثمر الخصوصيات بلغة معلوماتية علمية محكمة وآمنة تجعل جهتنا تدخل عالم اقتصاد المعرفة والذكاء الاصطناعي من بابه الواسع.

المحور البيئي

1
2
3
4
5
6

دعم الاقتصاد الأخضر

علامات الجودة المرتبطة بالبيئة واحترام دورات الحياة الطبيعية للموارد، أصبحت قيمة مبحوث عنها وعلامة تجارية مميزة في إطار النقاشات الحالية حول التسخين المناخي والخلل الذي تعرفه المنظومة الطبيعية والبشرية المرتبطة بها والتي تعتبر كوفيد-19 أحدى تجلياتها.

تبني وتشجيع المهن الجديدة والمبتكرة

نصف المهن الحالية ستختفي أو تتحول في السنوات القليلة المقبلة بفعل التحول التكنلوجي أو بفعل التطور الثقافي ومهن أخرى ستظهر لتعوضها بطبيعة العائلات وتركيبة المجتمع وبالطاقات المتجددة وتدوير ومعالجة وتثمين النفايات الصلبة والسائلة وفي علاقة بالرأسمال الغابوي والنباتات والاعشاب والغذاء والصحة وغيرها. مهن متجددة ومبتكرة ستقوي حتما الاقتصاد الاخضر التضامني والاحتلالي ببلدنا خدمة لاستراتيجية " made in Morocco"

خلق جسور وتقاطعات تنموية بين المهن والغرف الوصية عليها

الصناعات الغذائية للمنتوجات الفلاحية والبحرية والصناعة التقليدية تتطلب تنسيقا محكما في إطار الحكامة الالتقائية بين الغرف المهنية التي تديرها والوزارات الوصية عليها. ولا بد من العمل على إخراج ورقة طريق ومخطط استراتيجي جهوي يعمل على بلورة المنتوج المحلي الأخضر والطبيعي في إطار علامة مميزة للمنشأ والجودة.

دعم المبادرات الهادفة الى الحفاظ على البيئة

حماية البيئة تشكل في حد ذاتها أنشطة مذرة للدخل سواء من خلال تدوير المنتجات أو معالجة النفايات أو المساهمة في التنوع البيئي أو إنتاج الغذاء الصحي الطبيعي. غرفة التجارة والصناعة والخدمات بجهة طنجة-تطوان-الحسيمة باعتبارها شريكا للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تشجع وتتبنى مشاريع المقاولات في هذه المجالات.

من أجل إستراتيجية لتطوير الكفاءات الجهوية والمحلية

الوعي بأهمية المهن الجديدة المرتبطة بالبيئة في اقتصاد ما بعد كوفيد-19 وما يشكله ذلك من ربح اقتصادي للمقاولات وتموقع استراتيجي للبلد يتطلب البدء بحملة تحسيس واسعة النطاق وبرامج تكوين للمقاولات حول الفرص التي يمنحها هذا المسار. هذا البرنامج يتطلب جهودا متناسقة من القطاعين الخاص والعام.

طلب الدعم المالي من الصناديق الخاصة

عدة صناديق خاصة تعنى بتطوير وتمويل المبادرات الاستثمارية في الميادين السالفة الذكر والتي يجب طرق أبوابها بعد إعداد مشاريع واقعية ونفعية كصندوق التنمية الصناعية وصندوق مكافحة التلوث الصناعي وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المؤسسات.

خاتمة

كما رأينا في هذا التقرير، كان الثمن الاقتصادي والاجتماعي والمالي لفترة الحجر الصحي وما تبعه من تباعد اجتماعي وإغلاق للحدود وتعطيل للمقاولات والمصالح العمومية، أثر كبير على اقتصاد المغرب وعلى جهتنا طنجة-تطوان-الحسيمة. تقييم كل الخسائر المرتبطة بالجائحة لا زال سابقا لأوانه، لأن مثل هذه الأزمات الهيكلية والشاملة غالبا ما يكون لها امتدادات غير مباشرة ويكون لها ما بعدها، وقد يكون ما خفي أعظم مما ظهر، بحكم ترابط النظام الاقتصادي عموديا وأفقيا وتقاطعيا : طلب/ عرض، عرض/تمويل، تمويل/ادخار، ادخار/استثمار، استثمار/شغل، شغل/طلب... عدة سنوات وربما لن تكون كافية لتقييم كل الخسائر والخسائر الناتجة عنها بالنسبة للمقاولات والمجتمع والجهة والوطن.

ابتداء من 10 يونيو، سيستأنف المغاربة العمل في كل ربوع الوطن، في مقاولاتهم ومؤسساتهم، بشكل تدريجي وبحذر شديد، وهم واعون ومقدرون لحجم المسؤولية والتحدي اللذان ينتظرانهما تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة.

كل الازمات التي اجتازتها البشرية خلال تاريخها الطويل، كانت كذلك فترات للتأمل والتفكير من أجل تقييم التجارب ومقارنة الإنجازات وتصحيح المسارات. الأزمة الحالية ستمكننا، نحن المغاربة، من تقييم سياساتنا العمومية والاختيارات السياسية ببلدنا منذ زمن طويل، على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية على ضوء مخلفات الاختبار العسير الذي مرت به الأمة.

نتائج عمليات التقييم والتأمل يجب أن تجد لنفسها مكانا في النموذج التنموي الذي أراده صاحب الجلالة والذي يطمح له كل المغاربة من طنجة الى الكويرة : شامل، تضامني، عادل، ترابي وجهوي.

من هذا المنطلق، ووعيا منها بأهمية ودقة المرحلة، جاءت مبادرة غرفة التجارة والصناعة والخدمات لإنجاز هذا التقرير مساهمة منها في التأمل والتقييم والاقتراح من خلال دراسة نتائج استطلاع المقاولات وإعداد ورقة طريق تعتمد الطرق العلمية في الاستشراف ووضع المخططات الاستراتيجية.

غرفة التجارة والصناعة والخدمات مقتنعة كذلك بأن مغرب الغد يصنع من خلال تضافر الجهود بين المقاولة والشغيلة والإدارة والجماعات الترابية والوزارات الوصية والفاعلين الاقتصاديين ومكونات المجتمع المدني في اختلافه وغناه.

"إن المجتمع مثل البيت، متكامل البنيان، أساسه المتين هو الطبقة الوسطى، بينما تشكل الطبقات الأخرى باقي مكوناته.
والمغرب ولله الحمد، بدأ خلال السنوات الأخيرة، يتوفر على طبقة وسطى تشكل قوة إنتاج، وعامل تماسك واستقرار.
ونظرا لأهميتها في البناء المجتمعي، فإنه يتعين العمل على صيانة مقوماتها، وتوفير الظروف الملائمة، لتقويتها وتوسيع قاعدتها، وفتح آفاق الترقي منها وإليها. "

من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله. 20 غشت 2019.

المراجع

1. Abdelaaziz AIT ALI et autres, la stratégies du Maroc face à covid-19, POLICY PAPER, Policy Center for the New South, Avril 2020.
2. Attijari Global Research, Maroc : les scénarios économiques de l'impact de la pandémie Covid-19, Avril 2020.
3. CDG-capital, Impact Covid-19, Avril 2020.
4. CGEM, Guide pratique de l'audit interne sanitaire covid-19, mai 2020.
5. CGEM, Plan de relance économique, propositions globales de la CGEM, mai 2020.
6. Confédération marocaine de la TPE-PME, « enquête auprès des TPE et PM pour évaluer l'impact de Covid-19 », mai 2020.
7. Confédération Nationale du Tourisme, Rapport de synthèse : Post-Covid-19, mai 2020.
8. Confédération Nationale du Tourisme, Tourisme ACT 2 : l'urgence d'agir, pour la gestion de la crise Covid-19, avril 2020.
9. Délégation de l'Union européenne au Maroc, Note sur les impacts économiques du Covid-19 au Maroc au 26/03/2020.
10. Fouad ELAQQARI, La modélisation mathématique de l'épidémie Covid-19n cas particulier du Maroc, Mai 2020.
11. Hassan CHOUAOUTA, Feuille de route pour le déconfinement au Maroc, mai 2020.
12. HCP, Note de conjoncture du premier trimestre 2020 et perspectives pour le deuxième trimestre, mai 2020.
13. http://covid19morocco.merrouch.org/, « COVID-19: évolution de la situation dans les graphiques ».
14. Medias24, Covid-19 : Suivez la vitesse de propagation du virus en temps réel (modèle US), https://www.medias24.com/covid-19-le-r0-marocain-est-tombe-a-1-18-modele-americain-9650.html/
15. Office national marocain du tourisme, Flash Covid-19, avril 2020.
16. Olivier PASSET et Alberto BALBONI, Covid-19 : la contagion sectorielle de l'économie réelle, www.xerfi.com, mars 2020.
17. Tel quel, numéro spécial « le Maroc après la corona virus », avril 2020.

18. غرفة الصناعة والتجارة والخدمات-جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، مذكرة مطلبية للفئات المهنية مرفوعة الى الجامعة المغربية لغرف التجارة والصناعة والخدمات، 28 أبريل 2020.
19. غرفة الصناعة والتجارة والخدمات-جهة طنجة-تطوان-الحسيمة، مذكرة الغرفة في تنفيذ برنامج عملها ومواكبة مستجدات كورونا Covid 19، ماي 2020.
20. جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات، مذكرة حول مقترحات الجامعة لمواكبة القطاعات الاقتصادية بمختلف جهات المملكة للحد من آثار جائحة كوفيد-19، ماي 2020
21. مجلس النواب، جواب رئيس الحكومة السيد سعد الدين العثماني حول "التداعيات الصحية والاقتصاية والاجتماعية لانتشار فيروس كورونا والإجراءات المتخذة لمواجهة هذه الجائحة"، أبريل 2020.
22. مجلس النواب، الإجراءات التي اتخذتها المملكة المغربية لمواجهة التداعيات الصحية والاقتصادية والاجتماعية لكوفيد 19، أبريل 2020.
23. أسماء حسين ملكاوي وآخرون، أزمة كورونا وانعكاساتها على علم الاجتماع والعلوم السياسية والعلاقات الدواية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر، الدوحة، أبريل 2020.
24. علي صلاح، ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة "ما بعد كورونا" سلسلة "دراسات خاصة" أبو ظبي، أبريل 2020.

الفهرس

2 ملخص محتويات التقرير
3 تقديم
4 الحالة الوبائية في أرقام
5 استشراف تطور الجائحة
6 تدبير الجائحة على المستوى الوطني
7 على مستوى جامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات
8 على مستوى غرفة التجارة والصناعة والخدمات
9 إستراتيجية عمل غرفة التجارة والصناعة والخدمات
10 تداعيات الجائحة على الاقتصاد الوطني
13 انحصار شامل للمؤشرات الاقتصادية الوطنية
17 تأثير الجائحة على المقاولات الصغرى والمتوسطة
18 وقع الجائحة على اقتصاد جهة طنجة-تطوان-الحسيمة
19 الخريطة الإدارية لجهة طنجة-تطوان-الحسيمة
20 جهة طنجة – تطوان - الحسيمة في أرقام
21 وزن الجهة في الاقتصاد الوطني
22 نتائج الاستطلاع الذي أنجزته الغرفة
23 منهجية وطريقة وأهداف الاستطلاع
24 الأسئلة المكونة للإستمارة
26 تمثيلية العينة لمقاولات الجهة حسب معيار الجغرافيا والقطاع والحجم
27 التمثيلية الترابية والقطاعية للعينة
28 بنيات مقاولات العينة حسب الحجم
29 تقييم وقع الجائحة
30 الحالة العامة للوقع
31 حجم تأثير الجائحة حسب القطاع
32 حجم تأثير الجائحة حسب الحجم
33 حجم تأثير الجائحة حسب الاقاليم
36 حجم تأثير الجائحة حسب القطاع والاقاليم
37 أسباب تفسير الحالة
39 ... ما هي الأسباب المفسرة لهذا الانكماش
40 الثمن الاجتماعي للجائحة
42 حجم تأثير الجائحة على مناصب العمل
43 الثمن الاجتماعي للجائحة حسب حجم المقاولة
44 الثمن الاجتماعي حسب أقاليم الجهة
46 التنبؤات بخصوص رقم المعاملات
47 تنبؤات المقاولات بخصوص تطور رقم المعاملات
48 نتائج الجائحة على رقم معاملات المقاولات حسب القطاع والحجم
50 نتائج الجائحة على رقم معاملات المقاولات حسب القطاع والحجم
52 نتائج الجائحة على رقم معاملات المقاولات حسب القطاع والحجم والاقليم
54 كيف تقيمون الإجراءات التي اتخذت لمساعدتكم على تخفيف وقع الجائحة ؟
55 كيف واجهتم تداعيات الجائحة خلال فترة الحجر الصحي ؟
56 الحلول التي اختارتها مقاولات الجهة حسب الحجم والقطاع لمواجهة الجائحة
58 الحلول التي اختارتها مقاولات الجهة حسب الحجم الأقاليم والعمالات لمواجهة الجائحة
61 الاحتياجات المستقبلية للمهنيين
63 تصنيف الاحتياجات حسب الفئات الكبرى
65 احتياجات المقاولات حسب الحجم
66 احتياجات المقاولات حسب الأقاليم والعمالات
68 ما يمكن استخلاصه من الاستمارة
70 ورقة طريق الغرفة
71 دروس وعبر مستنتجة من فترة الحجر الصحي
72 المقترحات الاستراتيجية للغرفة
73 المحور المؤسساتي والتنظيمي
74 المحور المالي والضرائبي
75 المحور الاجتماعي والعائلي
76 المحور القطاعي
77 المحور الترابي
78 المحور الرقمي
79 المحور البيئي
80 خاتمة
81 المراجع

© - CCIS - TTA - Juin - 2020